

# بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس - القدس

معهد الدراسات العليا في الإدارة والاقتصاد

برنامج ( محاسبة وضرائب )

## دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار الإداري في شركات المساهمة الفلسطينية

إعداد الطالبة: رشا يوسف القصاص

إشراف: د. إبراهيم عتيق

القدس - فلسطين

2007 م/1428هـ

ستقدم هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المحاسبة والضرائب  
بكلية الدراسات العليا

إجازة الرسالة

دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار الإداري  
في شركات المساهمة الفلسطينية

إعداد الطالبة: رشا يوسف القصاص  
الرقم الجامعي 21312117

إشراف: د. إبراهيم عتيق

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ / / من لجنة المناقشة المدرجة أسماءهم وتوقيعهم:

- 1- رئيس لجنة المناقشة: الدكتور إبراهيم عتيق .....التوقيع.....
- 2- ممتحنا داخليا: الدكتور عفيف حمد .....التوقيع.....
- 3- ممتحنا خارجيا: الدكتور نضال صبري .....التوقيع.....

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم"

صدق الله العظيم

## الإهداء

أهدي عملي المتواضع إلى روح والدي الطاهرة الأستاذ يوسف القصاص والى والدتي الأستاذة  
سرية اللذان واكبا علمي منذ طفولتي.  
والى رفيق دربي وصديقي زوجي رائد والى فلذات كبدي أبنائي وبناتي.  
والى أحبائي أخي الدكتور وائل وأخواتي كل باسمها والى وطننا الغالي فلسطين.

رشا يوسف عبد الفتاح القصاص

## الفصل الأول

## الفصل الأول

المقدمة

مشكلة الدراسة

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

فرضيات الدراسة

## المقدمة

يعتبر التحليل المالي وليد الظروف الاقتصادية التي ظهر فيها الغش وانهيار المنشآت مما أوجد الحاجة إلى نشر المعلومات المالية عن الشركات وأدى بالتالي إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية هي وظيفة التحليل المالي بعد أن ثبت جدواها كأداة مميزة تساعد في اتخاذ القرارات المالية المختلفة. وقد تم تعريفه في مجموعة من التعاريف في عدة دراسات حيث اختلفت هذه التعاريف باختلاف النهج المتبع فيها، وفيما يلي أهمها:

التحليل المالي هو معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه بالمستقبل. (الحيالي والبطمة، 1996)

إن التحل، (1987) الي هو مجموعة الأسس العلمية المستمدة من علوم الاقتصاد والإدارة والمحاسبة وبحوث العمليات والتي تستخدم في تجميع البيانات ودراستها وتحليلها بقصد التوصل إلى نتائج تحدد مدى صلاحية هذه المشروعات من عدة جوانب قانونية أو تسويقية وفنية ومالية واجتماعية ويحتاج القيام بهذه التنبؤات مجموعة من المتخصصين يعملون كفريق واحد لتحقيق الأهداف المنشودة. (التهام، 1987))

و يهتم التحليل المالي يهتم بجمع البيانات المالية وتصنيفها وقياسها وخاصة المعلومات المنشورة التي تكون عادة في صورة مجملة ومطلقة ولكنها تصبح ذات معنى اكبر إذا ما صنفرت ورتبت بشكل يبرز الأهمية النسبية لبنودها المتنوعة ويبرز اتجاهات السياسة المالية المتبعة فهذه المعلومات يمكن استقراؤه والاستنتاج منها إذا ما تم إيجاد علاقات مناسبة بين البنود المختلفة التي تتألف منها، وما عملية إعادة الترتيب والتصنيف و إيجاد العلاقات في حد ذاتها إلا جوهر التحليل المالي.

## مشكلة الدراسة:

يترتب على تعثر الشركات والإفلاس بوجه عام والمساهمة العامة منها بوجه خاص أضرار مادية ومعنوية لا تصيب فئة الملاك فيها فقط، بل الفئات الاجتماعية الأخرى ذات المصلحة كالمستثمرين والمقرضين والموظفين والعملاء والموردين وغيرهم وذلك يجعل من الضروري توفير إنذار مبكر يبصر تلك الفئات بمخاطر هذا التعثر قبل وقوعه وبقدر يساهم في تقليص الخسائر التي ستلحق بها من جراء إفلاس تلك الشركات.

وهنا لا بد من الوقوف على أسباب حدوث هذا التعثر وهدر هذه الموارد التي بدلا من أن تكون مصدرا للنمو الاقتصادي أصبحت منبعاً للخسارة، وهل كان إغفال دور التحليل المالي احد أسباب هذا التعثر؟؟ كما أشار الحسني "فقد كان من المفيد والضروري لكل الفئات المعنية زيادة الاهتمام بسبل استخدام التحليل المالي والرقابة على استخدام الموارد المتاحة وترشيد قراراتها ليتسنى لهؤلاء المستخدمين معرفة مصير هذه الموارد وتقييم مدى كفاءة استخدامها ومدى فعالية هذا الاستخدام في تحقيق الأهداف ومستقبل الموارد والمشروعات" ( الحسني 1995).

ولمعرفة المزيد من التوضيح تم إجراء بعض المقابلات المهيكلة مع بعض الفئات المختلفة من المهتمين كما هو واضح في الملحق رقم (1.1) والتي أظهرت ما يلي:

1-إن أصحاب المشاريع الصغيرة و شركات التضامن يقومون باتخاذ القرارات بناء على اجتهادات شخصية وغير مبنية على أسس علمية.

2-إن المتحكم الأول بقرارات الإداريين يعتمد بشكل كبير على قيمة الوفورات الضريبية المحققة ولا يوجد اعتماد على التحليل المالي الأساسي والفني و هناك إهمال لدورها وقدرتها في المساعدة في اتخاذ القرار الرشيد.

3-اعتقاد المستثمرين و بعض فئات متخذي القرار بأن القوائم المالية تعد بطريقة منمقة وبعيدة عن الصحة وهي مجرد أوراق شكلية وان القرار الاستثماري يتخذ فورا في قاعة المضاربة.

4-إن المهتمين بالبيانات المالية لا يولون أي اهتمامات للمؤشرات المالية و لا يقوموا بالتحليلات اللازمة الضرورية التي تساعد في اتخاذ القرار و عوضا عن ذلك يعتمدون في قراراتهم على أوراق (الطابو) أوراق إثباتات الملكية التي تؤكد وجود دخل وخصوصا عند منح التسهيلات والائتمانات. وهذا ما يدعو إلى إثارة الأسئلة التالية لحل هذه المشكلة:

- ما هي أهم المصادر المعلوماتية اللازمة لإجراء التحليل المالي؟ وما أهم أسس بناء الثقة فيها وما أهم أساليب القيام بذلك؟

- وهل تساهم زيادة الاعتماد عليها في الوصول إلى القرار الإداري من قبل الفئات المختلفة والمهتمة باتخاذ ذلك القرار؟ وما أهم المعوقات والمحددات التي تحد من استخدامها؟

## أهمية الدراسة:

تتبع أهمية التحليل المالي كونه يرتبط بأحد مجالات المعرفة الاجتماعية التي تهتم بدراسة البيانات المتوفرة سواء البيئية والمحاسبية، بشكل تحليلي مفصل يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم المالية للوحدة الاقتصادية والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية معينة أو حتى لفترات متعددة، بالإضافة إلى توضيح حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمنشأة، وأثار هذا التغير بشكل واضح ومن هنا تبرز أهمية التحليل المالي في مساعدة كافة الجهات المستفيدة كما يلي:

- 1- مساعدة الإداريون في أداء مهامهم بشكل فعال في الوحدات الاقتصادية المختلفة.
- 2- مساعدة المقرضين عند منحهم التسهيلات المصرفية للعملاء، حيث توضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم على التسهيلات الائتمانية المختلفة. فالمقرض المرتقب قد يستخدم التحليل المالي للحكم على ما إذا كان المركز المالي المقدر والأداء المالي المتوقع للمنشأة سوف يمكنها من دفع التزاماتها المالية في صورة أقساط وفوائدها أم لا؟ كما يستخدمه في معرفة تأثير الظروف الاقتصادية المختلفة من كساد و رواج على هذا المركز المالي وبالتبعية على قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية.
- 3- إن التحليل المالي هو من مخرجات النظام المحاسبي في جميع المنشآت، وبهذا فهي تمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.
- 4- يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء الماضي وفي التخطيط المستقبلي لكافة الأنشطة الاقتصادية.
- 5- يمكن التحليل المالي من تقييم المنشآت والوحدات الاقتصادية المختلفة تقييماً شاملاً، يمكن من خلاله الحكم عليها، وبالتالي التنبؤ بإمكانية استمراريتها الاقتصادية أو تعثرها وتصنيفها أو توجيه ممارسة نشاط باتجاه آخر. وخصوصاً لفئة المساهمين الذين يولون اهتماماً لتقييم المدراء لتمييز أدائهم المالي من خلال القوائم المالية وتفسيرها. مختلفة.
- 6- يساعد التحليل المالي في التنبؤ بمستقبل الوحدات الاقتصادية، خصوصاً تنبؤات الربح والخسارة لنتائج أعمال الوحدات الاقتصادية وعندها يتم معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي تعثرها وإفلاسها وإنقاذ أصحابها من تصفيتها ومن الخسائر.
- 7- وتساعد المحلل المالي في تقدير ربحية المنشأة وتقدير مخاطر الاستثمار المالي المرتبط بهذه المنشأة في ظل ظروف اقتصادية مختلفة .

## أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على مدى الاعتماد على مصادر البيانات المتاحة بالنسبة للفئات المتخذة للقرار الاقتصادي والموثوقية فيها لإعداد التحليل المالي. عرف على أهم العوامل المؤثرة التي تزيد من الثقة بهذه البيانات ومصادرهما بالنسبة للفئات المتخذة للقرار الاقتصادي لإعداد التحليل المالي.
- 3- التعرف على أهم الأدوات والأساليب والممارسات المستخدمة لإجراء التحليل المالي حول الربحية، المديونية، السيولة من قبل متخذي القرار.
- 4- التعرف، المديونية انتظام متخذ القرار بتطبيق أساليب التحليل المالي وإهمال بعضها في قياس الربحية، المديونية، السيولة.
- 5- التعرف على اثر معيقات القيام بالتحليل المالي في التنبؤ لقياس الربحية، المديونية، السيولة.
- 6- التعرف على مدى اختلاف الفئات المهمة بالمستوى لمالي حول مصادر وأساليب التحليل، و درجة الانتظام بتطبيق تلك الأساليب، ومعيقات الاستفادة من التحليل المالي.

## فرضيات الدراسة:

- أولاً:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن المستوى  $\alpha = 0.05$  بين أفراد عينة الدراسة حول الموثوقية في مصادر البيانات حسب الفئة، هدف التحليل ، المؤهل العلمي.
- ثانياً:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن المستوى  $\alpha = 0.05$  بين أفراد عينة الدراسة في أسس بناء الثقة حسب الفئة، هدف التحليل، المؤهل العلمي.
- ثالثاً :** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن المستوى  $\alpha = 0.05$  بين أفراد عينة الدراسة في استخدامهم طرق وأساليب التنبؤات المتاحة حسب الفئة، هدف التحليل ، المؤهل العلمي.
- رابعاً:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن المستوى  $\alpha = 0.05$  بين أفراد عينة الدراسة في درجة الانتظام بتطبيق الأساليب، حسب الفئة، هدف التحليل ، المؤهل العلمي.
- خامساً:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن المستوى  $\alpha = 0.05$  بين أفراد عينة الدراسة المهتمين بالقرارات الاقتصادية حول المعوقات التي تحد من استخدام التنبؤات المالية حسب الفئة، هدف التحليل، المؤهل العلمي.

## التعريف بالمصطلحات

الرقم	المصطلح	معناه	التعريف
1	Financial analysis	التحليل المالي	دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم الأداء وتقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة
2	Balance sheet	الميزانية (قائمة المركز المالي)	هي الصورة الفوتوغرافية التي تعكس الوضع المالي للمنشأة لحظة إعدادها وتعتبر ذات صفة تراكمية حيث أنها تمثل آثار جميع القرارات والأعمال الاقتصادية التي حدثت و تم بيانها حتى تاريخ إعداد تلك الميزانية
3	Income statement	قائمة الدخل	وهي القائمة التي تتضمن الإيرادات المعترف بها لفترة محددة (أي التي تخص تلك الفترة) وكذلك النفقات المفيدة مقابل تلك الإيرادات والتي تخص نفس الفترة أيضاً، وهي تعكس أثر القرارات التشغيلية للمنشأة والإرباح والخسائر المحققة خلال فترة زمنية محددة.
4	Cash flow statement	قائمة التدفقات النقدية	هي القائمة التي تظهر المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية الداخلة إلى المنشأة والتدفقات الخارجية والتي تهتم بإظهار مدى السيولة النقدية التي تتوفر للمنشأة خلال الدورة المالية ومدى قدرتها على مواجهة التزاماتها النقدية الجارية.
5	Financial analysis tools	أدوات التحليل المالي	مجموعة الوسائل والطرق الفنية والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط المنشأة ونقاط الضعف والقوة في عملياتها المالية والتشغيلية
6	Financial ratios	النسب المالية	دراسة العلاقة بين متغيرين احدها البسط والآخر المقام أي دراسة العلاقة بين عنصر وعنصر آخر أو بين عدة عناصر بأخرى والتي تكون ذات دلالة والتي تقدم معلومات تساعد باتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.
7	The working capital	رأس المال العامل	هو مجموع الأموال المستثمرة في الأصول المتداولة ويسمى رأس المال التشغيلي أو راس المال الدائر
8	Financial failure	التعثر المالي	يتمثل في العجز المالي للوحدة الاقتصادية الذي يؤدي إلى إعلان حالة الإفلاس ووضع المنشأة في حالة التصفية وعجزها عن تحقيق عائد
9	Vertical analysis	التحليل الرأسي	إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها
10	Horizontal analysis	التحليل الأفقي	دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية ولذلك يدعى بالتحليل المتحرك ويسمى أيضاً بتحليل الاتجاه .
11	Structure ratios	النسب الهيكلية	هي النسب التي تبين التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية وكفاءة استثمار الأموال الموضوعة تحت تصرف المنشأة بشكل سليم
12	Profitability ratios	نسب الربحية	تعني قياس مقدرة المنشأة الكسبية وهي مؤشر يوضح مدى الكفاية التي صاحبت إنجاز العمليات التي قامت بها خلال فترة زمنية معينة
13	Liquidity ratios	نسب السيولة	تحليل مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية الجارية عند استحقاقها دون أن تتعمر مالية بشكله مالية .

## الفصل الثاني

### الإطار النظري

## الإطار النظري

### تعريف التحليل المالي

يعرف التحليل المالي بأنه دراسة البيانات المحاسبية والمالية والبيانات الخارجية الأخرى المتعلقة بالوحدة الاقتصادية بعد تبويبها، و تتم هذه الدراسة باستخدام الأساليب الكمية والأساليب الغير الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصر هذه البيانات والتغيرات الطارئتي البيئة المحيطة وحجم واثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات والمدلولات التي تساعد الدارس على وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية والإدارية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقييم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من اجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة. (نور وآخرون، 2005 )

### الجالمالي:تمة بالتحليل المالي:

يثير التحليل المالي اهتمام العديد من الجهات والفئات المهمة بالوحدة الاقتصادية و التي تسعى كل منها للوصول إلى اسلم الإجابات حول استفساراتها ويتقسم إلى فئتين على النحو التالي: الجهات الداخلية والجهات الخارجية.

#### الجهات الداخلية:

##### 1- الإدارة: حيث يمكنها استخدام التحليل المالي في

- 1- معرفة وتقدير اثر العوامل التي تدخل ضمن سيطرتها على مركز وأداء الشركة المالي في المستقبل.
- 2- معرفة مدى تأثير استخدام مصادر التمويل المختلفة على مركز المنشأة المالي وأدائها تحت ظروف اقتصادية مختلفة.
- 3- تحديد قدرة الوحدة الاقتصادية على الاقتراض والوفاء بالديون.
- 4- معرفة الوضع المالي السائد في الوحدة الاقتصادية.
- 5- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية والبيعية والتنبؤ لها
- 6- تسخيرها في اتخاذ القرارات لأغراض الإدارة المختلفة وخاصة في مجال إحكام الرقابة الداخلية.

2- الموظفون: يهتم الموظفون أو من يمثلهم بالمعلومات التي تزودهم بدرجة ربحية واستقرار أوضاع الشركة التي يعملون بها كما يهتمون بالمعلومات المتعلقة بدرجات الرواتب، والمكافآت، وتعويزات نهاية الخدمة.

## الجهات الخارجية وأهمها:

- 1- **المقرض:** حيث يمكنه استخدام التحليل المالي للحكم على ما إذا كان المركز المالي المقدر والأداء المالي المتوقع للمنشأة سوف يمكنها من دفع التزاماتها المالية في صورة أقساط الديون وفوائدها أم لا؟. كما يستخدمه في معرفة تأثير الظروف الاقتصادية المختلفة من كساد ورواج على المركز المالي وبالتبعية قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية. (مسودة، ارف وشركات التأمين، 1995)
- 2- **المحلل المالي:** حيث يمكنه استخدام التحليل المالي لدراسة عدة جوانب في المنشأة أهمها الأداء، الربحية والسيولة وتقدير مخاطر الاستثمار المالي المرتبطة بهذه المنشأة في ظل ظروف اقتصادية مختلفة.
- 3- **المستثمر سواء الفعلي أو المحتمل:** حيث يمكنه أن يستخدم التحليل المالي من أجل أن يحقق قرار بالشكل الصحيح وبالمخاطر المحتملة والمخفضة المرغوبة قدر المكان والمناسبة لرأس المال للمستثمر والوقت الذي يملكه والتي تتجاوز بأرباحها القدر الذي يحتاجه هذا المستثمر هذا بالتأكيد عن طريق التحليل المالي والذي له عوامل ومتغيرات متعددة يجب تحديدها ودراستها طبعا مع وضع العوامل التي ليس من الممكن التحكم بها جانبا كالكوارث الطبيعية مثلا.
- فالتحليل المالي يهيمه في الوصول إلى القيمة الاستثمارية للمنشأة وجدوى الاستثمار في أسهمها و الحكم على مدى كفاءة إدارة الوحدة الاقتصادية و توضيح الاتجاه العام لفعاليات الوحدة الاقتصادية. (الهيني، 1996)
- 4- **الموردون (الدائنون):** حيث يمكنهم أن يستخدموا التحليل المالي في إمدادهم بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لها المتوفرة. دها عند استحقاقها أم لا تبعا لنوع الدين ( طويل الأجل أم قصير الأجل ) فإذا كان الدين طويل الأجل فهم يريدون معرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية واستمرارية العمل.
- أ) يوسف كانت قصيرة الأجل فهم يريدون قبض أموالهم عند تاريخ استحقاقها فهم يريدون معرفة مقدار رأس المال العامل والمركز النقدي ودرجة السيولة المتوفرة. ( يوسف ، 1993 )
- 5- **العملاء (المدينون):** حيث يمكنهم أن يستخدموا التنبؤات المالية بالمعلومات التي تزودهم بصورة إرشادية حول استمرارية الشركة وخاصة عندما يرتبطون معها بعمليات طويلة الأجل.
- 6- **الحكومة والجهات الرسمية الأخرى:** تمكنهم التنبؤات المالية من معرفة المعلومات التي تساعد على تنظيم الشركات ووضع السياسة الضريبية وإعداد الإحصائيات المتعلقة بالدخل القومي والإحصائيات الأخرى و الأمور المتعلقة بالتخطيط الاقتصادي. والجهات التالية تمثل أهم الجهات الرسمية والحكومية:  
أ- الغرف التجارية والصناعية فهي تهتم بجمع البيانات عن الوحدات الاقتصادية في القطاع الواحد بهدف استخراج التنبؤات لكل فرع من فروع النشاط الاقتصادي.  
ب- أجهزة التخطيط وهذا في الدول التي تنتهج التخطيط المركزي حيث تساعد في إعداد الخطط الجديدة بناء على المعلومات المستخلصة من نتائج التنبؤات المالية.

7- **الدارسون والباحثون:** ويهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من عمل الأبحاث والدراسات الميدانية المتنوعة و ذلك من خلال البيانات المستخرجة من المصادر الداخلية ( السجلات والقوائم المالية) و/أو الخارجية ( أبحاث خارجية و دراسات، سجلات حكومية، إحصائيات، البيئة المحيط ة بجوانبها المختلفة)وهكذا فان الاهتمام بالتنبؤات المالية يتعدى حد مجرد اكتشاف العلاقات بين الأرقام إلى التحري عن أسباب قيام هذه العلاقات بهذا الحجم وهذا الاتجاه مما يساعد في النهاية على العثور على أفضل الحلول للمشكلات المختلفة.وجني اكبر عائد للمستثمرين وزيادة الملكية الذي يضمن للمشروع التجاري القرار السليم في المجالات التي هي محط أنظار متخذي القرار السليم وهي الربحية و السيولة و الاستمرارية في ممارسة النشاط. ( الحيايى والبطمة، 1996)

### المصادر المستقاة منها التحليل المالي

يشارك في عملية استخراج التحليل المالي عدة جهات وإفراد يقوم كل منها بإبداء بياناته الخاصة بعنصر أو أكثر من العناصر العديدة المتحكمة في تقدير تلك التنبؤات، ويمكن تصنيف هذه المصادر إلى النحو التالي

#### أ- مصادر تعكس البيئة المحيطة للوحدة الاقتصادية:

وهي عبارة عن البيانات الإضافية التي لا تساعد في التحليل المالي بل في عملية التقييم والتفسير لنتائج التحليل المالي وهي تشمل البيانات التي عن حالة المنشأة وسمعتها في الأوساط التجارية، والبيانات الصادرة عن أسواق المال ومكاتب السماسرة والصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث العلمي بالإضافة إلى المراسلات مع العملاء والمجهزين وتأبيدات أرصدة المدينون والدائنون و المكاتب الاستشارية. ( نور وآخرون، 2005) والتجارة:لمصادر: 1- منشورات البنك المركزي:

وتمكن من الحصول على معلومات تتعلق بالمؤشرات الاقتصادية الكلية ومن أهمها التقرير السنوي، النشرة الإحصائية الشهرية، ويتضمن التقرير السنوي إحصائيات تتعلق بالنتائج القومي ومؤشرات النمو في قطاعات الاقتصاد الوطني بالإضافة لبيانات التطورات النقدية والائتمانية والتجارة الخارجية، وتظهر النشرة الإحصائية الشهرية معلومات مشابهة للتقرير السنوي.

#### 2-نشرات دوائر الإحصاءات العامة:

وتتضمن معلومات اقتصادية متنوعة تتعلق بالنتائج القومي ومكوناته والدخل القومي و غيرها من المعلومات الاقتصادية.

3- نشرات غرف الصناعة والتحول القطاع عشريات دورية متخصصة حول القطاع الصناعي والتجاري وهي عبارة عن مقالات تغطي الفرص الاستثمارية في القطاع الصناعي من حيث التسهيلات والحوافز الممنوحة للشركات واحتمالات النمو في ضوء الأسواق المتوقعة والحماية الحكومية وتضم هذه النشرات إحصائيات صادرات الدولة في القطاع الصناعي مصنفة حسب الأصول.

4- نشرات أسواق المال:

وتتضمن معلومات تتعلق بتداول الأسهم والأسعار ومعلومات متعلقة بالشركات المدرجة في سوق المال ومن أهمها النشرات اليومية والأسبوعية والشهرية والرباعية والنصف سنوية. ويعتبر دليل الشركات من أهم التقارير المنشورة في أسواق المال ويعد هذه التقرير من التقارير المهمة الذي يبرز المعلومات الهامة حول مؤشرات الربحية التي تهم متخذي القرارات.

5- تعميمات السوق المالي:

وتتضمن معلومات ترسلها الشركات لإدارة السوق ليتم تعميمها على مستخدمي المعلومات المالية.

ب\_ مصادر خاصة بالوحدة الاقتصادية ويمكن الحصول عليها بالأساليب التالية:

1- تقرير مجلس الإدارة:

إن لعرض إنجازات الشركة وخططها المستقبلية وتوقعات الإدارة في المجالات المختلفة التي تهم المستثمرين والمستخدمين للقوائم المالية من خلال تقييم نشاطات الشركة وما قد يطرأ عليها من تغييرات اقتصادية في هذا التقرير. حيث تضم تدبّوات الإدارة المستقبلية من المعلومات الهامة التي يعتمد عليها المستثمرون بالرغم من أنها لا تخضع للتدقيق من قبل المراجع الخارجي وكل ذلك يعتمد على سمعة وخبرة الإدارة.

كما إن تقرير مجلس الإدارة يكون موجهاً إلى المساهمين الحاليين والمستقبليين ويتضمن معلومات تفصيلية عن الشركة من إدارة وإنتاج وتوسع مستقبلي وغيره، ومعلومات عن العمليات الإنتاجية المختلفة ومراجعة وتقييم الأرباح والوضع المالي لهذه السنة والتغيرات في الوضع المالي مقارنة بالفترة المالية السابقة. كما يتم التركيز على القوائم المالية وهي الهدف الرئيسي الذي يحتاجه المستثمرون المحتملون لاتخاذ القرار. (قانون الشركات، 1964)

و يتضمن التقرير أيضاً أموراً تتعلق بمدى تحقيق الأرباح والتي قد تعود بالفائدة على المساهمين وعلى الحكومة والتي تعتبر المنشآت الاقتصادية هي الرافد الأساسي لدعم الاقتصاد الوطني من خلال دفع الضرائب للدولة وتشغيل الأيدي العاملة. يشمل عدة بيانات وقوائم أهمها:

1- تقرير مدقق الحسابات:

يمارس مدقق الحسابات تأثيره على معلومات التقارير من خلال إجراءات الفحص التي يمارسها، والتي تلخص نتائجها في تقريره. ويتضمن التقرير الرأي الفني المحايد المتعلق بمدى تمثيل القوائم المالية

والإيضاحات المرفقة بها لواقع الشركة المالي. ويفترض أن يقرأ متخذو القرارات تقرير المدقق للتأكد من عدم وجود تحفظات وفي حال وجودها يجب معرفة أسبابها ومدى تأثيرها على عملية التقييم.

## 2- التقارير المالية السنوية:

تعتبر التقارير المالية من مصادر المعلومات المهمة لاتخاذ القرارات المختلفة يمكن تصنيفها بحسب صفتها القانونية إلى:

أولاً: تقارير ملزمة بموجب القانون المطبق على الأقل في فلسطين وهي

أ- القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها:

تحتل التقارير والقوائم المالية المنشورة مرتبة هامة بين مصادر المعلومات التي يسترشد بها متخذ القرار لما تتضمنه من تنوع في المعلومات ولأنها توفر فرص متكافئة من المعلومات لكافة مستخدميها. فالمستخدمون المستفيدون يمثلون مجموعات متعددة ذات أهداف مختلفة، وحتى المجموعة الواحدة فإنها غير متجانسة من حيث الثقافة العامة والثقافة المحاسبية وبذلك تختلف مقدرة أصحابها على التفسير والتحليل وأهم القوائم المالية هي، قائمة المركز المالي و قائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية هذه القوائم المالية هي الأكثر انتشاراً وممارسة فهى قوائم ذات أغراض عامة تتوجه إلى مجموعة من المستخدمين الخارجيين ولكن هناك بعض القيود التي تؤثر على كمية المعلومات الواردة في هذه التقارير والتي يجب أن تتم معالجتها لتلبية حاجات المستثمرين ولتزداد ثقة الجمهور بالشركات المساهمة العامة الفلسطينية لزيادة الأموال المستثمرة والتي تؤدي إلى بناء اقتصاد وطني.

1- الميزانية العمومية ( قائمة المركز المالي ): وهي تحديد قيمة المنشأة الاقتصادية ككل والمركز التنافسي الذي تتمتع به وهي عبارة عن كشف شامل بأصول وخصوم المنشأة مقوم بالقيم الحقيقية ليعبر عن المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين. (حنان 1997) وتتضمن المجموعات التالية

أ- الأصول ( الموجودات ): موارد الوحدة الاقتصادية

ب- الالتزامات ( المطلوبات ): التدفقات الخارجة من الموارد الاقتصادية.

ج- وحقوق الملكية (ورأس المال): وهي حقوق ملاك الوحدة الاقتصادية في أصولها بعد استخراج بنودها تحسب بعض المؤشرات والنسب المالية الهامة.

## 2- قائمة الدخل:

وهي تعبير عن فترة زمنية تبين نتيجة الأعمال، وبياناتها تمثل الأرباح والتدفقات التي حدثت خلال هذه الفترة الزمنية، وهي تساعد على التنبؤ بالأرباح المستقبلية ولتقدير إمكانيات الشركة في تحقيق أرباح جديدة يعطي صورة أوضح عن إمكانيات الشركة في سداد التزاماتها وتقييم مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية الموضوعه تحت تصرفها كما أن قائمة الدخل تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المستقبلية مثل قرار توسيع الشركة أو تنويع الإنتاج أو البحث عن أسواق جديدة للتصريف. وبناء على ذلك

فان هذه القائمة ذات نفع لإطراف متعددة، لذا يجب أن تعد وفق أسس صحيحة وتعرض بشكل يعظم منفعة قرائها.

وان العناصر المرتبطة بقياس الربح هما الدخل والمصروفات. ويتوقف الاعتراف وقياس كل من الدخل والمصروفات ومن ثم الربح إلى حد كبير على مفهوم راس المال ومفهوم المحافظة عليه والذان تستخدمان لإعداد البيانات المالية وتتكون من:

أ- الدخل: يتمثل في الزيادة المحققة من المنافع الاقتصادية على مدار الفترة المحاسبية بشكل يبين زيادة ونمو بالموجودات.

ب- المصروفات تتمثل في النقص المحقق في المنافع الاقتصادي على مدار الفترة المحاسبية وذلك في صورة تدفقات صادرة أو استنفاد للموجودات.

### 3- قائمة التدفقات النقدية:

وهي التي تظهر التغيرات في المقوضات والمدفوعات عن دورة سابقة وينصب الاهتمام فيها على العمليات النقدية فقط. وفق تسلسلها الزمني لتحديد فترات نقصان أو زيادة السيولة.

وتفيد في أنها تزود مستخدمي البيانات المالية بأساس لتقييم قدرة المنشأة في الحصول على السيولة والنقدية. وكذلك لتقييم الاحتياجات لاستخدام هذه التدفقات النقدية. فالقرارات الاقتصادية التي تتخذ من قبل مستخدمي البيانات المالية، تتطلب تقييما لقدرة المنشأة على الحصول على نقدية وتوقيتها ودرجة التأكد المتعلقة بالحصول عليها.

لأنها توفر المعلومات التغيرات التاريخية في النقدية للمنشأة بواسطة بيان التدفق النقدي والذي يتم بموجبه تصنيف التدفقات النقدية خلال الفترة المحاسبية للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للوحدة الاقتصادية.

### 4- الملحقات الخاصة بالقوائم المالية ( الإفصاحات والإيضاحات اللازمة ):

لجعل البيانات المالية واضحة وقابلة للفهم لا بد من الإفصاح عن جميع البيانات المالية الضرورية و كما يجب إن تحتوي على اسم الوحدة الاقتصادية ومكانها وتاريخ الفترة التي تغطيها البيانات المالية ومقارنتها بالفترات السابقة، مع وصف مختصر لطبيعة أنشطة الوحدة الاقتصادية وشكلها القانوني، ونوع العملة التي تصدر بها البيانات المالية وتوضيح تصنيفات البنود وقيمها ومن أهم المعلومات التي تتضمنها الإيضاحات المرفقة ما يلي:

1- الطرق المحاسبية التي يتم استخدامها لإعداد القوائم المالية مع الإشارة إلى أي تغيير عليها ومبرر ذلك التغيير.

2- توضيح حقوق الغير في أصول الشركة وترتيب هذه الحقوق من حيث أولويتها.

3- الإشارة إلى الأصول والالتزامات التي تم استهلاكها بالكامل بالإشارة إلى كيفية المعالجة المحاسبية للأصول التي تم استهلاكها بالكامل وما زالت تعمل بالشركة ومعالجة الأرباح المحققة منها.

4- توضيح المحددات المتعلقة في توزيعات الأرباح على المساهمين.

5- وصف العمليات التي تؤثر على حقوق المساهمين بالشركة.

6- وصف العقود التي أبرمتها الشركة.

كما إن هناك قوائم مالية أخرى جاءت لتسد الثغرة في القوائم المالية التقليدية المألوفة لتتفع فئات المستخدمين وهي غير ملزمة وتشمل:

1- قائمة القيمة المضافة:

(حنان، صيغ كيفية توزيع هذه القيمة على عوامل الإنتاج المختلفة ( عائد العمالة، عائد ملكية العقارات، وعائد ملكية راس المال )، أي تحديد عائد كافة الأطراف المساهمة في تحقيق النشاط الإنتاجي وتعتبر قائمة القيمة المضافة أداة لتقييم أداء الوحدة المحاسبية من وجهة نظر الحسابات القومية والنتائج القومي. (حنان، 1997)

2- حنان، لبيان شؤون العمالة: وبصفة أخرى ما يتعلق بالإنتاجية والكفاءة والعلاقات الصناعية وأي معلومات أخرى تهم المستخدمين والعاملين. ( حنان، 1997 )

3- حنان، لبيان حجم المعاملات مع الحكومة، وبصفة خاصة الإفصاح عن الإعانات والمنح والضرائب والتأمينات الاجتماعية وغيرها من التحويلات. ( حنان، 1997)

4- قائمة لبيان المعاملات مع المحيط الخارجي: وبصفة خاصة حجم العمليات التي تمت بالعملات الأجنبية والمتعلقة بالإقراض والاقتراض والتوزيعات من وإلى وحدات تنتمي لدول أجنبية. ( حنان، 1997 )

5- قائمة لبيان التوقعات المستقبلية، وبالأخص توقعات الأرباح والعمالة والاستثمار. ( حنان، 1997 )

6- قائمة لبيان أهداف المنشأة كما تحددها الإدارة مع إعادة النظر بتلك الأهداف دورياً وهذا ما سيسمح للمستثمرين بالحكم على مدى تحقيق الأهداف الموضوعية. ( حنان، 1997 )

#### أنواع البيانات التي يتم احتياجها في التقارير المالية:

إنمطر، اجات المستخدمين من المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المدققة هي في حقيقة الأمر دالة لاحتياجهم في مجال الإفصاح كما في مجال القياس. ( مطر، 1986 )

ويجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات الفعالة التي تمكن متخذ القرارات من اتخاذ القرارات الرشيدة وعمل المقارنات بين نتائج الوحدات الاقتصادية المختلفة وبين نتائج الوحدة الاقتصادية نفسها عبر الزمن. وحتى يتمكن متخذ القرار من عمل المقارنات بين الوحدات الاقتصادية وترتيبها من حيث درجة المخاطرة المرتبطة بها، فإنه يحتاج إلى العديد من المعلومات التي تفسر الطريقة والإجراءات التي تم من خلالها التوصل إلى الأرقام الموجودة في داخل القوائم المالية. وقد تكون معلومات كمية ومعلومات وصفية ( غير كمية)، إذ الأولى هي القابلة للقياس النقدي أو العددي وبالتالي قابلة للدراسة والتقويم بينما المعلومات الوصفية هي التي لا يمكن التعبير عنها بوحدات نقدية أو عددية. (الحسني 1995)

## 1-البيانات الكمية:

عند الإفصاح عن المعلومات الكمية فإنه يجب التركيز على المعلومات التي تساعد متخذ القرار والابتعاد عن المعلومات التفصيلية التي لا فائدة منها. كما انه لا يمكن اعتبار جميع المعلومات الكمية التي تحتويها القوائم المالية على نفس الدرجة من الدقة والموضوعية حيث أن هناك معلومات كمية يتم التوصل إليها بشكل دقيق وهناك معلومات يتم تقديرها. ومن أمثلة ذلك الحسابات المتعلقة بالنقدية بحيث يتم التوصل إليها بدقة ولا مجال للخطأ فيها. بينما الحسابات المتعلقة بتقييم الأصول غير ملموسة والمعلومات التي يتم التنبؤ بها لا تكون على درجة عالية من الدقة والمصدقية. لان ذلك يعتمد على العديد من المتغيرات والظروف الاقتصادية وخبرة الشخص الذي يقوم بتقديرها وعمل التوقعات المستقبلية ومن المعلومات المطلوبة توضيح المتغيرات والطرق التي تم الاعتماد عليها للوصول إلى المعلومات التقديرية والمتوقعة أكثر من التركيز على المعلومات التي يتم التوصل إليها بشكل دقيق. (مسودة1993 )

## 2-البيانات غير كمية:

وهي المعلومات النوعية والحقائق غير القابلة للقياس وإنما هي انطباعات تستقر في ذهن الشخص ولكنها مفيدة لمستخدميها وتعيه على فهم أفضل للمعلومات الكمية فان أهمية المعلومات الصفية تنشأ من أهمية المعلومات الكمية التي تقرأها فهي ليست بدائل لبعضها البعض ولكنها مكملة لبعضها الآخر (الهنيني، 1994).

والباحثة تؤيد صحة ما يذهب إليه بعض الباحثين ” من أن الركون إلى أحداها فقط يقلل من قيمة وأهمية الإفصاح مهما تكن دلالاته ونوعيته فهناك حقائق تهم المتبئء المالي تكون الأرقام خير وسيلة للتعبير عنها بينما تعتبر البيانات الوصفية هي الوسيلة المثلي لتفسير بعضها الآخر ”. ( penn, 1999 ) وهي لا تظهر ضمن القوائم المالية المنشورة لذا يكون من الصعب تقييم هذه المعلومات ومعرفة درجة أهميتها والاعتماد عليها لان متخذي القرارات يختلفون في إعطاء الأوزان لهذه المعلومات. وتعتمد درجة أهميتها على مدى الدور الذي تلعبه في اتخاذ القرار ومن.ومضمون المعلومات الكمية التي تعبر عنها.كقيمة الهيكل التنظيمي للمنشأة، والقدرة العالية للإدارة على توليد الربح ووجود أصولا مرهونة دون توضيح ذلك وكذلك إذا كان هناك عجز في الصندوق أو المخزون فأن هذه يعني الكثير إذا كان هذه العجز يتضمن في محتواه تواطؤ الإدارة. (Rogers، 2005 )

لذلك تعتبر المعلومات غير الكمية مهمة ولها تأثير كبير في عملية الإفصاح إذا كانت تؤثر في خطوات اتخاذ القرار. أما إذا كانت تضيف تفاصيل كثيرة إلى القوائم المالية وتجعل من الصعب تحليلها فإنه لا يمرر من وجودها، والسؤال الذي يطرح نفسه دائما هو هل الإفصاح عن هذه المعلومات غير الكمية يحسن من عملية اتخاذ القرار أم لا ؟

ومن أهم المعلومات غير الكمية التي يتم الإفصاح عنها، الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة والتغيرات التي يمكن أن تطرأ عليها. ( Stazin،1991 ) حيث انه أصبح من الصعب عمل مقارنات بين الشركات في ظل تعدد الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة والتغيرات التي يمكن أن تطرأ عليها. وفي نفس الوقت من الصعب جعل جميع الوحدات الاقتصادية تستخدم طريقة واحدة وحتى من الصعب جعل الوحدة الاقتصادية تستخدم نفس الطريقة مدى الحياة لان الهدف من استخدام هذه الطرق المحاسبية هو إظهار الوضع العادل للوحدة الاقتصادية والذي يتماشى مع التغيرات والظروف المحيطة بها. إن أهمية كل معلومة من هذه المعلومات تختلف من قضية إلى أخرى، ومن وقت إلى آخر ومن استخدام إلى استخدام آخر، فأثار التضخم مثلا لا تؤثر تأثيرا موحدا على كل المستخدمين وعلى كل أنواع قراراتهم وفي كل الظروف وحسب الهدف من التحليل المالي. ( Scott،2003 ) فإذا كالبليانات:التحليل المالي خدمة المستثمر المحتمل في تقييم منشأة حديثة التكوين تأسست عام 2005 فان اثر التضخم محدود جدا بعكس الحال لو كان الهدف تقييم منشأة تأسست عام 1975 حيث أن أثار التضخم بالغة عليها خاصة إذا كان حجم الاستثمار في الموجودات الثابتة كبيرة.

### الخصائص الواجب توفرها بالبيانات :

نظرا لصعوبة تحديد قيمة البيانات فانه من الممكن التعرف على الخصائص العامة والتي يجب أخذها في الاعتبار بما قد يسهل تحديد هذه القيمة وهي:

1.التوقيت: لكي تحقق المعلومات الفائدة من استخدامها، يجب أن تكون متاحة في الوقت الملائم للاستخدام.

2.إمكانية الوصول إلى المعلومات: إن سهولة الحصول على البيانات تعتبر أمرا مهما لاتخاذ القرار، ويمكن قياس سرعة الحصول عليها بالزمن الذي يتم استغراقه وتحويل الزمن إلى ما يعادله من وحدات نقدية و من الناحية المثالية فان على الفرد أن يختار البيانات من المصادر التي توفر أعلى قيمة ممكنة من الدقة والتوقيت.

3.الدقة: وتشير إلى مدى خلو البيانات من الأخطاء ومن المعروف أن هناك نوعين من الأخطاء التي قد ترتكب عند تناول عدد كبير من وحدات البيانات وهي أخطاء النسخ والأخطاء الحسابية.

4.الملائمة: وتعني أن تكون البيانات موجهة إلى من يحتاج إليها ( المستخدم المناسب ) وان تكون ملائمة للغرض الذي يريده.

5.كمية البيانات المناسبة: إن توفالوالي:افية من المعلومات تعتبر ضرورية لاتخاذ القرارات، لكن يحدث أحيانا وجود كمية كبيرة من المعلومات مما يتسبب في حدوث فائض وعندما يحدث ذلك فان متخذ القرار يتجاهل جميع المعلومات المتوافرة له لعدم توفر الوقت الكافي للتحليل.

### الأساليب المستخدمة في التحليل المالي :

وهي مجموعة الوسائل والطرق والأساليب المختلفة التي تستخدم للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط المنشأة ونقاط الضعف والقوة في عملياتها المالية والتشغيلية والتي تمكن من إجراء المقارنات والتنبؤات المالية الضرورية للتقييم واتخاذ القرار. (نور، وإسماعيل، ومحمد، 2005).

وأهمها أساليب التغير والاتجاه في القوائم المالية حيث يعتمد على القوائم المالية في إجراء التحليلات اللازمة للخروج بمعلومات تفيد الأطراف المختلفة المستفيدة من هذه المعلومات. تتوقف على مدى دقة وصحة البيانات الظاهرة في القوائم وكذلك على دقة تصنيف الحسابات الواردة بتلك القوائم. ويتم تنفيذها: ال نسب المالية، أساليب التحليل الرأسي و أساليب التحليل الأفقي.

1- النسب المالية :

وتعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وأهمها وتنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بهدف إضفاء دلالات ذات مغزى وأهمية على البيانات الواردة بهذه القوائم. ويمكن تعريف النسبة المالية بأنها دراسة العلاقة بين متغيرين احدهم يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين عنصر أو عدة عناصر، ونستطيع وضع عدد كبير من النسب المالية، ولكن المهم هو وضع النسب ذات الدلالة والتي تقدم معلومات تساعد على تقييم وضع المنشأة واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.

وعموما تقسم النسب المالية حسب مصادر المعلومات إلى ثلاثة مجاميع رئيسية هي:

النسب المالية الخاصة بتحليل حسابات النتيجة المشتركة. لدخل) والنسب المشتركة. اصة بتحليل الالمشتركة. كة. لنسب المالية المشتركة.

و هناك أنواع متعددة من النسب المالية والتي تختلف تسميتها حسب تركيبة النسبة المالية و تدرج ضمن أربعة مجموعات هي: 1-نسب الهيكل المالي. 2-نسب السيولة. 3-نسب الربحية. 4-نسب معدل الدوران.

أ- النسب الهيكلية:

وهي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمنشأة والموضوعة لكل جانب من جوانب قائمة المركز المالي مثل نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول أو نسبة احد عناصر الموجودات الثابتة إلى مجموع الأصول الثابتة. وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول وكذلك الأمر بالنسبة لعناصر الخصوم، ويمكننا وضع هذه النسب لعناصر من جانب الأصول وعناصر من جانب الخصوم وتعتبر هذه النسب أكثر دلالة لأغراض دراسة الهيكل التمويلي للمنشأة. وتساعد النسب الهيكلية إدارة المنشأة على دراسة الهيكل المالي للمنشأة وذلك من خلال تسليط الضوء على النقطتين التاليتين:

أ-التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية.

ب-كفاءة استثمار الأموال الموضوعة تحت تصرف المنشأة بالشكل السليم.

وأهم هذه النسب:

1- نسبة التمويل الخارجي للأصول: = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل \* 100

مجموع الأصول

2- نسبة التمويل الداخلي للأصول = راس المال + الاحتياطيات + الأرباح

مجموع المرحلة (المحتجزة) \* 100

الأصول

3- نسبة تغطية الديون طويلة الأجل: = صافي الأصول ————— ول الثابتة \* 100

الديون طويلة الأجل

4- نسبة المديونية الكاملة = إجمالي الديون ————— ون \* 100

الأموال الخاصة ( حقوق الملكية )

5- نسبة المديونية قصيرة الأجل = الخصوم المتداولة \* 100

الأموال السيولة: حقوق الملكية )

6- نسبة المديونية طويلة الأجل = الديون طويلة الأجل \* 100

الأموال الخاصة (حقوق الملكية)

ب- نسب السيولة :

تعتمد مقدرة المنشأة على تسديد التزاماتها الجارية من النواحي المهمة التي تهم عدة أطراف على رأسها الدائنين والبنوك، وتعتبر نسب السيولة من أقدم النسب استخداما وهي النسب التي تستخدم لقياس السيولة المتوفرة للمنشأة بالمدى القصير وهي تبين قدرة الشركة على الوفاء بمسئلتها العاجلة للعملية التشغيلية والتي لا تؤجل من الأصول الجارية و أهمها:

1- النسبة العادية (نسبة التداول) = الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة.

2- النسبة السريع = الأصول المتداولة - المخزون / الالتزامات قصيرة الأجل (المتداولة) .

ج- نسب الربحية:

الربحية تعني قياس مقدرة المنشأة الكسبية وهي مؤشر يوضح مدى الكفاية التي أحبت أنجاز العمليات التي قامت بها خلال فترة زمنية معينة.

ويلقى مؤشر الربحية اهتماما متزايدا وخاصة من قبل المالكين (المساهمين) والمستثمرين الجدد لان

الربحية تبقى ضمن أواويات أي نشاط استثماري اقتصادي. ويمكن دراسة الربحية من خلال نقطتين هما:

أ- دراسة ربحية الأموال المستثمرة وتظهر من خلال النسب التالية:

1- معدل العائد على الأموال المستثمرة = صافي الأرباح بعد الضرائب \* 100

رأس المال المستمر (أو متوسطة)

وتظهر هذه النسبة ربحية الأموال المستثمرة وكلما ارتفعت النسبة كان ذلك مؤشرا ايجابيا ويجب أن لا تنخفض إلى مستوى سعر الفائدة في السوق أو اقل لان ذلك يعتبر مؤشرا سلبيا ويكون عندئذ من الأفضل استثمار الأموال بإيداعها في بيوت المال والحصول على الفائدة من تحمل مخاطر العمليات الاستثمارية.

2- معدل العائد على الأموال الخاصة ( حقوق الملكية ) = صافي الأرباح بعد الضرائب \* 100

الأموال الخاصة (حقوق الملكية )

وهي تظهر ربحية الأموال الخاصة، والطبيعي أن يكون معدل العائد على الأموال الخاصة اكبر من معدل العائد على راس المال المستثمر.

3- نسب الربح الموزع = الأرباح الموزعة \* 100

متوسط الأموال الخاصة (أو عدد الأسهم )

حيث تظهر هذه النسبة ربحية السهم والتي تعتبر مؤشرا هاما يهتم المستثمرين والمساهمين، وكذلك أسواق المال وتعتبر مؤشرا مؤثرا على اتخاذ القرارات بالنسبة للأطراف المعنية (المستثمرين، والمساهمين، أسواق المال).

ب: نسبة التوظيف الذاتي = الاحتياطيات \* 100

رأس المال

وتظهر مدى الاعتماد على المصادر الداخلية في تمويل التوسعات التي تريد المنشأة تنفيذها وارتفاع هذه النسبة مؤشرا على ربحيتها لان الاحتياطيات لا يمكن تكوينها إلا إذا تحققت الأرباح وثانيا مؤشرا على سياسة المنشأة في الاعتماد على التمويل الذاتي للاستثمار الرأسمالي الجديد في المنشأة.

ب : دراسة ربحية المبيعات:

وهي ما تسمى القوة الايرادية للمنشأة وهي لمعرفة القدرة على توليد الأرباح من خلال المبيعات:

1- نسبة ربحية المبيعات = صافي الأرباح بعد الضرائب \* 100

صافي المبيعات

2- حافة مجمل الربح: = مجمل الربح \* 100

صافي المبيعات

3- حافة ربح النشاط: = ربح النشاط قبل الفوائد والضرائب \* 100

صافي المبيعات

رابعاً: نسب معدلات الدوران (نسب الكفاية و النشاط): تتكون جميع نسب معدلات الدوران من رقم صافي المبيعات كبسط في النسبة، وتهتم هذه المجموعة من النسب بإظهار مدى كفاية تشغيل عناصر الأصول ونسب معدلات الدوران: وهي

1-نسبة معدل راس المال المستثمر= صافي المبيعات

متوسط راس المال المستثمر

وهي تظهر مساهمة كل دينار من الأموال المستثمرة في المبيعات ولكن ارتفاع معدل دوران رأس المال المستثمر لا يعني بالضرورة زيادة أرباح المنشأة لأنه قد يكون هناك جزء من الأصول الثابتة العاطلة عن العمل.

2- معدل دوران الأموال الخاصة ( حقوق الملكية ): صافي المبيعات

متوسط الأموال الخاصة

وهي تظهر إمكانية الدينار من الأموال الخاصة على تحقيق مبيعات المنشأة وارتفاع هذه المنشأة مؤشراً على كفاءة الاستثمار.

3- معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات

متوسط المخزون

وتظهر هذه النسبة سرعة حركة المخزون وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً على كفاءة المنشأة وعادة ما يكون معدل الدوران في المنشآت الصناعية اقل من معدلات الدوران في المنشآت التجارية.

4-معدل دوران المدينين = صافي المبيعات الآجلة

متوسط المدينين

وهي لاحتساب متوسط فترة التحصيل ( فترة الائتمان الممنوحة للمدينين). وغيرها من معدلات دوران الدائنين و دوران الأصول المتداولة.

## 2-التحليل المالي باستخدام الأساليب الاقتصادية:

نعني بأساليب التحليل المالي، "مجموعة الأدوات الاقتصادية والرياضية والاحصائية المستخدمة في تحليل مختلف الأنشطة الاقتصادية التي مارس في الوحدات الاقتصادية. ويتم استخدام هذه الأدوات من خلال دراسة مؤشرات النشاط الاقتصادي والتغيرات الحاصلة في مجرى العملية الاقتصادية أو المالية، عبر التأثيرات المتبادلة لهذه المؤشرات، ومعرفة الأسباب المؤدية لتغير هذا المؤشر أو ذلك. أي أن التحليل المالي العلمي لا يقتصر على اكتشاف التغير أو التغيرات الحاصلة، بل يتجاوز ذلك إلى معرفة أسبابه. وواهم هذه الأساليب:

أ- أسلوب المقارنات (الاتجاهات) الرأسية:

يعتبر هذا الأسلوب من أهم أساليب التحليل المالي في المنشآت والمشاريع المختلفة وتشمل المقارنات في هذا المجال إشكالات عدة وفقا للغاية أو الهدف من التحليل، حيث تشمل مقارنة البيانات الفعلية (التاريخية) لسنة معينة ببيانات فعلية للسنوات السابقة، أو مقارنة البيانات الفعلية مع البيانات أو المعدلات المستقبلية، أو مقارنة البيانات المتعلقة بمنشأة أو مشروع ببيانات مشروع منافس..

ب- أسلوب المقارنات الأفقية باستخدام الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية:

يستند هذا الأسلوب في إجراء المقارنات على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة بيانات ولعدد من السنوات، لتوضيح العلاقة بين مؤشرات التي يعبر عنها " بالمعدل قياسا لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقة " أو علاقته بالمؤشر القياسي، الذي يعتبر أساسا لباقي المؤشرات.

، وترتبط عملية اختيار المؤشر الأساسي باختيار سنة الأساس ، التي يجب أن تخضع لمعايير دقيقة وموضوعية ، بعيدا عن التحيز الشخصي، كما يجب أن تكون سنة الأساس من السنوات الطبيعية البعيدة عن المؤثرات الشاذة.

ويظهر الرقم القياسي التغير في ظاهرة اقتصادية أو مؤشر معين، مثل حجم الإنتاج لنوع معين من السلع، أو لمجموعة معينة من السلع المتماثلة، أو التغير في أجور العمل في الصناعات المختلفة والتي تتغير من مكان إلى آخر، ومن وقت إلى آخر ويمكن مقارنة بيانات قائمة مالية معينة لمشروع معين بنفس البيانات لقوائم مالية لذات المشروع لسنوات سابقة. وعندما يتم التحليل المالي لعدد من السنوات بموجب الأرقام القياسية يطلق عليه أسلوب المقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية.

ويقوم بدراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى فترات زمنية ولذلك يدعى بالتحليل المتحرك أو بتحليل الاتجاه والفائدة الرئيسية منه هو معرفة اتجاه تطور صناعة القوائم المالية هو يعادل قيمة العنصر في سنة المقارنة/ قيمة العنصر في سنة الأساس\*100 والناتج هو نسبة التغير في كل عنصر بالزيادة والنقصان وهذه الطريقة أفضل من طريقة الأرقام المطلقة عن طريق وضع إشارات موجبة وسالبة لأنها أكثر دلالة.

3- التحليل المالي باستخدام الطرق الرياضية والإحصائية:

توجد عدة طرق رياضية وإحصائية تستخدم في التحليل المالي منها الإحداثيات (الارتباط والانحدار) ، وطريقة البرامج الخطية والمصفوفات وغيرها من الطرق.

أ - طريقة الارتباط والانحدار:

تستخدم هذه الطريقة على نطاق واسع لتحديد العلاقة بين النتائج المتحققة من ظاهرتين أو أكثر ويمكن لهذه العلاقة التبادلية أن تظهر لقيمتين محدودتين أو لمجموعتين محددين.

إن مهمة استخدام طريقة الارتباط، هي إظهار شدة العلاقة بين ظاهرة يرمز لها ب  $Y$  وظاهرة أخرى يرمز لها ب  $x$  ويعبر عنها رياضياً:  $Y=f(x)$

ففي هذه العلاقة التبادلية لكل قيمة متغيرة مستقلة مثلاً (  $x$  ) هناك قيمة واحدة تحدد قيمة (  $Y$  ) أما في حالة الانحدار التراجعي فالفرق بين قيم المتغير (  $x$  ) يقابلها تغير في قيم المتغير (  $y$  ) أو العكس، ويمكن أن تأخذ العلاقة الارتباطية بين قيم ظاهرتين مختلفتين صوراً مختلفة، فقد تكون العلاقة طردية أو عكسية. وتتفاوت طرق تحليل الانحدار من طرق بسيطة مثل أسلوب تحليل الانحدار البسيط وطرق أكثر تعقيداً مثل أسلوب الانحدار المتعددة. وببساطة فإن أسلوب الانحدار البسيط يفترض وجود عنصر أو عامل واحد ويسمى العامل المستقل وتؤثر في قيمة عنصر آخر ويسمى العامل التابع. ولتحديد العلاقة. نصر التابع والعلاقة. ستعمل باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط فإن الأمر يتطلب الوصول إلى خط العلاقة. الذي يمثل هذه العلاقة.

يتوقف تطبيق أي من أساليب التنبؤ على عدة عوامل منها الفترة المراد إجراء التنبؤ عنها، التكلفة والعائد لكل أسلوب من الأساليب، مدى توافر البيانات اللازمة، مدى توافر الأدوات المساعدة مثل الحاسب الآلي والبرامج الإحصائية الجاهزة. فمثلاً نجد أن أسلوب النسبة المئوية من المبيعات يعطي نتائج طيبة في حالة التنبؤات قصيرة الأجل (سنة) في حين يكون أسلوب الانحدار المتعدد ضرورياً في حالة التنبؤات طويلة الأجل (أكثر من سنة) وفي الظروف الغير مستقلة أو الديناميكية. ولذا فإنه عادة ما يتم استخدام احد أساليب التنبؤ طويلة الأجل لتقدير الاحتياجات المالية لفترة طويلة نسبياً (من 3 سنوات إلى 5 سنوات على سبيل المثال) ثم استخدام هذا التقدير في إعداد الخطط المالية الاستراتيجية خلال الفترة التخطيطية موضع الدراسة لأن ذلك يساعد المدير المالي على تدبير الأموال الخارجية اللازمة في ظروف أكثر ملائمة بدلاً من إجبار المنشأة في حالة البعد عن هذا التخطيط المالي الاستراتيجي على تدبير الأموال في وقت ما وتحت ظروف غير ملائمة مما قد يحمل المنشأة التزامات مالية أكثر من اللازم ولذا فإن إعداد الميزانيات التقديرية وخصوصاً الميزانية النقدية التقديرية له أهمية في هذا المجال لمعرفة مدى ملائمة التدفقات النقدية الداخلة للتدفقات النقدية الخارجية ولتحديد أوقات الاحتياج المالي. (عساف، 1995)

بالخطية: البرامج الخطية:

وتستخدم في حل المشاكل المعقدة خاصة التي لها علاقة بالقضايا الاقتصادية ذات الشمول وان حل مثل هذه المسائل يتطلب إيجاد القيم المتغيرة لإيجاد الدالة الآسية، ويمكن أن يعبر عنها كعلاقة في مشكلة اقتصادية تهم الاقتصاد الوطني بصورة بيانية (مستقيم أو منحني) بذلك من خلال الاستعانة بمعادلات الاقتران الرياضي والتي تعني أن المستقيم أو المنحنى المعبر عن العلاقة بين  $x, y$  يمثل بالمحل الهندسي لجملة الثنائيات  $(x, y)$  لأن أي ثنائية ستقع حتماً على بيان الاقتران .  
ج- طريقة المصفوفات الرياضية:

المصفوفة هي مجموعة من الأعداد مرتبة على شكل مستطيل، مكونة من عدد من الصفوف والأعمدة. وتعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات الجبرية الخطية والموجهة وتستخدم بشكل خاص في حل المشكلات الاقتصادية ذات الاحتمالات المتعددة والمعقدة وغالبا ما يجري تطبيقها في المشاريع الإنتاجية الكبيرة، أو على المشاكل التي تواجه قطاعا اقتصاديا معينا.

-4

#### أسلوب التحليل الفني:

وهو عبارة عن فحص البيانات السوقية المسبقة لتقدير البيانات السوقية المستقبلية واتخاذ القرار وفقا لذلك واعتماد ذلك قائما على أساس أن السوق هو أفضل متنبئ لنفسه.

إن المقصود بتحليل المؤشرات القرارات: تحليل العديد من المتغيرات غير المالية التي تؤثر تأثيرا مباشرا في القرارات التي تتخذها الشركات وهناك العديد من المؤشرات الرئيسية التي تتضمن مزيجا من المقاييس المالية وغير مالية وهي مؤشرات تتعلق بالسوق وتعكس مدى تحقيق النجاح في الأسواق منها مستوى الجودة أو الخدمة، العلامة التجارية، البحث والتطوير، واتجاهات المنافسين.. (مطر، 2001)

#### دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات :

تعتبر البيانات المالية انعكاسا رسميا وحتميا لأي نشاط اقتصادي، وهذا ينسجم مع منظور النظم المعلوماتية في تقديم نظرة شاملة واسعة حول النشاط الاقتصادي في أي منشأة، حيث يعتبر أي نشاط اقتصادي نظام مترابط لحركة الموارد المالية والتي يتم تفعيلها بقرارات إدارية، ونظام المعلومات هذا يعكس الأنشطة الاقتصادية في أي منشأة بصورة فعالة بلغة مالية وبالتالي فإن نتائج هذا النظام يتمثل في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات المالية وغيرها من القوائم المهمة ولكن هذه البيانات في وضعها الراهن ضعيفة الدلالة حيث أنها لا تعكس بالضرورة كفاية الأداء الاقتصادي للمنشأة وهنا يأتي دور التحليل المالي الذي يفسر ويؤكد إمكانية الحصول على الأهداف المرغوبة.

وكما هو معروف فإن قوة أداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه ترتبط بقرارات الإدارة، وهذه القرارات تتطلب أساسا سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل وهذه الخيارات تستند أساسا على التحليل المالي التي تدرس الوضع المالي للمنشأة وحركة الموارد المالية فيها.

## الدراسات السابقة:

تزايد الاهتمام من الباحثين بالتحليل المالي ودوره في الاعتماد عليه في اتخاذ القرار الاقتصادي الرشيد في الآونة الأخيرة و كانت هناك دراسات توضيحية متعددة حول i منذ أكثر من حوالي 20 عاما. فظهر كنظام له مدخلات ومخرجات أساسية تتحدد بناء على عوامل متعددة أهمها قدرات المحلل المالي وان من أهم أهداف التحليل المالي هو المساعدة الفعالة في ترشيد القرارات المتعلقة بالمستقبل وان مصادر استنباطه لا يجب أن تكون القوائم المالية المنشورة فقط وإنما لا بد من الاستفادة القصوى من معلومات أخرى محاسبية وغير محاسبية منشورة وغير منشورة من داخل المنشأة ومن خارجها وان أدواته ودرجة تعقيدها تختلف من حالة إلى أخرى وبالتالي لا بد من استخدام الأدوات المناسبة وأنها أداة للمفاضلة بين البدائل في عملية اتخاذ القرارات.

ففي دراسة (Freedman and Stazin,1991) حول النموذج المثالي للتحليل المالي وذلك باستخدام

الحاسوب في نماذج التنبؤات المالية عند اتخاذ القرار وكان من أهم ما جاء فيها

(1) إن المعلومات بأنواعها يجب تقسيم كل منها للمجموعة التي تنتمي إليها،

(2) لا بد من توفر متخصص بالمنشأة للتعامل مع المعلومات بتميز.

(3) إن المعلومات المحاسبية يجب أن تبوب بثلاثة مجموعات هي:

أ-معلومات تاريخية (مالية):وهي معلومات تختص بتوفير سجل للإحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية، لتحديد وقياس نتيجة النشاط، (م ن ربح أو خسارة ) عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها.

ب-معلومات عن التخطيط والرقابة وهي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة +لمعالجتها في الوقت المناسب، وبيت، وعادقن خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وتستخدم لأغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد وتهتم بالأداء الإداري و المستقبل من خلال مساعدتها في تجهيز التوقعات للمستقبل ومقارنة النشاط بأرقام الخطة لتحديد الانحرافات.

ج-معلومات لحل المشكلات وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والمفاضلة بينها، وتعتبر ضرورية

للأمور الروتينية ( أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة ) وبذلك

فهي تنسم بعدم الدورية وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل .

وفي دراسة (Thomas and Jonson,1991) حول عملية تنفيذ اتخاذ القرارات الرأسمالية حيث طبقت

الدراسة على السلطات التنفيذية العامة التي تحتل مراكز مهمة لاتخاذ القرارات الرأسمالية وكان من ابرز

النتائج وضع هيكلية لاتخاذ القرار تتكون من ثلاثة مراحل. هي أولا: مرحلة القبول وأهمها ( بأن تحقق الهدف المنشود ).

ثانيا: مرحلة تقدير الموازنة وتشمل ثلاثة خطوات هي ( التحليل العميق للمشروع، تحليل القرار الاستثماري، تحليل القرار المالي). ثالثا: مرحلة التطبيق وتشمل أربعة خطوات هي (مراجعة مبررات المشروع، قبول العروض المطروحة بالعطاء وقبولها، الإشراف على التنفيذ وعلى أوامر التغيير إذا لزمتم وان المشروع ما زال ضمن الإطار المرصود له، وأخيرا التدقيق النهائي ويكون بعد بدء المشروع بفترة زمنية معينة لمعرفة التدفقات المالية من المشروع لإجراء أي تعديلات محتملة واتخاذ ذلك بالحسبان ضمن المعايير الاقتصادية والإدارية ).

وأضاف (Simon, 1995) متحدثا عن تقييم رد فعل سوق المال لنشر رقم تنبؤات الإدارة للأرباح عن فترة قادمة وتأثير ذلك على قرارات المستثمر. وقد تم ذلك بقياس التغيير في أسعار الأسهم وحجم التعامل فيها خلال الفترة التي تحيط بتاريخ نشر القوائم المالية لمجموعتين من الشركات، الأولى تضمنت قوائمها المالية رقم الربح المتوقع تحقيقه عن فترة قادمة بينما نشرت الثانية رقم الربح الفعلي فقط. وبفحص حجم تداول أسهم المجموعتين، وجد أن حجم تداول أسهم المجموعة الأولى زاد بنسبة كبيرة خلال الفترة الذي تم فيه نشر الربح المتوقع تحقيقه بينما زاد حجم تداول أسهم المجموعة الثانية بنسبة اقل خلال الفترة التي تم فيها نشر أرباحها الفعلية.

أما دراسة ( Braithwaite and Mashitz, 1996 ) بعنوان الإطار العام للتنبؤ بنتائج المشروع المالي ومن أهداف هذه الدراسة أن يتم استخدام أساليب التحليل المالي للتنبؤ بالتصفية والخسائر . وكان من نتائجها أنها تزود المهتمين بنقطة البداية لعمل التحليل المالي الخاصة من خلال مجموعة من النسب المالية التي تعبر عن الوضع المالي والاقتصادي الحقيقي للمشروع، و أوضحت النتائج أن هذه النسب يمكن أن تستخدم للتنبؤ بالتصفية قبل حدوثها بعام واحد وهي ( رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول، و الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول، و الربح قبل خصم الفوائد المدينة والضرائب إلى إجمالي الأصول، و القيمة السوقية للأسهم إلى القيمة الدفترية لإجمالي الدائنين، والمبيعات إلى إجمالي الأصول.

وفي دراسة ل ( Bernstein and Wilkinson, 1997 ) والتي بعنوان التنوع والتوازن بالمحفظة الاستثمارية، وارتباطها بالمتوسط الهندسي عند اتخاذ قرار الاستثمار بالبورصة والأسهم والسندات. فيقول أن للمستثمرين أهدافهم الخاصة من شراء أسهم شركة ما، فهم قد يشترون الأسهم بقصد الحصول على الأرباح التي يتم توزيعها، وهذا هدف قصير الأجل أو بقصد تحقيق مكاسب رأسمالية عن طريق

إعادة بيعها في الوقت المناسب وهو هدف طويل الأجل لذلك فان للمستثمرين المختلفين معاييرهم المختلفة التي يستعملونها للحكم على صواب الاستثمار في أسهم شركة ما أو عدم صوابها. ولكن هناك معايير موضوعية عامة لا بد من استعمالها للوصول إلى نتائج أفضل في الحكم على المنشآت وإنجازاتها تتألف من مجموعتين من الفحوص: شاملة عامة وخاصة بالأسهم وكانت مشكلة الدراسة أن متوسط الإيرادات للمحفظة الاستثمارية المتقاربة في نوعية استثماراتها متدنيا بشكل ملحوظ عن بقية المحافظ نوعا ما و الهدف من الدراسة هو الوصول لأفضل الاستراتيجيات للمستقبل والتنبؤ بنتائج المحافظ الاستثمارية الأخرى. و تضمنت النتائج إن مقياس الربحية وعائدية السلة الاستثمارية متعددة الأنواع والموزعة في استثمارات متعددة المستوى من المخاطر تعطي عائد أعلى من متوسط عائدات باقي المحافظ والسلال الاستثمارية وكانت هذه النتيجة من خلال اختبارها لمحافظ مستثمرين سنوية تحتوي على أجزاء متساوية من الأسهم والسندات. وجاء في توصيات هذه الدراسة:

1- إن متخذ القرار الاستثماري لا بد له من أي يأخذ بالحسبان جميع البيانات التاريخية كأسلوب للتنبؤ بربحية المحفظة التي ينوي الاستثمار بها.

2- إن نتائج هذه الدراسة لا تقتصر على فترة زمنية سنوية فقط بل من الممكن أن تكون لمدة أطول أو أقصر من ذلك.

3- إن استخدام الفحوصات الشاملة ( العامة) للمنشأة التي تركز على الربحية والإنجاز وتتألف من ، (فحص نتائج وأعمال المنشأة، فحص فاعلية استخدام المنشأة لأصولها، فحص حقوق المساهمين بشكل عام، فحص التزامات المنشأة، فحص مدى ثبات المنشأة وإمكانية استمراريتها وبقائها، وأخيرا عالمية المنشأة ) يعد من أهم الفحوصات لدى صنع القرار الاستثماري لغايات الاستثمار في أسهمها والتنبؤ بربحيتها.

وأشار ( khoroshilov,1998 ) في دراسته حول تكلفة الأموال و المجموعات الصناعية التمويلية، إلى أهمية تحديد تكلفة الأموال في مسألة اختيار اقتراح إنفاق رأسمالي معين واتخاذ قرار استثماري في المنشأة الاقتصادية، لا تتوقف على المكاسب أو العائد المتوقع بل تتطلب هذه القرارات إعداد تقديرات مناسبة لتكلفة الأموال قبل اتخاذ أي قرار في شأن قبول أو عدم قبول الاستثمارات الرأسمالية المقترحة. ومن هنا انطلقت الفكرة في هذه الدراسة باقتراح أن التمويل إذا تم من البنوك بان يتم تمويل المشاريع الصناعية بشرط أن يملك البنك الحصة الأكبر بالوحدة الاقتصادية الممولة منه وهذه لضمان السداد بالسرعة الممكنة من خلال السيطرة على الإدارة قبل أي طرف آخر في المستقبل. وخلصت النتائج إلى أن متخذ القرار لا يقبل توظيف أمواله إلا إذا توخى الحصول على ربح لقاء عملية التمويل وضمان السداد وتعويض الأخطار التي سيتعرض لها. ومن توصيات الدراسة انه إذا كانت الإدارة تستخدم طريقة صافي القيمة الحالية لاختيار المشروعات وترتيبها فمن الضروري أن تستخدم تكلفة الأموال لخصم التدفقات

النقدية وإرجاعها إلى قيمتها الحالية. أما إذا كانت الإدارة تتبع طريقة معدل العائد الداخلي، فإنها ستختار تلك الاقتراحات التي يفوق عائدها المتوقع التكلفة المنتظرة للأموال وحتى عندما تستخدم الإدارة الطريقة المحاسبية للاختيار والترتيب فإنها ما زالت في حاجة لمعرفة تكلفة الأموال، و أن أصحاب القروض طويلة الأجل يجب أن يهتموا أولاً على الربحية والهيكلية الرأسمالية والمصادر الرئيسي ة للأموال واستخداماتها في الحاضر والتوقعات عن هذه الأمور في المستقبل القريب والبعيد وذلك للتأكد من قدرة المنشأة في المدى الطويل والقصير على النهوض بأعباء التزاماتها الثابتة من فوائد وسداد أقساط أي مقدرتها على خدمة ديونها بشكل جيد وفعال إذ أن الدائنين بغض النظر عن نوعهم يركزون على التحليل المالي الخاص بالمدىونية ورغبة المنشأة في السداد وقدرتها عليه.

ويقول ( Walters,1998 ) في دراسته بعنوان تحديد الجدوى المالية من المنتجات الخشبية حيث كانت دراسته عن المشاكل التي تواجهها صناعة الأخشاب في شمال شرق فيرجينيا والتي كان محورها حول تقييم هذه الوحدات الاقتصادية من فشل وصمود لأصحاب هذه الصناعات الأسواق الخشبية، أن هنالك معالم ومداخل رئيسية لعملية التقييم لا بد من المرور من خلالها لكي نتوصل إلى نتائج حقيقية وعادلة تمثل واقع الحال بالنسبة للوحدة الاقتصادية، أو منهاج الإنفاق العام الذي يشمل التقييم حيث تعد هذه المراحل ضرورية لغرض التعرف على بعض المفاهيم ووجهات النظر المختلفة عن تقييم الأداء وعن الغايات والأغراض التي يمكن أن يخدمها ثم عن الأنواع وخطوات ومراحل التقييم التي لا بد من القيام بها لإجرائه. إذا فيجب أن تتوفر مؤشرات مناسبة للوحدة الاقتصادية وقريبة من الواقع وبالتالي مقارنة هذه المؤشرات مع مؤشرات قياسية موضوعة لأغراض المقارنة، وتستقى هذه المؤشرات إما من

(1) بيانات خاصة بالوحدة الاقتصادية لسلسلة زمنية سابقة.

(2) بيانات خاصة بالوحدة الاقتصادية المماثلة داخل وخارج البلد.

(3) بيانات التكاليف المعيارية، وهو المقياس الذي يوضع لعناصر التكلفة المختلفة والذي يعتبر الأساس في عملية تقييم الأداء في المنشآت الصناعية.

(4) الموازنات التخطيطية هي إحدى الوسائل الرقابية المتطورة التي من خلالها تقويم أداء الوحدات الاقتصادية عن طريق مقارنة المعايير المالية والكمية مع ما كان مخططاً لها وتحديد الانحرافات الحاصلة حتى تتمكن الإدارة من اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة.

(5) توفير نظام فعال فبالإضافة إلى ما يوفره النظام المحاسبي الموحد من بيانات فان عملية التقييم تتطلب توفير بيانات عن الإنتاج ومستلزمات الإنتاج والتكاليف والتخزين وتقارير السيطرة النوعية وغير ذلك من التقارير وكلما كان هناك نظام للمعلومات واضح وحاو على التفاصيل أمكن استقصاء البيانات بصورة أسهل وبالتالي اتخاذ القرار بصورة أسرع.

أما (penn,1999) في دراسته وعنوانها إشارة للمستقبل، أكد فيها على دور التحليل المالي في مساعدة الرقابة المالية الداخلية بعمل التنبؤ المقارن للقوائم المالية ومتابعة الاتجاه العام لبعض فعاليات الوحدات الاقتصادية والتنبؤات التفصيلية لكل العناصر المختلفة التي يتألف منها بند ما (دراسة تركيبية الأرباح والخسائر ومكونات المصاريف التشغيلية والبيعية والعمومية). حيث أشار إلى أن المراقبة الداخلية تتم بإعداد كشف مقارنة بالميزانية الفعلية والميزانية التقديرية لنفس الفترة وتحديد الانحرافات وتحديد حجم وإشارة هذه الانحرافات (سالبة أو موجبة) وتحليل أسبابها للتوصل إلى الإجراءات التصحيحية الملائمة. واسماه بالنموذج الأول. وبنفس الطريقة يتم استخدام قائمة الدخل التقديرية واسماه بالنموذج الثاني ولا يكتمل هذا الأسلوب إلا بعمل النموذجين معاً، أما من أهم التوصيات فكانت ضرورة استخدام طريقة دوبونت في الرقابة المالية الداخلية وهي عبارة عن تحليل مكونات القوة الإيرادية وهي في واقع الأمر العناصر التي تتألف منها القوة الأيرادية للمنشأة مثل السياسات التشغيلية والسياسات الاستثمارية ومنها يتم التوصل لمعرفة أسباب التغير في توليد الأرباح.

وفي دراسة ل (Forni and others,2002) حول مدى قدرة المتغيرات المالية في توقع حجم التضخم وقياسه. حيث توصلت الدراسة إلى أن التضخم يختلف من فترة إلى فترة خلال عمر المشروع الاستثماري كما أن استجابة كل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للتغيرات الهامة في الأسعار تتم بطريقة مختلفة فتكاليف العمل تعدل بطريقة مختلفة عن أسعار المواد الخام أو المنتجات تامة الصنع. ولو كانت تكاليف العمل تمثل جزءاً كبيراً من التكاليف التشغيل لمشروع استثماري معين والإيرادات تشتق من مبيعات المنتجات التامة الصنع فإنه من غير المناسب افتراض أن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة تتأثر بنفس الدرجة بواسطة التضخم.

وكان من النتائج أن المتغيرات المتعددة استطاعت أن تتنبأ بنسبة التضخم على مدار ثلاثة أو ستة أو تسعة أو اثنا عشر شهر وكانت الأهمية النسبية لهذه العوامل والمتغيرات كما يلي 1- البيانات حول عوامل الإنتاج الصناعية 2- أسواق السلع (الأسعار واحتكاره) 3- مصادر الأموال المتاحة 4- إحصائيات والنشرات المعممة 5- سعر الفوائد. وأوصت الدراسة بالاستعانة بدليل أسعار الجملة وأجزائه المكونة وأدلة الزيادة في الأجور خصوصاً بالقطاع الصناعي لما له تأثير على دقة الموازنات التخطيطية والتحليل المالي ومن أهمها قائمة التدفق المالي ومدى تأثير التضخم عليها.

أما في دراسة ( Loudermilk and Seinberger,2002 ) و عنوانها تطوير صنع القرار الاستثماري الرأسمالي حول العلاقة بين البيانات المنشورة والقدرة على الاستفادة منها لاتخاذ القرار سواء هي مؤشرات مالية وغير مالية . بحيث يجب أن يتم النظر إلى مؤشرات وتنبؤات مالية كاستخدام أسلوب التنبؤ بالمبيعات لإعداد قوائم مالية تقديرية ولا بد من الاهتمام بالعوامل الخارجية مثل دراسة عوام

الإنتاج المتوفرة و طبيعة التركيبي السكانية المتوفرة والاهتمام بالدخل ومستوياته لما له تالانشاط.صنع القرار وتحقيق أعلى الإيرادات للمنشأة وللمستثمرين. وأوصى على ضرورة استخدام مجموعة من النسب المالية وهي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول، القيمة السوقية للأسهم إلى القيمة الدفترية لإجمالي الدائنين والمبيعات إلى إجمالي الأصول وان هذه النسب على قدرة لإعطاء تصور حول العائد والإيرادات المرجوة من هذا النشاط .

وأضاف ( Gollier and Zeckhauser, 2003 ) في دراسته بعنوان اتخاذ القرار الاستثماري وكان مجتمع الدراسة مكون من مجموعة مختلفة من المستثمرين الذين لديهم وجهات نظر مختلفة حول أساليب التحليل المالي التي من الممكن الاستعانة فيها للتنبؤ بالأرباح وكان من ابرز النتائج أن المستثمرين لا يستخدمون الطرق الحديثة بالتحليل المالي مثل الأسلوب إحصائي بالإضافة للأسلوب الرياضي ( النفي والإثبات ). وأن المستثمرين يفضلون استخدام النسب المالية المعروفة لذلك لعدم قدرتهم على تحديد المجهول والتيقن منه.

أما دراسة ( Carol and others, 2003 ) حول "تسهيل استمرارية واستقرار الشركات من خلال أنظمة استثمارات خبيرة.، " حيث أخذت هذه الدراسة مادتها من الأدبيات في دراسات سابقة تراوحت بين 1999-2003 كما أن مشكلة الدراسة طرحت بشكل سؤال هو " كيف يمكن التنبؤ بالقيمة المستقبلية للمشروع؟" وان الأجيال من المستثمرين والمدراء يسألون هذا السؤال دوما. فأنتت هذه الدراسة للإجابة عليه من خلال إبراز بعض النماذج المالية المعقدة الاقتصادية الخاصة بالتنبؤ والتحليل الاقتصادية من خلال استخدام 6 خطوات لذلك.

أما عينة الدراسة فكانت عبارة عن 51 شركة من شمال أمريكا وأوروبا وزعت عليها استبيانات بين الأعوام 1999-2001 وصنفت هذه الشركات إلى ثلاث مجموعات بالاعتماد على رأس المال والعائد للمساهمين والقيمة السوقية لخمس سنوات ماضية.

وكانت النتائج أن نسبة الإيرادات على المشروع وصلت 21% للوحدات الاقتصادية التي لم تستخدم التحليل المالي والنماذج المذكورة أعلاه، في حين كانت بنسبة 39% للوحدات التي استخدم بعض التحليل وتقديراتها الربحية في حين كانت 64% للمستخدمين الجيدين الذين قاموا بعمل تحليل مالي ولديهم أنظمة استشارات وتحليلات داخلية، فكان أهم التوصيات أن الأنظمة الخبيرة في التحليلات المالية والتخصيصية في إعداد التنبؤات المالية هي الجسر الذي يقلل الفجوة بين النجاح ووصول القمة وبين الفشل ليمد صاحبه بالقدرة على اتخاذ القرار.

وفي دراسة ل (Jennes,2003) وبعنوان إدارة المحفظة الاستثمارية بكفاءة وتحدث فيها عن المستثمرين بشقيهم من حملة الأسهم العادية و الممتازة فان اهتمامهم ينصب على القوة الايرادية للمنشأة أي قدرتها على تحقيق أرباح في الوقت الحاضر وفي المستقبل وعلى سياسة توزيع الأرباح المتبعة وعلى مدى ثبات هذه الأرباح والتوزيعات وإمكانية نموها وإمكانية نمو المنشأة نفسها في أعمالها وتأثير ذلك على أرباحها وعلى القيمة السوقية لأسهمها.

عن كيفية توزيع الاستثمارات وإعطاء أوزان نسبية لكل نوع بالإضافة إلى كيفية اختيار الأسهم والسندات والمدة الزمنية المطلوبة للاحتفاظ بها بالتوافق مع توفير السيولة باللحظة المطلوبة لتحقيق الأرباح والعوائد ومقدار المخاطرة لكل نوعية لان التنوع يحقق أعلى الأرباح.

تناولت دراسة (Scott J , 2003) حول مدى ارتكاز أصحاب القرار على جزء معين من المعلومات والبيانات المالية عند القيام بالتنبؤ طويل الأجل كانت فيها مشكلة الدراسة تتمحور حول ارتكاز أصحاب القرار على جزء معين من المعلومات والبيانات المالية دونما دراسة كافة البيانات المتنوعة و المتاحة، فكان من النتائج أن نسبة قليلة من مستخدمي البيانات من هم على دراية بالطرق والأساليب الحديثة في التحليل المالي ودراستها لاتخاذ القرار مثل التحليل، والمراجعة، وبرامج الإحصاء، ومواقع اللويب، والكراسات الدليلية، والمجلات، و أن هناك عدد من المدراء في الوحدات الاقتصادية يتجاهلون كلية الأبحاث المعمولة في هذه الاتجاهات للاستفادة منها بالشكل اللازم.

كما كان من ابرز التوصيات فيها: انه ليس من الضروري أن تتحول البيانات المحاسبية إلى معلومات بعد إجراء العمليات التشغيلية عليها و أصبح يرتبط ذلك بتحقيق شرطين مهمين ( أو احدهم على الأقل ) عند استخدامها من قبل متخذ القرار:

- 1.إن المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار، وذلك من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة أمام متخذ القرار.
- 2.إن المعلومات الناتجة يجب أن تزيد من معرفة متخذ القرار، وذلك في حالة عدم تحقيق الشرط الأول، حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في اتخاذ قرارات أخرى في المستقبل.

وأشار ( Alistair,2004)في دراسته التي بعنوان اتخاذ القرار الاستثماري من خلال المساهمة في خطط تقاعدية مجزية حيث من الواضح انه في السنين الحالية أصبح هناك تغير في نظام التقاعد في أمريكا والمملكة المتحدة حيث كان فيه الموظف يقبل بأي نظام تقاعد موجود بالمؤسسة وبين ما يحصل اليوم أنهم يبحثون عن أنظمة تقاعد مميزة في مؤسسات استثمارية خاصة تضمن لهم راتب تقاعدي مريح يضمن لهم حياة كريمة ومريحة في مرحلة عمرية متقدمة.

لذا قام الباحث فحص مدى فهم الموظفين لطريقة احتساب راتب التقاعد وقيمة الاستثمار والعائد عليه من خلال عمل استبيان وزع عليهم في العامين 2002 و2003. وكانت النتائج أن واحد من بين خمسة موظفين كان يستطيع التمييز بين الاستثمار في السندات وبين الاستثمار في استثمارات طويلة الأجل. والمستثمر مهما كان نوعه حريص ليس فقط في معرفة حجم المنافع التي من المتوقع أن يحققها، بل وأيضا في ضرورة معرفته الخسائر المتوقعة من تنفيذ هذا الاستثمار. وأوصت الدراسة على أن نشر الوعي بأهمية الدراسات المالية والتحليلات الضرورية وبشكلها التفصيلي المطلوب شرط لا بد منه لكل قرار استثماري جديد.

أما ( Rogerris , 2005 ) والتي بعنوان مدى مصداقية وقدرة الإدارة المالية على التنبؤ والتحليل ، وجاء فيها أن أدوات التحليل المالي هي نقطة انطلاق أساسية للتخطيط والرقابة المالية فالمدبر المالي ينظر للمنشأة كوحدة متكاملة ويهتم بالخطط طويلة الأجل المتعلقة بصرف مبالغ نقدية كبيرة وبالخطط القصيرة الأجل ذات الطبيعة التشغيلية فيستعين بأساليب التنبؤ المالي والتحليل الأساسي في تقدير احتياجاته من الأموال وفي تخطيطه لتدبيرها والحصول عليه لاستثمار الفائض عن حاجته منها وهنا يكمن لب الموضوع عندما تقوم الإدارة بسوء استخدام للتنبؤات المالي لتضليل المستثمرين وإيقاعهم في شرك الوحدات الاقتصادية الفاشلة من خلال عرض بيانات ملفقة في قوائم مالية تخطيطية مغرضة وغير حقيقية.

لذا جاءت هذه الدراسة من جهة أخرى لتؤكد على إمكانية أن تكشف أدوات التحليل المالي نفسها عن هذا التضليل بالقوائم المالية لتختبر الغش والتزوير بالتوقعات المستقبلية التي تحاول إدارة هذه الوحدات الاقتصادية إبرازها من تضخيم بالإيرادات وتقليل الديون وإخفاء الخسائر المتلاحقة لإعمالها. لذا فقد وجهت هذه الدراسة إلى فئة المحللين الماليين للإجابة على استبيان بهدف معرفة مدى إمكانية كشف التزوير من قبل المختصين بعمل التنبؤات المالية وهم المحللين والاستشاريين المتخصصين بالوحدات الاقتصادية قبل اتخاذ القرار الاقتصادي فيها.

وأكدت النتائج أن الوحدات الاقتصادية والمستثمرين بإمكانهم اكتشاف هذا الغش والتلاعب إذا قاموا بعمل التحليلات والتنبؤات المالية اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري و أبسط هذه الأساليب هو مقارنة القوائم الحقيقية بالقوائم المنشورة والملفقة السابقة وملاحظة الانحرافات فيها. كما يمكنهم أيضا استخدام المصادر المختلفة المستقاة منها التنبؤات المالية مثل منشورات الغرف التجارية وتقارير أسواق المال حول هذه المنشآت قبل التسرع واتخاذ القرار العفوي المعتمد فقط على القوائم المالية .

وتضمنت التوصيات استخدام أساليب الانحدار البسيط والمتعدد لتقدير المبيعات ككل على مدار عدة سنوات حيث يتم الربط بين المبيعات وبين الدخل القومي وبين عوامل متعددة ومتنوعة مثل تقدير نصيب المنشأة في السوق وتقدير الأسعار التي قد تسود لاحقا.

وفي دراسة (Max and Dolly,2006)الذي أوضح فيها أهمية المعلومات وقدرتها على المساعدة والتنبؤ من خلال اخذ القرار الصحيح الذي وصفوه بالقرار غير الأعمى عن طريق العمل على زيادة المعرفة بالمعلومات والسعي وراء اكتشاف المعلومات واستخدام جميع هذه المعلومات دونما ترك أيًا منها والمشاركة من جميع الأقسام في استحداث هذه المعلومات دوريا.

وتعرض لتحديد درجة الارتباط بين مجموعة من المقاييس المحاسبية لحجم المخاطرة وبين حجم مخاطرة السوق وهي معدل التوزيعات المدفوعة، معدل النمو، معدل الاقتراض، معدل السيولة، حجم المنشأة، التغير في الربح، والتعاين في الربح، وجد باستخدام بيانات عن هذه المقاييس على مجموعة من الشركات الصناعية، أن هناك ارتباطا قويا بين بعض المقاييس المحاسبية وخاصة التغير والتغير بالربح ومعدل التوزيعات المدفوعة، وأنه يمكن استخدامها للتنبؤ بحجم مخاطرة السوق بدرجة أفضل من استخدام بعض النماذج التي تعتمد على بيانات تاريخية لحجم مخاطرة السوق للتنبؤ به، كما يمكن استخدامها كبديل له عند المفاضلة بين الاستثمارات المتاحة.

## الدراسات العربية

ففي دراسة (مطر،1988) وعنوانها الأهمية النسبية للقوائم المالية المدققة كمصدر من مصادر المعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض حيث كانت عينة الدراسة مكونة من 300 مفردة تم اختيارها لتمثل فئتين رئيسيتين هما

1.فئة مستخدمي البيانات المالية المدققة ( محلي الائتمان ومحلي الاستثمار وهم من يتولون مهام استخدام البيانات المالية المدققة في اتخاذ القرارات.

2.فئة المهنيين ( المحاسبين ومراقبي الحسابات ) ممن يتولون مهام إعداد البيانات المالية المدققة أو فحص هذه البيانات ثم إيصالها للفئة الأولى فئة المستخدمين

وكانت أهداف الدراسة التعرف إلى مدى أهمية البيانات أو القوائم المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة بدولة الكويت وذلك كمصدر للمعلومات بالنسبة لكل من متخذي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض.ثم تحديد العوامل الرئيسية التي تزيد من موثوقية المعلومات المستخلصة منها، بالإضافة إلى تحديد إطار عام للإفصاح المناسب عن المعلومات الواجب توفيرها في القوائم المالية المنشورة التي تصدرها الشركات المساهمة العامة بدولة الكويت وذلك للوفاء باحتياجات كل من فئتي محلي الاستثمار ومحلي الائتمان. أما نتائج الدراسة فكان منها: 1. إن البيانات المالية المدققة كان لها المركز الأول من مصادر المعلومات بالنسبة للفئة المستثمرة.وكانت المرتبة الثالثة لفئة المقرضين.وكانت تتأثر درجة الثقة التي يوليها مستخدمو البيانات المالية المدققة لهذه البيانات

لمجموعة من العوامل، وقد انفتحت فئات المستثمرين والمقرضين على أهم 3 عوامل فيها وهي 1- السمعة لمراقب الحسابات، 2- الرأي الذي يبديه المراقب في تقريره عن هذه البيانات 3- تاريخ صدور تقريره عنها. وكان هناك درجة اختلاف بين كل من المستثمرين والمقرضين في ترتيب القوائم المالية إلي التي الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية حيث أن المستثمرين يعتمدون بدرجة كبيرة على قائمتي الربح والخسائر والميزانية العمومية والملاحظات على الحسابات بينما يعتمد المقرضون بشكل واضح على الملاحظات على الحسابات والميزانية العمومية وقائمة التدفقات النقدية. تتفاوت اهتمامات فئتي المستثمرة والمقرضين وبشكل ملحوظ حول القيمة الإعلامية لبندود القوائم المالية المنشورة، حيث لم تتفق وجهتا نظريهما إلا على الأهمية النسبية لبضعة بنود لا تتجاوز 33% فقط من ملة بنود المعلومات المحتواة في هذه القوائم.

وفي دراسة (العيس ، 1991) التي بعنوان " أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توفرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان المالية، والتي كانت موجه لعينة المستثمرين في سوق عمان المالي و حيث كانت مشكلة الدراسة أن المستثمر يواجه مشكلة النقص في البيانات المتاحة التي تمكنه من اتخاذ القرار، ومن أهم النتائج فيها: أ- إن التقارير المالية المنشورة هي تمثل مصدرا مهما للمعلومات. ب- إن الفئة المستهدفة بالدراسة تتفق بدرجة كبيرة على استخدام التقارير المالية في اتخاذ قراراتهم. ج- ان الفئة المستهدفة متفقون على عدم كفاية المعلومات التي تحتويها التقارير المحاسبية على تلبية حاجاتهم وإنهم يرغبون في تقوم الشركات بزيادة المعلومات المنشورة وتوضيحها أكثر مم هي عليه لأنها تظهر على شكل بيانات مجمعة ويتم عرضها بطريقة إجمالية دون تجانس أو تفصيل مم يحد من قدرة متخذ القرار من تقييم أداء الشركة أو إجراء أي مقارنات تمكنه من ترشيد قراراته. د- إن البعد الزمني بين نهاية العام المالي ونشر التقارير المالية يدعو المستثمرين من متخذي القرار للمطالبة بنشر تقارير نصف سنوية مما تساعد في وصول المعلومات إلى السوق.

وأضافت (مسودة، 1992) في دراستها التي بعنوان مدى اعتماد الشركات المالية على القوائم المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية في اتخاذ قرارات الاستثمار و قرارات الائتمان والتي كانت النتائج التالية فيها:

- 1- اعتبرت القوائم المدققة من أهم مصادر المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من وجهة نظر كل من المستثمرين والمقرضين مما يعنى إمكانية تدعيم نظام المعلومات المحاسبي من خلال التأثير على محتوى القوائم المالية المدققة لتلائم أغراض مستخدميها.
- 2- كما انفتحت فئتا المستثمرين والمقرضين على أهمية مصادر المعلومات الأخرى بالإضافة القوائم المالية في التأثير على قراراتهم وهي: أ- الاتصال المباشر مع إدارة الشركة. ب- الاتصال مع المؤسسات والأشخاص المختصين. ج- تقرير مجلس الإدارة. مما يفسح المجال للإفصاح الانتقائي ومن العوامل

المؤثرة على مصداقية القوائم المدققة وكانت سمعة إدارة الشركة وسمعة مدقق الحسابات والسياسات المنتهجة لدى الإدارة والسياسات المحاسبية في إعداد القوائم المالية ومدى ثبات الإدارة في تطبيقها وأيضا المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد الشركة وتاريخه ومدى ثبات الإدارة في تطبيقها وأخيرا نوع الرأي وحجم لشركة وتاريخ صدور التقرير للمدقق وهذا ما اتفق عليه 72% منهم.

أما في دراسة (يوسف، 1993) بعنوان "التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك والشركات المالية الأردنية وملاءمتها لقرارات المستثمر المؤسسي" حيث ركزت على قطاع البنوك والشركات المالية. والذي يتعامل معه غالبية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، إضافة إلى إلقائها الضوء على الأهمية النسبية لمتطلبات معيار المحاسبة الدولية رقم 30 والذي يتعلق بالإفصاح عن المعلومات في ميزانيات البنوك والذي لم يتم تطبيقه على البنوك والشركات المالية الأردنية وكذلك بحثت هذه الدراسة في تحديد إطار عام للإفصاح المناسب عن المعلومات الواجب توفيرها في التقارير المالية السنوية للبنوك والشركات المالية الأردنية وذلك لاتخاذ القرارات الاستثمارية. وأظهرت النتائج بان المستثمر المؤسسي في الأردن يعتمد على التقارير السنوية في اتخاذ القرارات الاستثمارية كمصدر رئيسي. كما تبين وجود تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 30 من قبل شركات التأمين مقارنة مع الشركات المساهمة الأخرى، ومما أدى إلى التزام بنماذج الحسابات الختامية التي طلبها البنك المركزي من البنوك والشركات المالية، وهذا أدى إلى ثقة المستثمر المؤسسي بالشركات المالية نظرا لتوفر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

وكانت دراسة (مصيص، 1994) بعنوان التقارير المالية والقرار الاستثماري، سعت هذه الدراسة إلى قياس مدى ملائمة تقارير الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي لاتخاذ القرار الاستثماري، وذلك بقياس درجة الإفصاح في هذه القوائم والأهمية النسبية لها، ومن ثم ربطها بتذبذب أسعار أسهم تلك الشركات الصناعية في سوق عمان المالي. وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

-تصدر التقارير السنوية قائمة المعلومات للمستثمرين المؤسسين في الأردن ويليهما التعميم التي تنشرها الشركات من خلال سوق عمان المالي.

- ويعتقد المشاركون أن التأثير الأكبر على معلومات التقارير يكون للإدارة أولا ثم لمدقق الحسابات.

-اعتقد نحو 55% من المستثمرين أن التقارير توفر لهم 59%-79% من المعلومات المطلوبة للقرار بينما اعتقد 25% منهم أن التقارير توفر 80%-100% من المعلومات اللازمة للقرارات.

- قيم المشاركون بنود المعلومات على أنها مهمة بشكل عام حيث حصل 81% منهم على متوسط وزن تجاوز 3.5 درجة مما يدل على أهميتها الكبيرة.

- وقد اعتبر المشاركون أن عنوان الشركة ومركزها الرئيسي المتوسط الأهمية بلغ 2.7 وهو الأقل أهمية في الاستبانة

- العلاقة بين الأهمية النسبية لبنود المعومات ونسب الإفصاح عنها: يفترض من الناحية النظرية أن تكون العلاقة موجبة وقوية حيث بسبب عوائق المنافسة والكلفة فانه من المنطق أن تفصح الشركة عن المعلومات الأكثر أهمية ولكن المعلومات في تقارير الشركات لا تستند إلى سلم اولويات. -أظهرت الاختبارات الإحصائية في الدراسة علاقة ضعيفة جدا بين نسبة الإفصاح وتذبذب أسعار أسهم الشركات الصناعية وقد يكون ذلك بسبب أن معلومات تقارير 1990 التي استخدمت في الدراسة كانت معلومة لدى العديد من المستثمرين فلم تؤثر كثيرا على أسعار 1991.

وفي دراسة (الهيني، 1994) بعنوان " المعلومات المحاسبية المؤثرة على قرارات المستثمرين في سوق عمان المالي" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعلومات المحاسبية المؤثرة على قرارات المستثمرين في سوق عمان المالي، واختبار درجة الوعي المحاسبي لدى المستثمرين الأردنيين وتحليل التباين بين وجهات نظر المستثمرين والوسطاء ومدى اهتمام المستثمرين باستخدام النسب المالية للتنبؤ بمستقبل استثماراتهم. وأظهرت الدراسة النتائج التالية:

- قيام الفئتين المذكورتين بدراسة التقارير المالية قبل القيام بعملية الاستثمار،
- جاء ترتيب الاهتمام بالقوائم المالية على النحو التالي: الميزانية، بيان الأرباح والخسائر، تقرير مدقق الحسابات، قائمة التغيرات في المركز المالي\_ قائمة التدفقات النقدية، الإيضاحات والملاحظات الواردة بالتقرير، الاهتمام بتوزيع الأرباح
- تبدي فئة المستثمرين لصالح الشركات ( المؤسسات) اهتماما كبيرا باحتساب النسب المالية للتنبؤ بمستقبل الشركة موضع الاستثمار، وهذا الاهتمام اقل لدى المستثمرين الأفراد
- يهتم المستثمرون لصالح المؤسسات بدراسة السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد حسابات الشركة موضع الاستثمار بعكس الفئات الأخرى.
- يبدي المستثمرون لصالح المؤسسات اهتماما كبيرا باستشارة الخبراء أو المحللين الماليين قبل عملية الاستثمار بينما تتعاضى الفئات الأخرى ذلك.

أما دراسة (عساف، 1995) فكانت عن أهمية مقاييس التدفق النقدي في تفسير مخاطر السوق المالي بالتطبيق على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، حيث أشارت إلى فائدة قائمة التدفق النقدي في توفير معلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية لمنشأة الأعمال خلال فترة معينة حيث توفر هذه القائمة معلومات عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمنشأة. وهدفت الدراسة إلى تحديد فيما إذا كانت مقاييس التدفق النقدي توفر معلومات مختلفة عن التي يقدمها صافي الدخل وذلك في تفسير مخاطر السوق المالي، وتحدي أي هذه المقاييس له قدرة اكبر على تفسير مخاطر السوق المالي وقد تم تطبيق الدراسة على عينة من 25 شركة من الشركات المساهمة العامة الصناعية

الأردنية. فقد تم التوصل إلى النتائج التالية: 1- لا يوجد دليل إحصائي على أن مقاييس التدفق النقدي تقدم معلومات مختلفة عن التي يقدمها صافي الدخل في تفسير مخاطر السوق المالي (بيتا).  
2- التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية أفضل مقاييس التدفق في تفسير مخاطر السوق المالي. 3- صافي الدخل يوفر معلومات إضافية مختلفة عن التي تقدمها مقاييس التدفق النقدي باستثناء التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وذلك في تفسير مخاطر السوق المالي.

وفي دراسة (صيام وسعادة، 1995) والتي تهدف إلى تحديد دور البيانات المحاسبية-المحلية منها والدولية-في ترشيد قرارات الإحلال في ظل تغير أسعار الصرف في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية / دراسة ميدانية. يعيش العالم اليوم عصر المعلومات وأنظمتها وتقنياتها والبحث عن أفضل استخدامات لها بأقل تكلفة لإنتاجها، وذلك لان المعلومات السليمة تؤدي إلى قرارات سليمة. وقد ازدادت أهمية أنظمة المعلومات بصفة عامة، وأنظمة المعلومات المحاسبية بصفة خاصة في العصر الحديث نتيجة العديد من العوامل والمتغيرات وأدى ذلك بالتبعية إلى أثار قوية وملحوظة على طريقة إدارة الموارد الاقتصادية المتاحة للوحدات الاقتصادية والمجتمع، واتخاذ القرارات السليمة بشأن. تخصيصها وتوجيهها نحو أوجه الاستخدام البديلة، ومتابعة كفاءة وفعالية استخدامها في تحقيق النتائج المرغوبة من هذا الاستخدام ويعتبر النظام المحاسبي، في ظل الثورة التقنية، أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المفيدة في اتخاذ قرارات اقتصادية تؤثر في رفاه الأفراد والمجتمعات. ورغم احتياج جميع القرارات الاستثمارية إلى البيانات والمعلومات المحاسبية إلا إن هذه البيانات والمعلومات تختلف وتتنوع تبعاً لاختلاف القرار الاستثماري المتخذ. فقرار الإحلال والتجديد يتطلب توفر بيانات أكثر تنوعاً وشمولية، إذ إن الإحلال والتجديد يتطلب المفاضلة بين جدوى ما هو موجود وجدوى البديل الجديد المرغوب. ولقد كشفت الدراسة عن النتائج التالية: 1- أجمعت الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية على أهمية ترشيد قرارات الإحلال للأصول الثابتة. 2- يتمتع متخذو القرارات ذات الطابع المحاسبي في الشركات بخبرة متخصصة طويلة في مجال المحاسبة والمالية 3- تهتم الشركات إلى حد كبير بتوفير بيانات محاسبية محلية لترشيد قراراتها الإحلالية 4- تهتم الشركات بتوفير بيانات محاسبية دولية بشكل يفوق اهتمامها بالبيانات المحاسبية المحلية 5- تهتم الشركات إلى حد كبير بدراسة ظاهرة تغير أسعار الصرف ودراسة أثرها على قرارات الإحلال وترشيدها إلا أن هذا الاهتمام لا يصل إلى اهتمامها بتوفير بيانات محاسبية محلية ودولية 6- تدرس الشركات عند اتخاذها قرار إحلالها البدائل التي يمكن استغلال الأصل المستبدل فيها سواء عن طريق تأخيرها أو بيعه 7- تهتم بعض الشركات بدراسة ظاهرة تعددية أسعار الصرف ما بين رسمي ومواز عند اتخاذ قرار إحلالها.

بالإضافة إلى دراسة (لطفي، 1995) حول استخدام الأسلوب الإحصائي "كانونيكال" في التحليل المالي: لاختبار مدى الموازنة بين جانبي ميزانيات الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة المحدودة. بهدف هذا البحث إلى استخدام وتطبيق الأساليب الإحصائية كأدوات تحليل للقوائم المالية العادية بحيث يتم أخذ علاقات متداخلة عديدة بعين الاعتبار وقد تم استخدام وتطبيق أسلوب التحليل "كانونيكال" لاختبار مدى الموازنة بين جانبي ميزانيات الشركات الصناعية الأردنية، حيث أن الموازنة تعني: ضرورة تمويل الموجودات قصيرة الأجل من المطلوبات قصيرة الأجل، وتمويل الموجودات طويلة الأجل من المطلوبات طويلة الأجل وحقوق الملكية. ولتحقيق هدف البحث، فقد تم تجميع ميزانيات الشركات الصناعية الأردنية لست سنوات وعلى فترتين متقاربتين، كما تم تصنيف جانب الموجودات من الميزانية إلى خمسة متغيرات. ومن خلال نتائج التحليل، تبين أن المتغيرات قصيرة الأجل (النقد في الصندوق، و ل د ي البنوك، الذمم المدينة، والمخزون و المواد الخام) ترتبط بشكل وثيق مع المتغيرات المطلوبات قصيرة الأجل (الذمم الدائنة، والمطلوبات المتداولة الأخرى)، كما أن الموجودات طويلة الأجل ترتبط بشكل وثيق مع المطلوبات طويلة الأجل. وبالتالي فإن من التوصيات أن استخدام أسلوب التحليل "كانونيكال" سيعمل على تسهيل دراسة العلاقة بين المتغيرات في المجموعتين ذات الأثر المتبادل، بالإضافة إلى بيان قوة وطبيعة العلاقات بين المتغيرات.

أما دراسة (الأمين، 1997) وهي عن الدور الفعال للمعلومات المحاسبية في سوق رأس المال بالتطبيق على سوق مسقط للأوراق المالية بهدف معرفة الطبيعة البيانات المالية والمحاسبية التي تهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية داخل سوق رأس المال. ومن هذه البيانات صافي الربح، التوزيعات النقدية، التدفق النقدي، وعامل المخاطرة وتأثير هذه البيانات على المستثمر عند اتخاذه لقراراته المختلفة. وبالإضافة إلى ذلك تضمنت الدراسة قياس أثر مجموعة من المقاييس المحاسبية على أسعار الاسهم لمجموعة من الشركات المسجلة بسوق مسقط للأوراق المالية، علما بان اختيار هذه المقاييس بناء على الدراسة التحليلية لطبيعة البيانات المحاسبية والدراسة التجريبية الخاصة بها وذلك باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد لقياس لثر هذه المقاييس مجتمعة على سعر السهم ونصيب السهم من صافي الربح والتوزيعات، وأيضا العائد على الاستثمار ومعدلات السيولة والمديونية وإجمالي الأصول. وأساليب أخرى لقياس اثر كل من هذه المقاييس على سعر السهم.

وكان من النتائج: 1- إن هذه الأساليب فيها تفاوتاً كبيراً في تفسير التباين في سعر السهم والقدرة على التنبؤ به حيث يمثل نصيب السهم من الأرباح من المقاييس الأكثر تأثيراً على سعر السهم بينما تأثير المقاييس الأخرى وجدت ضعيفة معنوياً. 2- إن المستثمرين يفضلون الشركات ذات الأرباح المرتفعة والحجم الكبير. 3- كانت مقاييس المديونية لا تحتل من اهتماماتهم إلا على القدر الضئيل. 4- كان من

المحبد أن تشمل القوائم المالية على الأرباح المتوقعة بجانب الأرباح المحققة مما يجعل عدم التأكد ينخفض لدى المستثمر عند تقييمه لمقدرة المشروع على تحقيق أرباح المستقبل.

وأضاف (الضمور، 1997) في دراسته حول تصنيف مصادر المعلومات على أساس مدى فائدتها لأغراض القرار الخارجي المتخذ لأغراض التصدير في دراسة تحليلية في الصناعات الغذائية المصدرة والتي استهدف فيها القيام بالتحليل الميداني للتعرف على مدى الاستفادة من مصادر المعلومات عن الأسواق الدولية ودراسة مدى الاختلاف في درجة الاستفادة منها بين الشركات الصناعية الغذائية المصدرة سواء تم تصنيفها (الشركات) على أساس معدل نمو المبيعات التصديرية، أو معدل الخبرات التصديرية، أو متوسط عدد العاملين فيها. وهنا تتبع أهمية الدراسة من كونها من أهم القرارات الخارجية التسويقية التي تواجه متخذي القرارات لدى الشركات الصناعية، تحديد مدى إمكانية الدخول للأسواق الدولية وأي الأسواق سيتم دخولها وما طرق العمل والبرامج والسياسات التسويقية المطلوبة التي تمكن من تعظيم الاستفادة من الفرص التسويقية المتاحة في تلك الأسواق وكيفية التغلب على المخاطر المحتملة لمواجهةها بأقل التكاليف. وبالتالي فإن الحاجة إلى توفر مصادر معلومات عن بيانات تلك الأسواق بصورة منتظمة ومستمرة، تعتبر أمراً أساسياً لا غنى عنه لمتخذي القرارات التسويقية فاحتمال النجاح والفشل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية استغلال تلك الفرص. وتجنب المخاطر المحتملة يعتمد بالأساس على مدى إدراك متخذ القرارات لما يجري داخل بيئات تلك الأسواق الدولية المستهدفة لقد تم جمع المعلومات المطلوبة من خلال استبانة صممت وطورت لأغراض الدراسة وتم تحليل البيانات باستخدام الجداول الإحصائية وأسلوب تحليل العوامل وأسلوب تحليل التمايز واختبار معدل كأي واختبار قيمة (ف) الثنائية أما المستجيبون فكانوا 42 شركة صناعية غذائية ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: 1- اتفاق الغالبية العظمى من الشركات الصناعية الغذائية المدروسة على أن "مصادر المعلومات الشخصية عن الأسواق الخارجية هي ذات فائدة كبرى لأغراض التصدير. 2- إمكانية تصنيف مصادر المعلومات عن الأسواق الخارجية حسب مدى الاستفادة منها إلى أربع: مصادر المعلومات العامة، مصادر المعلومات الخارجية، مصادر المعلومات الخاصة، والمصادر الأخرى.

وفي دراسة (الطراونة ومعاينة، 1997) قدرة متخذي القرارات على الاستفادة من البيانات المالية، والذي هدف في دراسته إلى استطلاع آراء متخذ القرارات في محافظة الكرك حول توفر القدرة لديهم على التعامل مع البيانات المالية المتعلقة بعملهم ومدى تأثير هذه القدرة بالبيانات المالية المتاحة. شملت العينة متخذي القرارات في الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والبنوك التجارية والبلديات وأجابوا على أسئلة الدراسة 156 فرداً، وتم فحص الفرضيات باستخدام اختبار (ف) من خلال الانحدار المتعدد والانحدار البسيط ولت جميع الفرضيات مما يعني أن متخذي القرارات يعتقدون بان لديهم القدرة على التعامل مع البيانات المالية المتعلقة بعملهم وان هذه القدرة تتأثر بالبيانات المتاحة.

وكان من أهم نتائجها أن متخذ القرار في محافظة الكرك يقوم بدراسة قراراته استنادا إلى القوانين والأنظمة والتعليمات المالية وانه لا يخاطر باتخاذ القرارات دون دراسة كافية لكلفة القرار والنتائج المترتبة عليه. وان التحليل المالي يساعد متخذ القرار على استخلاص النتائج التي يبني عليه قراراته وهي بهذا تسهم في ترشيد القرارات المالية.

وفي دراسة (معلا وظاهر، 1999) وعنوانها العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية والتمويل المباشرة في المصارف الأردنية وذكروا فيها أن قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة من أخطر القرارات التي تقع مسؤولية اتخاذها على الإدارة من المصارف نظرا لما ينطوي عليه هذا القرار من التزام من جانب المصرف يحول بموجبه جزءا من أمواله السائلة (النقدية) إلى العملاء ويدفعه أليهم نقدا، لذا فان نجاح العملية المصرفية يعتمد على صيغة تحقق توازن بين السعي للحصول على الأموال وتوفيرها بمختلف الوسائل ( السيولة) وإعادة استخدام تلك الأموال بما يحقق أقصى أرباح ممكنة للمصرف ( الربحية). ومع أن كافة المصارف تولي قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة أهمية كبيرة إلا أنها تتفاوت في المدى الذي تذهب إليه هذه من اجل إحداث التوازن المطلوب بين الاحتفاظ بالأموال وبين استخداماتها من خلال ما تقدمه من التسهيلات، لذا استهدفت هذه الدراسة التعرف على مدى اعتماد الإدارة في المصارف الأردنية على معايير وأساليب موضوعية وتنبؤات مالية يتم على أساسها تقييم أهلية العميل للحصول على التسهيلات الائتمانية المباشرة، ثم تحديد هذه المؤشرات والمعايير، وبالإضافة إلى تحديد أهميتها النسبية بالنسبة للقرار الخاص بمنح التسهيلات الائتمانية المباشرة وكان مجتمع الدراسة عبارة عن كافة المصارف الأردنية وعددها 14 مصرفا بعد استثناء أربعة مصارف غير أردنية وكان المجتمع من كافة مديري التسهيلات وموظفي وضباط الائتمان في تلك المصارف وقد تم توزيع 200 استبانة صممت لأغراض هذه الدراسة عليهم وقد استعيد منها 160 واستبعد 8 استبانات منها لعد استيفائها البيانات المطلوبة. حيث وزعت على المصارف بحسب نسبة عدد فروعها إلى إجمالي عدد جميع الفروع وعددها 512 فرعا، وأوضحت النتائج أن الإدارة في المصارف تستخدم فعلا مجموعة من التنبؤات والمعايير المالية والمحاسبية والتسويقية والتجارية والاقتصادية والإدارية. و أن هذه المعايير والنسب تختلف بالنسبة لأهميتها النسبية في قرار منح التسهيلات الائتمانية وقدمت الدراسة ما يسمى ب نموذجاً وصفياً يحدد أهم العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة وأكثرها استخداماً ليحتذي من قبل المصارف الأردنية بشأن العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة. وكانت من أهمها التنبؤات المالية والمعايير المحاسبية المستخدمة هي النسب المالية بمجموعاتها الأربعة وهي ( السيولة، النشاط، رأس المال، الربحية ) من خلال فحص القوائم المالية لتتم عملية تقييم أهلية العميل للحصول على الائتمان والتسهيلات أما المعايير التسويقية الأخرى فكان من أهمها حجم مبيعات المؤسسة والسمعة التجارية للعميل والسلوك التعملي ومدى وفائه ووصلت قيمة اختبار ألفا كرونباخ الاعتمادية 92.81% للمعايير المالية والمحاسبية في حين كانت 85.96% للمعايير التسويقية والتجارية.

إما بالنسبة لدراسة (الخلايلة، 1999) وعنوانها العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم في الأجل الطويل والتي تفترض دراسته فيها وجود علاقة موجبة بين الأرباح وعوائد الأسهم وكلما كانت فترة العائد أطول كانت هذه العلاقة أقوى وشملت العينة إحدى وأربعين شركة مساهمة عامة في قطاعي الصناعات والخدمات مدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة من عام (1985-1994). وأشارت النتائج لتحليل الارتباط والانحدار إلى وجود علاقة وخصوصا عند إطالة فترة العائد وكانت النتائج تدعم فرضيات الدراسة.

أما في دراسة (رمو، 1999) وهي أهمية المعلومات المحاسبية ومقومات تطوير المحاسبة لخدمة التنمية الاقتصادية في الدول النامية والذي ذكر فيها أن الدول النامية تحاول ومنذ فترة ليست بالقصيرة الوصول إلى وضع اقتصادي واجتماعي أفضل من خلال قيامها بتنفيذ خطط تنموية طويلة الأمد ومن المعروف أن نجاح هذه المحاولات يعتمد على جانب عوامل أخرى، وعلى وفرة المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار لغرض وضع وتنفيذ ومتابعة هذه الخطط التنموية. وان المعلومات المحاسبية ممكن أن يكون لها دور ايجابي في سلامة تلك القرارات ومن ثم إنجاح خطط التنمية وهذا الدور يتأتى من توفير المعلومات اللازمة لأعداد هذه الخطط وتنفيذها ومتابعتها ويعزى السبب الرئيسي لفشل هذه الخطط في كثير من الأحيان إلى عدم وجود تقييم جدي لدور المحاسبة في إنجاح خطط التنمية الاقتصادية. انطلاقا من الصعوبات الاقتصادية والإدارية التي تواجه الدول النامية نجد أن العبء يقع على المحاسبة لتلعب دورا بارزا، حيث يقع على عاتقها التوزيع الأمثل للموارد المتوفرة من خلال الحكم على مدى صلاحية المشروعات مما يتطلب تحديد اولويات المشروعات والاختيار عن طريق الوصول إلى معيار مناسب للاستثمار والتنفيذ والمتابعة من خلال نظم فعالة للرقابة وتقييم الأداء ويمكن للمحاسبة أن تقوم بدور فعال في التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية إذا ما توفرت الأدوات والمقومات التالية: 1- وضع وتطوير المعايير المحاسبية. 2- تطوير النظم المحاسبية القائمة وتدعيمها. 3- وضع أنماط مستحدثة لقياس كفاءة الأداء. 4- استخدام الأساليب الكمية في التحليل والتنبؤات المالية. 5- الاهتمام بالعنصر البشري والنواحي السلوكية. 6- التكامل بين البحث العلمي والمهني والتعليم المحاسبي.

وتعتبر هذه الأدوات بمثابة أساليب وطرق لمعالجة ما تواجه المحاسبة من مشاكل في الدول النامية، ولكن يجب أن ننوه بأن اولويات الأخذ بأحد تلك الأساليب تختلف باختلاف ظروف كل دولة وامكاناتها المادية والبشرية ودرجة النمو التي وصلت إليها. وفي ظل المشاكل التي تعاني منها الدول النامية فإنه لا يمكن للمحاسبة أن تقوم بدورها في المجال الاقتصادي والاجتماعي. إلا بعد التغلب على تلك المعوقات أو وضع الحلول الجزئية لها لاستئصال أسباب الداء.

وفي دراسة (قريطم وآخرون، 2000) في اتخاذ القرارات الاستثمارية مع التطبيق على خطط التنمية الوطنية بالمملكة العربية السعودية يبين فيها أن القرار عبارة عن تصرف أو رد فعل معين يقود بدوره إلى ناتج

محدد والقرار الاستثماري ما هو إلا عملية تنبؤ تتطلب اعتبار كل الوسائل اللازمة لتنفيذه وتحقيق الأهداف المرغوبة منه، لذا فقد تناولت هذه الدراسة القرارات الاستثمارية من عدة نواح أهمها 1. دراسة الأساليب الكمية المستخدمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية. وكذلك معايير اتخاذ القرارات الاستثمارية في المشروعات الاستثمارية بالمملكة العربية السعودية. وقد اعتمدوا على مجموعة من الفروض تناولت جوانب دراسة الجدوى من وجهة اتخاذ القرار الاستثماري وأساليب التحليل الكمي التي يستعان بها في اتخاذ مثل هذا القرار، وما يواجه استخدام هذه الأساليب من مشكلات وصعاب... ولاختبار الفروض تم إعداد قائمة استقصاء لمديري وأصحاب المشروعات والقائمين على اتخاذ القرارات الاستثمارية في المشروعات المختلفة الخاصة والعامة، وشمل مجتمع البحث جميع المشروعات الاقتصادية من تجارية وصناعية وخدمية وزراعية. وخلص الباحثون من خلال تحليل بيانات الدراسة إلى نتائج أهمها أن الربحية التجارية وخدمة المجتمع يحتلان المركز الأول بين أهداف القرار الاستثماري. كما أن للعامل الشخصي تأثير ملحوظ في اتخاذ القرارات الاستثمارية حتى في الشركات غير الشخصية. كما لوحظ عدم الاهتمام الكافي من قبل متخذي القرار الاستثماري بالجوانب الإدارية والتنظيم مما يعزى إليه تعثر الكثير من المنظمات الاقتصادية في تحقيق معدلات الكفاءة المناسبة. أما نسبة متخذي القرارات الاستثمارية ( 33,8 % ) الذين لا يستفيدون من الأساليب الكمية في اتخاذ القرار إما عن عدم اقتناع بها أو عدم القدرة على استخدامها... وختم البحث بعدد من التوصيات التي تسعى لإنجاح المشروع الاستثماري وتفاذي مسببات فشله، وانتهى بملحقين أحدهما يضم قائمة الاستقصاء والآخر يضم جداول التحليل.

وأضاف (نور وآخرون، 2000) في المعلومات المحاسبية ودورها في صياغة وتوجيه سياسة التسعير في شركات النسيج والخياطة، إن سياسة التسعير وتحديد سعر البيع تعد أهم العوامل التي يمكن للقرارات أن تبنى عليها والتي تمثل بمجملها جزءاً من خطة الشركة التسويقية وتنبؤاتها المالية الأساسية وخصوصاً عند استخدامها أسلوب التنبؤ بالمبيعات و أسلوب الانتشار وغيرها من أساليب التنبؤ الأخرى مثل نقطة التعادل للسنوات القادمة. كما أن أهمية كل عامل من عوامل سياسة التسعير قد تتغير من مرحلة إلى أخرى، ضمن مرحلة حياة المنتج. وفي هذا المجال فإن إدارة التسويق والإنتاج سوف تكون بحاجة إلى ذلك النوع من المعلومات المحاسبية التي تساعد في تحديد أفضل مجموعة من القرارات التي يمكن لإدارة المنشأة

اتخاذها، وبخصوص متطلبات التسعير والمتغيرات المؤثرة فيها، ولكل مرحلة من مراحل دورة حياة المنتج.

كانت عينة الدراسة هي قطاع النسيج والخياطة في الأردن وهي 25 شركة صغيرة وكبيرة تم الاتصال بها عن طريق المقابلة الشخصية للحصول على البيانات المطلوبة بطريقة الاستقصاء. لهذه الأسباب فإن المعلومات الضرورية لعملية التسعير ينبغي لها أن تأخذ نفس الأهمية التي تحتلها السياسة المذكورة. وقد اثبت الجانب العملي من البحث أن المعلومات المحاسبي يمكنها الإسهام بفاعلية في عملية التسعير من خلال توفير بدائل مختلفة لصانع القرار يمكن تطبيقها في ظل حالات مختلفة من الظروف التي تمر بها الشركات. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن مناقشة هذا الموضوع بكل إبعاده مهمة صعبة، وذلك لتداخل الكثير من العوامل الإدارية والفنية ودراسات المستهلك ودراسات الجدوى في بعضها البعض إلا أن الجوانب الأساسية هي في الدور الذي يمكن أن تلعبه المعلومات والبيانات المحاسبية في هذا المجال وطرق الوصول إلى القرار الصحيح المستند إلى التكلفة والبيع وما إلى غير ذلك من معلومات مهمة أخرى بالدراسة إلى استكشاف طبيعة وأهمية المؤشرات التي يستخدمها مدققو الحسابات والمحللون الماليون في الأردن في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، ومن ثم الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف القائمة بين هاتين وذلك سواء من حيث طبيعة تلك المؤشرات أو من حيث أهميتها النسبية، وكانت قوام عينة الدراسة 63 مفردة تنتمي إلى فئتين رئيسيتين هما بحكم مهامها الوظيفية على صلة وثيقة بالموضوع البحث وهو التنبؤ بالفشل المالي للشركات. وهاتان الفئتان هما: مدققو الحسابات و المحللون الماليون. وكشفت الدراسة عن أن الفئتين تتفقان خلال ممارستهما المهنية على الجمع بين المؤشرات المالية وغير المالية في بناء نموذج التنبؤ لكنهما يختلفان في مجالان رئيسيان هما 1-تحديد المتغيرات التي تقوم عليها عمليات التنبؤ بالفشل المالي للشركة، يعطي المدققين للمؤشرات المالية الأفضلية على حساب المؤشرات غير المالية. بينما يولي المحللون الماليون نظرة متوازنة نحو نوعي المؤشرات ولو بأفضلية بسيطة للمؤشرات المالية.

2-كشفت اعلى الدراسات احصائية لفرضيات الدراسة عن وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية ملموسة بين نظرة الفئتين نحو النسب المالية المستخدمة في بناء نموذج التنبؤ الخاص بكل منهما، إذ في حين يعطي المدققين الأفضلية لنسب الربحية، يعطي المحللون الماليون الأفضلية لتسب الملاءمة والسيولة.

## التعقيب على الدراسات السابقة وتلخيص المحاور التي تناولتها على النحو التالي:

في ضوء عرض الدراسات السابقة تبين للباحث أهمية دراسة دور التحليل المالي وإثرها في اتخاذ القرار الإداري كونه موضوعا حيويا وماليا ويمس احد مجالات المعرفة الحديثة والمتطورة، وبالرغم من كثرة الدراسات في الموضوع عالميا إلا أن البحث العلمي في هذا المجال في الجامعات المعاهد والكليات الفلسطينية ما زال محدودا، وخصوصا نحو قرارات الاستثمار والتمويل والتشغيل، ومثل ذلك يؤكد على أهمية إجراء مثل هذه الدراسة. وقد تم تبويب فحوى هذه الدراسات إلى المحاور التالية:

### 1 مفهوم و دور وأهمية التحليل المالي ومدى الاعتماد عليها في اتخاذ القرار الإداري

حيث كان من ابرز ما جاء فيها إن أهم الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي هي أن مدخله الحديث أصبح يركز على دوره في خدمة متخذ القرار بإسهامه الفعال في إتاحة المجال أمامه بإمداده بالمعلومات الكافية والمتنوعة والمفيدة والملائمة ولمساعدته في اتخاذ القرارات الرشيدة ورسم السياسات. وهذا من خلال الدراسات التالية

( الحسني 1995 ، الخلايلة1999، مطر2001، نور وآخرون 2000، )

(Dawod and Jonson 1991, Freedman and stazin 1991, Masutis and B1991,Khoroshilov1998 Forni and others 2002 ,2003Armstrong, Alisterbaern (2004,Rogerrs 2005,Max and Dolly 2006 )

### 2-المصادر والبيانات التي تعتمد عليها عند إجراء التحليل المالي.

حيث كان ابرز ما جاء فيها تصنيف مصادر المعلومات حسب مدى الاستفادة منها إلى أربع عوامل تم تسميتها ب 1- مصادر المعلومات العامة 2- مصادر المعلومات الشخصية 3- مصادر المعلومات الخاصة 4- المصادر الأخرى. وهذا لدراسة مدى الاستفادة على يد البيانات المختلفة وتصنيفها. وتأكيد الفئات المهمة فيها على أهمية تعدد مصادر البيانات وتنوعها كمية وغير كمية فهي لا تقل أهمية عن بعضها البعض وضرورة تشجيع نشر الأبحاث المعمولة بهذا الاتجاه وتوجيه متخذي القرار ومحلي البيانات للاستفادة منها كمصدر للمباديء التنبؤية المختلفة.بالإضافة إلى مواقع الويب والكتب والدوريات والنشرات والدليل الموزع من الجهات ذات العلاقة. وهذا من خلال الدراسات التالية

(العيسى 1991، مصيص 1994، الضمور 1997، يونس2001، مطر 2001، )

Alisterbaern 2004 , 2003Armstrong, Stainberg and loudermilk2002 , Penn 1999, (Walters 1998,

### 3-الجهات التي مارست التحليل المالي في اتخاذ القرارات المختلفة.

وكان ابرز ما جاء فيها أن القرار الإداري والاستثماري لا يخص أصحاب رؤوس الأموال فقط بل بات يهتم بجميع الفئات بالمجتمع الاقتصادي وخصوصا فئة المستثمر العادي فقراره أصعب من قرارات الشخص الممارس ولذا عليه إن يقوم بالتعلم لمعرفة أساليب التنبؤ المالي والعوائد المنتظرة والمتوقعة على استثماراته. وأهمية استخدام مصادر البيانات المالية كنشرات السوق المالي والقوائم المالية وغيرها من مصادر أخرى لتزود هذه الفئات بالمعلومات القيمة. وهذا من خلال الدراسات التالية

(مطر 1988، مسودة 1993، الهنيني 1994، صيام وسعادة 1995، الطراونة ومعاينة 1997،  
(Dawod and Jonson 1991, Masutis and B1991, Gollier @Zeckhauser2003,  
(Alisterbaern 2004 , Rogers 2005 ,)

#### 4-الأساليب والوسائل و المؤشرات والمعايير التي يمكن استخدامها في استخراج التحليل المالي.

حيث كان ابرز ما جاء فيها أن العبء يقع على المحاسبة لتلعب دورا بارزا، حيث يقع على عاتقها التوزيع الامثل لمواردها المتوفرة من خلال الحكم على صلاحية المشروعات مما يتطلب تحديد أو اويات المشروعات والاختيار عن طريق الوصول إلى معيار مناسب للاستثمار والتنفيذ والمتابعة من خلال نظم فعالة للرقابة وتقييم الأداء، ويمكن للمحاسبة أن تقوم بدور فعال في التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول النامية إذا ما توفرت نظم ومعايير متطورة وأساليب قياس لكفاءة الإدارة واستخدام الأساليب الكمية في التحليل وبالإضافة للاهتمام بالعنصر البشري والنواحي السلوكية والتكامل بين البحث العلمي والمهني والتعليمي المحاسبي. وهذا من خلال التركيز على صفات متخذ القرار. بالإضافة إلى التعرف من خلالها على مدى اعتماد إدارات المصارف والمؤسسات الاقراضية على معايير موضوعية يتم على أساسها تقييم أهلية العميل للحصول على التسهيلات الائتمانية المباشرة ثم تحديد الأهمية النسبية بالنسبة لقرار منح التسهيلات. وان أن الحاسوب له دور كبير في القدرة على استخراج التحليل المالي من خلال تعزيره بجميع المتغيرات اللازمة والمؤثرة في اتخاذ القرار مما يساعد المحلل المالي الخبير ومتخذ القرار على الحصول على نتائج تقارب الواقع لدرجة كبيرة. وخصوصا عندما يرافق الحاسوب محلل لا يغفل أي من البيانات.

وهذا من خلال الدراسات التالية

(بختي 1993، الهنيني 1994، الامين 1997، رمو 1998، ظاهر 1999، قريطم 2000)  
Max and Dolly 2006, Alisterbaern 2004 , Gollier @Zeckhauser2003, Stainberg  
and loudermilk2002, Forni and others 2002 , Penn 1999 , Khoroshilov1998,  
pernestin and ww1997, Mashitiz and B1991, Dawod and Jonson 1991, Freedman  
and stozen 1991

#### 4- اثر التنبؤات في إنجاح القرار وإمكانيتها في ترشيد القرار.

حيث كان ابرز ما جاء فيها انه كلما ازدادت دقة المعلومات والبيانات المالية زادت دقة المستثمر في تقييم درجة المخاطرة التي يتعرض لها والتدفقات النقدية التي يمكن الحصول عليها وبالتالي يزيد من دقة القرار الاستثماري الذي يتم اتخاذه و لا بد من اتخاذ حجم المخاطرة والسيولة في كل محفظة استثمارية على قدر من الأهمية.

كما أظهرت فيها أن المستثمر والإداري عادة ما يميل لعنصر الربحية بمعدل العائد الثابت الذي يتوقع تحقيقه من الأموال المستثمرة، بينما يعبر عن ميله تجاه العنصرين (السيولة والأمان) بالمخاطرة التي يكون مستعدا لقبولها في نطاق العائد على الاستثمار الذي يتوقعه.

وان من أهم البنود التي يأخذها المستثمرون عند اتخاذ القرار الاقتصادي بعين الاعتبار هو بحث مستقبل الصناعة التي تعمل بها الشركة. فقد ركزوا عليها من اجل استمرارية الوحدة الاقتصادية وقوتها وبالتالي يرتكز قرارهم الاستثماري على أسس متينة. وهذا ظهر في دراسات مثل

( يوسف 1993، مسودة 1993، قريطم 2000، يونس، ، 2001، مطر 2001)

Freedman and stazin 1991, Simon 1995, Mashitz 1996, Bernistein and Wilkinson 1997, Carol and Others 2003, Jennes 2003, Scott 2003,

تميز هذه الدراسة عن هذه الدراسات كان كما يلي:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الاعتماد على مصادر البيانات المتاحة بالنسبة للفئات المتخذة للقرار الاقتصادي والموثوقية فيها لإعالمالي.ليل المالي. والتعرف على أهم العوامل المؤثرة التي تزيد من الثقة بهذه البيانات ومصادرهما بالنسحول الربحيةمتخذة للقرار الاقتصادي لإعداد التحليل المالي .

و و التعرفى أهم الأدوات والأساليب والممارسات المستخدمة لإجراء التحليل المالي حول الربحية، المديونية، السيولة من قبل متخذي القرار . و التعرف على درجة انتظام متخذ القرار بتطبيق أساليب المالي فيمالي وإهمال بعضها في قياس الربحية، المديونية، السيولة.

كما تناولت التعرف على اثر معيقات القياالمالي حولالمالي في التنبؤ لقياس الربحية، المديونية، السيولة. و مدى اختلاف الفئات المهتمة بالتحليل المالي حول مصوالعامه.يب التحليل، و درجة الانتظام بتطبيق تلك الأساليب، ومعيقات الاستفاده من التحليل المالي .وهذا من خلال تطبيقها على الشركات المساهمة الخاصة والعامه.

## الفصل الثالث

### منهجية الدراسة

- أولا : مجتمع وعينة الدراسة
- ثانيا : عينة الدراسة
- ثالثا : أداة الدراسة
- رابعا : صدق الأداة
- خامسا : ثبات الأداة
- سادسا : طريقة جمع البيانات
- سابعا : محددات الدراسة
- ثامنا : المعالجة الإحصائية

## منهجية الدراسة

في هذه الدراسة تم الاعتماد على مصدرين أساسيين هما المصادر الأولية والتي تمثلت في الاستبانة والتي سيتم توزيعها على عينة الدراسة، بالإضافة إلى المصادر الثانوية والتي تمثلت في

- 1 - سجلات وزارة الاقتصاد والتجارة
- 2 - سجلات وزارة المالية و مديريات ضرائب الدخل والجمارك والمكوس
- 3 - سجلات الغرف التجارية
- 4 - سجلات سلطة النقد
- 5 - سجلات السوق المالي الفلسطيني(نابلس )
- 6 - الدراسات السابقة التي أجريت حول موضوع هذه الدراسة العربيّة والأجنبية.
- 7- الدوريات والمراجع والنشرات

### أولاً: مجتمع الدراسة

جميع وحدات قطاع الأعمال الملزمة بإعداد حسابات مالية بموجب قانون الشركات والمطبق في الضفة الغربية وهو قانون الشركات الأردني رقم 12 لسنة 1964، والتعديلات التي أجريت عليه. وقانوني الضريبة الاردني رقم 1964/25، والقانون الفلسطيني رقم 2004/17. وهي :

- أ- الوحدات الاقتصادية والشركات التي توفر فيها الشرطين التاليين فقط:  
أولاً: أن لا يقل رأس مال الوحدة الاقتصادية عن واحد مليون شيقل .  
ثانياً: أن لا يقل عدد موظفيها عن 10 موظفين.  
وقد تبين أن عددها 1720 شركة موجودة ومسجلة في الضفة الغربية منذ 1995 وحتى 2005.(وزارة التجارة والاقتصاد، رام الله)
- ب\_ أصحاب القرار الاقتصادي من ثلاث فئات مختلفة في قطاع الأعمال من المهتمين ( متمثلين في 1- الإدارة، 2-المقرضين ( بنوك ومؤسسات اقرضية خاصة) 3- المستثمرون الحاليين والمتوقعون).

## عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة عشوائيا من مجتمع الدراسة بالطريقة الطبقيّة العشوائية، بحيث تكون ممثلة لخصائص المجتمع العام من تنوع في النشاط، والحجم، والمكان، والشكل القانوني أيضا. علما بأن المجتمع يحتوي على أنواع مختلفة من الفئات مشتملة المدراء بالشركات الخاصة والعامّة، المقرضين، البنوك، المستثمرين والوسطاء والمحللين والخبراء والاستشاريين الماليين. حيث وزع الاستبيان على كل فئة من عينة الدراسة على النحو التالي:

### جدول (3.1)

#### توزيع عينة الدراسة

الرقم	الفئة	فئة المجتمع	نسبة العينة من المجتمع	عدد الاستبيانات	العدد المسترجع	نسبة الإعادة للاستبيانات
-1	الشركات ممثلة بالإدارة	1049	61 %	304	259	85%
-2	شركات المقرضين / من البنوك والمصارف و المؤسسات الاقراضية الخاصة	224	13%	66	56	85%
-3	شركات المستثمرين) الحاليين والمتوقعون..	447	26%	130	112	86%
	المجموع	1720	100%	500	427	85.3%

وقد تم استرجاع (440) استبيان منها فقط واستبعد منها 13 استبيانات منها بسبب عدم اكتمالها. وبذلك اعتمد 427 استبيانا فقط وبذلك تكون نسبة جمع الاستجابة 86% وهي نسبة جيدة. لغرض البحث، حيث الجدول رقم ( 3.1 ) يوضح خصائص تلك العينة الإجمالي.

## ثالثاً أداة الدراسة:

من أجل أنجاز أهداف الدراسة فقد تم جمع المعلومات بالاعتماد على الاستبيان والتي كانت المصدر الأساسي في جمع المعلومات، والتي تم إعدادها وصياغة فقراتها وتوزيعها على عينة الدراسة التي تم اختيارها من مجتمع الدراسة، حيث عرضت الاستبيان على بعض المتخصصين والمهتمين للتأكد من صحة عبارتها ودقتها لإيفائها للمطلوب، فاحتوت الاستبانة على ثلاثة أجزاء رئيسية هي:

1- خطاب موجه لمفردات عينة الدراسة لتوضيح هدف وأبعاد الدراسة.

2- الجزء الأول ويهدف لجمع عن بيانات عامة عن مفردات العينة من أجل تكوين فكرة عامة عن المشاركين في الدراسة وضمت هذه الفقرات ستة أسئلة شملت الموضوعات التالية: الفئة التي تنتمي لها العينة، الهدف من إجراء التحليل المالي، المؤهل العلمي. كما هو موضح بالجدول (302).  
الفقرة الثانية ويمثل (5) فقرات صيغت بطريقة تتناسب مع طبيعة وأهداف الدراسة وهي على النحو التالي: الفقرة الأولى: خصصت لمعرفة مدى أهمية مصادر البيانات ودرجة الموثوقية فيها من قبل الفئات المهتمة الفلسطينية كمصادر للبيانات التي من الممكن استقصاء التحليل المالي منها، وكانت عبارة عن عشرة مصادر.

الفقرة الثانية : خصصت لمعرفة العوامل التي تؤثر في بناء الثقة بالبيانات والتي من الممكن أن يكون لها بعض الوزن عند اعتماد المعلومات المستقاة لاستخراج التحليل المالي .والذي تضمن تسعة عوامل.  
الفقرة الثالثة: خصصت لمعرفة قيا م واعتماد متخذ القرار الاقتصادي على الإجراءات التحليلية والأدوات التنبؤية المستخدمة للتنبؤ وتشمل أربعة أجزاء وتتكون من 34 بندا، ففي الجزء الأول يتحدث عن مدى استخدام التحليل المحاسبي، أما الجزء الثاني فهو حول استخدام النسب المالية، والجزء الثالث فهو عن مدى ممارسة إجراءات التحليل من أجل اتخاذ قرار اقتصادي رشيد والجزء الرابع حول مدى ممارسة بعض الأساليب التنبؤية الأخرى.

الفقرة الرابعة: خصص لمعرفة مدى درجة الانتظام لدى متخذ القرار الاقتصادي بتطبيق الأساليب ودرجة انتظام بالممارسات التنبؤية ضمن الإجابة على اثنا عشر فقرة موزعة للإجابة عليها على الإجراءات.  
الفقرة الخامسة: خصصت لمعرفة بعض العوامل التي من الممكن أن تحد من فائدة وجدوى التحليل المالي في الاعتماد عليها لاتخاذ القرار الاقتصادي الرشيد، وأشتمل هذا السؤال على سبع فقرات.

وقد تم قياس جميع الفقرات وفقاً لمقياس ليكرت في الفقرات الأولى والثانية والثالثة حيث تفاوتت الدرجات بين ( مهم جداً، مهم ، ومتوسط الأهمية ، قليل الأهمية ، غير مهم ) وفي الفقرات الرابعة والخامسة تفاوتت الدرجات بين ( دائماً، غالباً، أحياناً. نادراً، وأبداً) أما الفقرة السادسة فقد تفاوتت الدرجات بين موافق بشدة وموافق ومحايد وغير موافق وغير موافق إطلاقاً.

الجدول رقم (3.2)

خصائص العينة الديمغرافية

القيم الناقصة	النسبة المئوية %	العدد	المتغيرات	الرقم
-			الفئة المستهدفة	-1
-	26.2	112	أ-مستثمر	
-	60.7	259	ب-الإدارة	
-	13.1	56	ج-مقرض	
0	100	427	المجموع	
			هدف إجراء التحليل	-2
-	69.6	297	ا_الربحية	
-	12.4	53	د- السيولة	
-	14.5	62	هـ- المديونية	
15	97.5	412	المجموع	
			المؤهل العلمي	-4
	15.5	66	أ-دبلوم فما دون	
	66.3	283	ب_كالوريوس	
	15.5	66	ج-ماجستير على الأقل	
12	97.3	415	المجموع	

## رابعاً صدق الأداة: (VALIDITY)

تم التحقق من صدق أداة الدراسة بعرضها على مجموعة من المحكمين الذين ابدوا عددا من الملاحظات حولها سواء من الأكاديميين أو ممثلي الشركات، والتي تم أخذها بعين الاعتبار عند إخراج الأداة بشكلها الحالي. مما يشير إلى الاتساق الداخلي بين الفقرات، وأنها تشترك معا في قياس التنبؤات المالية ودورها في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي الخارجي الرشيد في ضوء الإطار النظري الذي بنيت الأداة على أساسه. وبعد استخراج معامل الصدق التلازمي لأسئلة الدراسة وفقراتها حيث بلغت قيمة هذه المعامل (84.6) وهي نسبة معقولة ومقبولة حيث تدل هذه النسبة على صدق أداة الدراسة.

## خامساً ثبات أداة الدراسة: (RELIABILITY)

تم حساب ثبات أداة الدراسة بإبعادها المختلفة بطريقة الاتساق الداخلي، بحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا (CRONBACH ALPHA)، وقد بلغت قيمة الثبات (0.89) وبذلك تتمتع الأداة بدرجة عالية من الثبات.

## سادساً طريقة جمع البيانات:

جمعت البيانات وفقا لثلاثة مصادر أساسية و هي:

1- الدراسات السابقة وهذا لجمع البيانات الثانوية من الدراسات التي أجراها الباحثين العرب والأجانب حول موضوع هذه الدراسة وبعض المراجع العلمية والنشرات الدورية العربية والأجنبية. وكذلك المؤسسات المختلفة العربية والعالمية مثل FASB في أمريكا و CICA في كندا ولجنة المعايير المحاسبية الدولية GAAP ومجمع المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز ومجمع المحاسبين القانونيين، حيث أجمعت هذه الدراسات على أهمية المصادر المختلفة للبيانات في إعداد التنبؤات المالية المتنوعة وأهمها التقارير المالية التي تعتبر الدليل المساعد لمتخذي القرار الاقتصادية لترشيد قراراته الاقتصادية بشقيها الداخلية والخارجية. بالإضافة إلى توضيح أهم الأساليب والأدوات التحليلية المختلفة لاستخراج تلك التنبؤات المالية بمختلف أهدافها والمحاوير التي تغطيها من ربحية أو سيولة أو استثمارية أو أداء ونشاط إداري ومالي أو غيرها. وكما بينت المعايير التي يمكن للمحاسب القانوني والمرخص الاستناد إذا ما قام بخدمات التحليل المالي والمراجعة المختلفة عن خدمات التدقيق وإبداء الرأي بالبيانات المحاسبية.

2- المقابلات المهيكلة والغير مهيكلة للخروج بنظرة شاملة عن دور اساليب التحليل المالي في اتخاذ القرار الإداري بالوحدات الاقتصادية المحلية في فلسطين.

3- أما المصدر الأولي والأساسي لجمع البيانات لهذه الدراسة فإنه تم الاعتماد على الاستبانة والتي وزعت على عينة الدراسة.

### سابعا محددات الدراسة:

- 1- اقتصار الدراسة على أهم الفئات المهمة في عملية اتخاذ القرار الإداري وهم: الإدارة باعتبارها أهم جهة داخلية متخذة للقرار الإداري وكل من (المستثمر الحالي والمتوقع، المقرض المؤسسي)، باعتبارهم أهم فئات المهتمين في اتخاذ القرار الرشيد وما ينطبق عليهم يمكن تطبيقه على بقية الفئات.
- 2- اقتصار الدراسة على وحدات قطاع الأعمال التي لا يقل رأسمالها عن واحد مليون شيكل ولا يقل عدد مستخدميها عن 10 أفراد ولوجود سجلات منظمة تمكن من حصرهم في مجتمع العينة.
- 3- الصعوبة الكبيرة في استعادة الاستبيانات التي تم توزيعها، فبعض أفراد عينة الدراسة رفض تعبئتها ومنهم من قام بتعبئتها بعد الإقناع.

### ثامنا المعالجة الإحصائية:

بعد الحصول على الاستبيانات تم تدقيقها و مراجعتها و إدخالها على الحاسوب وتفرغ البيانات في برنامج الرزم الإحصائية المعروف SPSS، وذلك من أجل معالجتها إحصائيا، حيث أعطيت خمس درجات على مقياس ليكرت وذلك تحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، حيث أعطيت الإجابة مهم جدا، موافق جدا، دائما (5)، ومهم، موافق، غالبا (4) درجات، متوسط الأهمية، محايد، أحيانا (3) درجات، قليل الأهمية، غير موافق، نادرا (2)، غير مهم، غير موافق بشدة، أبدا (1) درجة، بحيث كلما ازدادت الدرجة كلما كانت الفقرة المذكورة أكثر أهمية عند أفراد العينة في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي الخارجي الرشيد والعكس صحيح، وقد فحصت فرضيات الدراسة عند المستوى  $\alpha = 0.05$ ، بمعنى إننا نقبل صحة الفرضية بنسبة ثقة 95% وإذا كانت الدلالة الإحصائية الناتجة في التحليل الإحصائي اكبر من 0.05 تقبل الفرضية ولا يوجد فروق أم إذا كانت اقل من 0.05 فترفض الفرضية لوجود فروق، وهذا عن طريق معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation)، ومعامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، و الاختبارات الإحصائية التالية: اختبار تحليل التباين الأحادي (One way analysis of variance)، واختبار توكي (Tukey test) واختبار صفات العينة (Crosstabs)، باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية . وفيما يلي أهم الأساليب الإحصائية التي سيتم استخدامها.

## 1-المتوسط الحسابي :

يهدف لتصنيف إجابات مفردات كل فئة من الفئات مجال الدراسة ور لك كمؤشر لتحديد الأهمية النسبية لكل بند من البنود المعلومات الواردة في الاستبانة وذلك من وجهة نظر كل فئة حول بنود المعلومات التي شملتها الاستبانة وفقا لمتوسطاتها الحسابية على النحو التالي بالجدول رقم (3.3) وهذا ما يتلاءم مع مثل هذه الدراسات الميدانية باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم للاجتماعية وما هو شائع استعماله لمثل هذه الدراسات لتحقيق النتائج المرجوة من التحليل.(الهيبي، 2004)

جدول رقم (3.3)  
درجات آراء فئات العينة

الرقم	المتوسط الحسابي	الدرجة (الأهمية)	المعيار
1	دون 2.5	قليلة	-انحراف معياري واحد عن المتوسط الحسابي
2	3.5-2.5	متوسطة	الوسط
3	أكثر من 3.5	كبيرة	+انحراف معياري واحد عن المتوسط الحسابي

وهذا ما يتم الاسترشاد به عند تحليل النتائج في تصنيف الإجابات فإذا وقعت درجة المتوسط دون 2.5 فهو قليل الأهمية اما اذا وقعت بين 2.5-3.5 يكون متوسط الأهمية أما إذا كان أكثر من 3.5 فهو مهم.

## 2-الانحراف المعياري :

تم استخدام الانحراف المعياري باعتباره مقياسا للتشتت ليبين لنا مدى تباين المستجيبين في الفئة الواحدة في إجاباتهم للفقرة محل التحليل. وكلما كانت قيمة الانحراف اقل كلما كان مقياس التشتت اقل والإجابة قريبة من المتوسط و أفضل.

## 3-تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA Analysis :

ويهدف للتحقق من صحة الفرضيات، حيث يستخدم هذا التحليل من اجل معرفة فيما إذا كانت متوسطات عدة عينات في مقارنة واحدة متساوية أم لا و يستخدم للمقارنات البعدية لمقارنة متوسطات بين المتغير التابع لكل زوجين من الفئات على حده فإذا كان عدد الفئات ثلاثة فان عدد المقارنات البعدية ثلاث مقارنات، المقارنة بين المجموعة الأولى والثانية والمقارنة بين المجموعة الثانية والثالثة، والمقارنة بين المجموعة الأولى والثالثة.

ولاختبار مساواة متوسطات المجموعات يتم تقسيم التباين الكلي التابع إلى مركبتين الأولى معروفة المصدر وتسمى بين المجموعات ومصدرها الفروقات بين المتوسطات، فإذا كان هذا الجزء كبيراً فإن متوسطات المجموعات غير متساوية، والثانية داخل المجموعات وهي الجزء غير المعروف المصدر والذي يسمى في بعض الأحيان الخطأ أو الباقي. ويتم فحص نتائج هذا الاختبار بين المجموعتين على الأساس التالي " إذا كانت الدرجة المعنوية ( p ) كما أظهرتها نتائج الاختبار أقل من ( 0.05 ) فهذا يعني وجود فرق معنوي في متوسطات المتغيرات بين المجموعتين وبذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود فرق معنوي بين المجموعتين. أما إذا كانت أكبر من الدرجة المعنوية ( p ) كما أظهرتها نتائج الاختبار أقل من ( 0.05 ) فهذا يعني عدم وجود فرق معنوي في متوسطات المتغيرات بين المجموعتين وبذلك تقبل فرضية العدم.

#### **4-اختبار المتغيرات الوصفية : crosstabs test**

ويمكن استخدامه لمقارنة صفات العينة وخصائصها الديمغرافية وإيجاد العلاقة بينهما.

#### **5- اختبار التوكي Tuckey test**

ويهدف لمعرفة المتوسطات التي تسبب الفروق الإحصائية ومقدار الفرق بين هذه المتوسطات في حال وجودها في اختبار تحليل التباين الأحادي وتحسب هذه الفروق لصالح أي مجموعة من فئات العينة التي يتم إجراء المقارنات بينها.

## الفصل الرابع

تحليل البيانات ومناقشة النتائج

- خصائص العينة

- موثوقية مصادر البيانات ومدى الاعتماد عليها في االمختلفة الاداري

- العوامل المؤثرة في بناء الثقة بالبيانات من قبل هذه الفئات

- مدى استخدام أدوات وأساليب التحليل من قبل الفئات المختلفة

- مدى درجة الانتظام بتطبيق الأساليب عند القياالمالي فيل المالي لاتخاذ القرار

- المعوقات التي تحد من الاستفادة من التحليل المالي في اتخاذ القرار والاعتماد عليها

## خصائص العينة:

سيضمن هذا الفصل تحليلاً لردود المشاركين بتعبئة الاستبيانات بناء على الأساليب الإحصائية التي تم شرحها في الفصل السابق لاختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى النتائج. وسيتم تحليل البيانات بالتسلسل الذي وردت فيه استبان الدراسة، لذلك سنبدأ بتحليل مواصفات العينة التي شاركت بتعبئة الاستبيانات وليتم ذلك فإنه قد تم تفرغ النتائج المتعلقة بمواصفات العينة في الجدول رقم ( 4 ):

و الذي يبين تصنيف أفراد العينة المستجيبين حسب الهدف من التحليل والتصنيف بحسب المؤهل العلمي

أولاً :تصنيف ردود المجيبين حسب الهدف من التحليل يظهره رقم جدول (4.1)  
ثانياً : تصنيف ردود المجيبين حسب المؤهل العلمي يظهره جدول رقم (4.2)

### جدول رقم (4.1)

#### أولاً :تصنيف ردود المجيبين حسب الهدف

الرقم	الفئة	البيان	الربحية	السيولة	المديونية	المجموع
1	مستثمر	العدد	96	5	2	103
		بين الفئة	%97	%2	%1	%100
		من المجموع	%23.3	%48.	%0.24	%25
2	الإدارة	العدد	186	20	47	253
		بين الفئة	%74.0	%8	%18.0	%100.0
		من المجموع	%45.1	%4.36	%11.4	%61
3	مقرض مؤسسي	العدد	16	28	12	56
		بين الفئة	%23.1	%53.8	%23.1	%100.0
		من المجموع	%2.91	%6.8	%2.91	%14
	المجموع	العدد	297	53	62	412
		بين الفئة	%72	%12.86	%15.14	%100.0
		من المجموع	%72	%12.9	%15.1	%100.0

ومن أهم ما يظهره الجدول المذكور ما يلي:-

بلغت النسبة المئوية من فئات الدراسة حول المحور 96.5% حيث أجاب على هذا السؤال 412 من أفراد العينة من أصل 427 موزعة كالتالي:

فئة المستثمرون بلغت 25% حيث أجاب معظم أفراد فئة المستثمرين بان الهدف الذي يتم إجراء التنبؤ حوله كان الربحية حيث بلغ نسبة الاجابة عليه 97% يليها بهدف السيولة بنسبة 2% وأخيراً محور المديونية بنسبة 1%.

اما فئة الإدارة فبلغت نسب المجيبين 61% حيث أجاب معظم أفراد فئة الإدارة أن الهدف من إجراء التحليل بسبب التأكد من الربحية بالدرجة الأولى ثم المديونية بنسبة 18% وأخيرا بهدف التأكد من وضع السيولة بنسبة 8% .

أما نسبة فئة المقرض المؤسسي المجيبة كانت 14% حيث أن معظم أجابوا حول هدف السيولة بنسبة 53.8% ثم لهدف الربحي بنسبة 29.0% وأخيرا بهدف التأكد من وضع المديونية بنسبة 21.8%.

فيكون بذلك إجمالي نسبة الإجابات للفئات المستهدفة مرتبة تنازليا حول الربحية 72% ، المديونية 15%، السيولة 12.86%. وهذا لان نسب الربحية تقيس القانونيين، على توليد أرباح في ضوء مستوى معين من المبيعات أو الموجودات أو حقوق الملكية أو قيمة السهم، فالإرباح والقدرة على توليدها مهم لجلب رؤوس أموال خارجية للشركة وعند مقارنة هذه النسب ما بين الشركات أن هذا يدل على قدرة شركات معينة على توليد نسب مرتفعة من الأرباح وبالتالي توجه رؤوس الأموال نحوها. (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2003)

كما أن نسبة الأموال المقترضة التي تستخدمها الشركة لها أهمية في كونها تبرز نسبة راس المال المقترض إلى راس مال الشركة وهي من أهم النسب المالية التي تحرص أي شركة على مراقبتها والحفاظ عليها ضمن المدى المثالي لها في ضوء ما تعرض له الشركة من مخاطر أو فرص استثمارية، وترتبط هذه النسب راس المال الممول عن طريق الديون طويلة لآمد مع راس المال الممول عن طريق الأسهم وارتفاع هذه النسب يعني أن الشركة تستخدم حجما اكبر من الأموال المقترضة كوسيلة لتمويل استثماراتها طويلة الأمد وقد يكون السبب في ذلك كون تكلفة هذه الأموال المقترضة اقل من تكلفة التمويل عن طريق الأسهم. (نور وآخرون، 2005).

أما نسب السيولة فهي تهتم في قياس قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأمد كلما استحققت لذا فكثيرا ما تهتم بها الجهات الاقراضية للتأكد من قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وتسديد المستحق عليها عند استحقاقه.

ثانيا : تصنيف ردود المجيبين حسب المؤهل العلمي يظهره جدول رقم (4.2)

### جدول رقم (4.2)

ثانيا: تصنيف ردود المجيبين حسب المؤهل العلمي

الرقم	الفئة	البيان	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير على الأقل	المجموع
1	مستثمر	العدد	16	73	14	103
		بين الفئة	%15.5	%71	%13.5	%100.0
		من المجموع	%3.85	%17.6	%3.45	%24.9
2	الإدارة	العدد	44	171	41	256
		بين الفئة	%17.2	%66.8	%16	%100.0
		من المجموع	%10.6	%41.2	%9.9	%61.7
3	مقرض مؤسسي	العدد	6	39	11	56
		بين الفئة	%10.7	%70	%19.3	%100.0
		من المجموع	%1.4	%9.40	%2.65	%13.5
	المجموع	العدد	66	283	66	415
		بين الفئة	%15.9	%68.2	%15.9	%100.0
		من المجموع	%15.9	%68.2	%15.9	%100.0

ان من أهم ما يظهره الجدول المذكور ما يلي:-

كانت نسبة المجيبين من فئات الدراسة المختلفة حول المؤهل العلمي 97.1 حيث أجاب 415 منهم على هذا السؤال من 427 استبيان وكانت الإجابات موزعة كالتالي:

فئة المستثمرين بنسبة 24.9% وكان أفراد فئة المستثمرين من حملة درجة البكالوريوس 71% وحملة الدبلوم فما دون 15.5% أما حملة الماجستير فاعلى فيمثلون 13.5%.

فئة الإدارة بنسبة 61.7% وكان منهم من حملة درجة البكالوريوس بنسبة 66.8% يليها حملة الدبلوم فما دون بنسبة 16.4% وأخيرا الماجستير فما فوق 17.3% ثم.

أما فئة المقرض المؤسسي المجيبين فكانت نسبتهم 13.5% وكان حملة درجة البكالوريوس 70% يليها حملة درجة الماجستير فاعلى 19.7% م حملة درجة الدبلوم فما دون 10.7%.

أما إجمالي حملة كل درجة من الفئات فكانت أعلاها لحملة درجة البكالوريوس بنسبة 68.2% وتعادلت نسبيتي الدبلوم فما دون والماجستير فاعلى بنسبة 15.9%.

## ثانياً- موثوقية مصادر البيانات ومدى الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة

تناول الجزء الثاني من الاستبانة الفرضية الأولى والتي تختبر ما اذا كان أفراد عينة الدراسة بعض متخذي القرار الاداري ( المستثمرون والإدارة والمقرض المؤسسي ) يعتمدون على أهم المصادر المختلفة ( القوائم المالية المدققة، تقرير المدقق، البيانات من المحيط الخارجي، تقرير مجلس الإدارة، تعميمات سوق المال ومنشوراته، الاتصال المباشر مع الإدارة، نشرات دوائر الإحصاء، الصحف الرسمية، الاعتماد على الأقرباء )، كمصادر للمعلومات لإجراء تحليلاتهم المالية بأنواعها الكمية والغير كمية لاتخاذ قراراتهم الإدارية ولقد تم تفريغ النتائج التي توصلنا إليها في هذا الجزء فاستخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لدرجة موثوقية مصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة، تعزى لمتغير الفئة وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4.3).

### جدول رقم (4.3)

الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة موثوقية مصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير

#### الفئة

الفقرة	المتغير / الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
القوائم المالية 1	مستثمر	112	4.07	1.315
	الإدارة	259	4.30	0.879
	مقرض مؤسسي	56	4.63	0.837
تقرير المدقق 2	مستثمر	112	3.9	1.136
	الإدارة	259	4.26	1.020
	مقرض مؤسسي	56	4.25	0.648
البيانات من المحيط الخارجي 3	مستثمر	112	3.59	1.116
	الإدارة	259	3.52	0.827
	مقرض مؤسسي	56	3.68	0.956
تقرير مجلس الإدارة 4	مستثمر	112	3.84	1.036
	الإدارة	259	3.99	0.678
	مقرض مؤسسي	56	4.16	0.565
تعميمات سوق المال ومنشوراته 5	مستثمر	112	3.87	1.040
	الإدارة	259	3.51	0.940
	مقرض مؤسسي	56	2.86	0.883
الاتصال المباشر مع الإدارة 6	مستثمر	112	3.36	1.252
	الإدارة	259	4.25	0.788
	مقرض مؤسسي	56	4.34	0.769
نشرات دوائر الإحصاء 7	مستثمر	112	2.98	1.133
	الإدارة	259	3.22	1.020
	مقرض مؤسسي	56	2.32	0.936
الصحف الرسمية واليومية 8	مستثمر	112	3.02	1.041
	الإدارة	259	2.79	1.108
	مقرض مؤسسي	56	2.2	0.903
الاعتماد على معلومات من الأقرباء	مستثمر	112	2.61	1.229
	الإدارة	259	1.95	1.089
	مقرض مؤسسي	56	1.68	0.855
البيانات الفنية والسوقية 10	مستثمر	112	2.61	1.102
	الإدارة	259	3.43	0.982
	مقرض مؤسسي	56	3.81	0.910

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق ان درجة موثوقية أفراد العينة في مصادر البيانات كانت بين كبيرة و متوسطة وقليلة الاهمية حيث تكون الدرجة مهمة عندما يكون المتوسط الحسابي اعلى من 3.50 وتعتبر الدرجة متوسطة الأهمية إذا كان المتوسط الحسابي بين 2.5-3.49 وتعتبر الدرجة قليلة الأهمية إذا كان المتوسط الحسابي دون 2.5. وكما نلاحظ فان النتائج كانت كما يلي:

1- تأكيد المستثمرين على الأهمية الكبيرة لمصادر المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية بمتوسط حسابي 4.07 يليها الأهمية للمعلومات الموجودة في تقرير المدقق بمتوسط حسابي 3.90 يليها المعلومات في نشرات سوق المال، بمتوسط حسابي 3.87 يليها 0المعلومات من تقرير مجلس الإدارة بمتوسط حسابي 3.84 يليها البيانات من المحيط الخارجي 3.59 وتأكيدهم بدرجة متوسطة على المصادر (الاتصال المباشر مع الإدارة بمتوسط حسابي 3.36 يليها الصحف الرسمية واليومية بمتوسط حسابي 3.02 يليها نشرات دوائر الإحصاء بمتوسط حسابي 2.98 واخيرا البيانات الفنية والسوقية و الاعتماد على معلومات من الأقرباء بمتوسط 2.61 .

2- تأكيد فئة الإدارة على الأهمية الكبيرة للمصادر التالية القوائم المالية بمتوسط حسابي 4.30 فتقرير المدقق و بمتوسط حسابي 4.26 ثم الاتصال المباشر مع الإدارة بمتوسط حسابي 4.25 وتقرير مجلس الإدارة بمتوسط حسابي 3.99 ثم البيانات من المحيط الخارجي بمتوسط حسابي 3.52 ثم تعميمات سوق المال ومنشوراته بمتوسط 3.51 وتأكيدهم على أهمية المصادر الأخرى بدرجة متوسطة وهي البيانات الفنية والسوقية بمتوسط حسابي 3.43 ثم نشرات دوائر الإحصاء ثم الصحف الرسمية واليومية بمتوسط حسابي 2.79 وتأكيدهم على المصادر المتبقية بدرجة قليلة وهذا المصدر هو المعلومات الصادرة عن الأقرباء والدعايات بمتوسط حسابي 1.95

3- تأكيد فئة المقرض المؤسسي على الأهمية الكبرى للمصادر التالية: القوائم المالية بمتوسط حسابي 4.63 ثم الاتصال المباشر مع الإدارة بمتوسط حسابي 4.34 ثم تقرير المدقق بمتوسط حسابي 4.25 و تقرير مجلس الإدارة بمتوسط حسابي 3.99 ثم البيانات الفنية والسوقية بمتوسط حسابي 3.81 يليها البيانات من المحيط الخارجي 3.68 وتأكيدهم على أهمية المصدر تعميمات سوق المال ومنشوراته بدرجة متوسطة بلغت 2.86 و تأكيدهم على أهمية المصادر الأخرى بدرجة قليلة وهي نشرات دوائر الإحصاء بمتوسط حسابي 2.32 يليها الصحف الرسمية واليومية بمتوسط حسابي 2.2 وانتهاء ب المعلومات الصادرة عن الأقرباء والدعايات بمتوسط حسابي 1.68 .

وكانت نتائج الأهمية النسبية لجميع الفئات المهمة كما بالجدول التالي رقم(4.4) :

**جدول رقم (4.4)**  
**الأهمية النسبية لمصادر البيانات المستخدمة**

الانحراف	المتوسط	العدد	الفقرة
0.772	4.21	427	1- القوائم المالية(قائمة الدخل، الميزانية، قائمة المركز المالي
0.927	4.15	427	2- تقرير مجلس الإدارة
0.893	4.09	427	3- الاتصال المباشر مع الإدارة
0.978	4.05	427	4-تقرير المدقق
1.009	3.90	427	5- البيانات الفنية والسوقية والخارجية(المنافسين، الأسعار، مصادر التمويل،...)
0.947	3.73	427	6- تعميمات سوق المال ومنشوراته
0.911	3.35	427	7- البيانات من المحيط الخارجي
1.101	2.78	427	8- نشرات دوائر الإحصاء
1.117	2.56	427	9- الصحف الرسمية واليومية
1.109	2.01	427	10- الاعتماد على معلومات من الأقرباء(الدعايات والإشاعات

وكما نلاحظ من جدول الأهمية النسبية للمصادر رقم ( 4.7) وانسجاما مع ما ورد بالجدول ( 3.3) حول اعتبار المتوسط الحسابي على درجة عالية إذا كان أعلى من 3.5 واعتباره على درجة متوسطة إذا كان بين ( 2.5-3.5) واعتبارها قليلة إذا كان اقل من (2.5) وهو ما يعتمد نتائجه في التحليل أما الانحراف المعياري فهو ليظهر درجة التششت و قيمة البعد عن الوسط الحسابي المذكور وهذا ما ورد شرحه بمنهجية البحث. (الهييتي، 2004) فقد اعتبر أفراد العينة أن

- 1- مصادر المعلومات الستة الأولى مهمة عند اتخاذهم القرارات، ابتداء من القوائم المالية يليها تقرير مجلس الإدارة، يليه الاتصال المباشر مع إدارة الشركة، يليه تقرير مدقق الحسابات يليه، البيانات الفنية والسوقية وانتهاء بتعميمات سوق المال ومنشوراته، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها على التوالي ( 4.21، 4.15، 4.09، 4.05، 3.90، 3.73) .
- 2- مصادر المعلومات الثلاثة الأخرى متوسطة الأهمية عند اتخاذهم القرار وهي: البيانات من المحيط الخارجي يليها نشرات دوائر الإحصاء يليها الجرائد والصحف المحلية حيث بلغ المتوسط الحسابي لها على التوالي (2.78، 2.56، 3.35).
- 3- وأخيرا اعتبار المصدر الأخير وهو لاعتماد على معلومات من الأقرباء (الدعايات والإشاعات). اقل المصادر قليلة. حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.01 وهي نسبة قليلة.

ويفسر ذلك لأهمية المعلومات المحاسبية المنشورة حيث تعتبر القوائم المالية من المصادر المهمة التي يعتمد عليها المستثمرين عند اتخاذهم لقرارات الاستثمارية حيث احتلت القوائم المالية المصدر الأول يليها تقرير مجلس الإدارة في المرتبة الثانية يليها الاتصال المباشر مع الإدارة ثم تقرير المدقق فنشرات السوق المالي بفارق بسيط جدا وهذا ينسجم مع ما يحتاجه المستثمرين من معلومات فهناك اهتمام كبير بدراسة القوائم المالية للشركة التي يرغبون الاستثمار بها بشكل تفصيلي ليتسهم قرارهم الاقتصادي بالرشد.

حيث تحتوانسجم مع تحليل القوائم المالية على أدوات تحليلية مختلفة تهدف إلى الحصول على المعلومات التي تظهر دورها العلاقة بين البيانات واتجاهاتها التي تحدد إنجاز الماضي والوضع المالي لحالي وتلخص هذه المعلومات نتائج قرارات الإدارة بالإضافة إلى أنها تستخدم في التنبؤ للمستقبل للمساعدة في اتخاذ القرارات.

وهذه ما انسجم مع دراسة مطر حيث كان من نتائجها انه " يعطي المستثمرين الأولوية لمصادر المعلومات التاريخية واهم مصدرين من وجهة نظرهم هما البيانات المالية المدققة والتقارير المالية. (مطر، 1988)

وأكدت على ذلك مسودة في دراستها بان القوائم المالية اعتبرت من أهم مصادر المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من وجهة نظر المستثمرين. (مسودة، 1992 ) ثم نشرات سوق المال ومنشوراته، وهذا يرجع إلى ثقتهم بأنه لم تدرج أي شركة مساهمة في السوق المالي إلا بعد تطبيق القوانين والأنظمة الصادرة عن السوق المالي، وهذا لان المعلومات الصادرة من السوق المالي عن الشركات تتسم بالمصادقية وتصل لكل المستثمرين على حد سواء دون تمييز.

وهذا ما اتفق أيضا مع دراسة مصيص التي كان من نتائجها إن "التقارير السنوية تتصدر قائمة المعلومات للمستثمر المؤسسي في الأردن يليها التعميم المنشورة من خلال سوق عمان المالي. ( مصيص، 1994)

هذا بالإضافة إلى أن الفئات المهتمة يولون أهمية قصوى لتقرير مجلس الإدارة نظرا لما يحتويه من معلومات مالية وغير مالية تتعلق بمستقبل الشركة. وهذا لان تقرير مجلس الإدارة يتضمن كل عناصر المعلومات ذات الفائدة بالنسبة للمساهمين وذلك حتى يتسنى لهم تقييم نشاط الشركة خلال السنة المنصرمة والعمليات المنجزة والصعوبات التي اعترضتها والنتائج التي حصلت عليها.

ويؤيد ذلك ( العيسى، 1991) في دراسته إذ أشار إلى مطالبة متخذي القرار بمعلومات إضافية عن إدارة الشركة وخصوصا عن رئيس مجلس الإدارة وعن بقية أعضاء المجلس خصوصا عن عمليات بيع وشراء رئيس مجلس الإدارة أو الأعضاء من أسهم الشركة، الصفقات التي يعقدونها، حركة القروض الشخصية، المكافآت والرواتب، وكافة المزايا التي يحصلون عليها.

وأكد ( Armstrong, 2003) إن متخذي القرار يعتمدون على معلومات لا تحتويها القوائم المالية وأهمها بيانات إدارية مثل الحوافز والمكافآت التي تقدم إلى أعضاء مجلس الإدارة ، بيانات مستقبلية تتعلق بالسلعة التي تتعامل معها الشركة وعلامتها التجارية والخطط المستقبلية للشركة لزيادة حصتها بالسوق ، بيانات تشغيلية وهي المرتبطة في أقسام الشركة المختلفة.

وأضافت الهيني في دراستها انه "جماعة من الفئات المهمة ترى إن الاعتماد على المعلومات المحاسبية واستخراج النسب المالية جيدا في الكثير من الأحيان ولكن يرى آخرون إن مجلس إدارة الشركة هو المحور الرئيسي لقراراتهم الاقتصادية بغض النظر عن أية معلومات محاسبية " . ( الهيني، 1994)

وهذا ما اتفق مع الحسني حيث أكد " إن مصادر المعلومات للتنبؤات المالية ينبغي أن لا تكون القوائم المالية المنشورة فقط وإنما لا بد من الاستفادة القوي من معلومات أخرى محاسبية وغير محاسبية منشورة وغير منشورة، من داخل المنشأة وخارجها " ( الحسني 1995)

ويمكن أن يفسر ذلك بان هذه المصادر المتنوعة تفسح المجال لمتخذ القرار للحصول على معلومات صحيحة وبعبارة أخرى فهي توفر فرص المتاجرة بناء على المعلومات من المصادر الداخلية وهي ( تقرير مجلس الإدارة، وتقرير المدقق، الاتصال المباشر مع الإدارة) خاصة عندما يتم الحصول على المعلومات المباشرة من الإدارة في الشركة وذلك بناء على العلاقات الحميمة التي قد تربط بعض الأفراد بإدارة الشركة.

أما درجة الموثوقية لمصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الهدف من التحليل، فقد تم استخراج الأعداد، والمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لدرجة موثوقية مصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4.5).

#### الجدول رقم (4.5)

الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لدرجة موثوقية أهم مصادر البيانات من وجهة

أفراد العينة تعزى لمتغير الهدف من التحليل (الربحية، السيولة، المديونية )

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغير / الفئة	الفقرة
1.237	3.95	297	الربحية	القوائم المالية 1
0.815	4.60	53	السيولة	
0.949	4.13	62	المديونية	
1.122	3.87	297	الربحية	تقرير المدقق 2
0.660	3.91	53	السيولة	
0.787	4.06	62	المديونية	
1.002	3.65	297	الربحية	البيانات من المحيط الخارجي 3
0.904	3.91	53	السيولة	
0.923	3.97	62	المديونية	
0.945	4.09	297	الربحية	تقرير مجلس الإدارة 4
0.622	4.19	53	السيولة	
0.676	4.39	62	المديونية	
1.039	3.47	297	الربحية	تعميمات سوق المال ومنشوراته 5
0.833	3.13	53	السيولة	
0.577	3.27	62	المديونية	
1.111	3.90	297	الربحية	الاتصال المباشر مع الإدارة 6
0.795	4.42	53	السيولة	
0.543	4.06	62	المديونية	
1.078	2.87	297	الربحية	نشرات دوائر الاحصاء 7
1.294	2.55	53	السيولة	
0.938	2.81	62	المديونية	
1.027	2.75	297	الربحية	الصحف الرسمية واليومية 8
0.887	2.42	53	السيولة	
1.195	2.58	62	المديونية	
1.070	2.13	297	الربحية	الاعتماد على معلومات من الاقرباء 9
0.980	2.04	53	السيولة	
1.228	2	62	المديونية	
1.086	3.75	297	الربحية	البيانات الفنية والسوقية 10
1.052	3.68	53	السيولة	
0.799	4	62	المديونية	

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق ان درجة موثوقية أفراد العينة في مصادر البيانات كانت بين عالية و متوسطة وقليلة حيث تكون الدرجة قليلة عندما يكون المتوسط الحسابي دون 2.50 وتعتبر الدرجة متوسطة إذا كان المتوسط الحسابي بين 2.5-3.49 وتعتبر الدرجة عالية إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من 3.5 . وكما نلاحظ فان النتائج كانت كما يلي:

أ - اعتبرت فئات العينة أن مصادر البيانات التالية على درجة عالية من الأهمية التي تساعد على التحليل حول الربحية هي المعلومات الصادرة عن تقرير مجلس الإدارة بمتوسط حسابي 4.09 فالقوائم المالية بمتوسط حسابي 3.95 ثم الاتصال المباشر مع الإدارة بمتوسط حسابي 3.90 فتقرير المدقق بمتوسط حسابي 3.87 ثم البيانات الفنية والسوقية بمتوسط حسابي 3.75 البيانات من المحيط الخارجي بمتوسط حسابي 3.65 وتأكيدهم على مصادر البيانات التالية بدرجة متوسطة وهي تعميمات سوق المال ومنشوراته بمتوسط حسابي 3.47 ثم نشرات دوائر الإحصاء بمتوسط حسابي 2.87 ثم الصحف الرسمية واليومية 2.75. وتأكيدهم على مصادر البيانات التالية بدرجة قليلة وهي الاعتماد على معلومات من الأقرباء بمتوسط حسابي 2.13.

ب - اعتبرت فئات العينة أن مصادر البيانات التالية على درجة عالية من الأهمية التي تساعد على التحليل حول السيولة هي المعلومات الصادرة عن القوائم المالية بمتوسط حسابي 4.60 ثم تقريرل المباشر مع الإدارة بمتوسط حسابي 4.42 ثم تقرير مجلس الإدارة بمتوسط حسابي 4.19 و تقرير المدقق بمتوسط حسابي 3.91 ثم البيانات من المحيط الخارجي بمتوسط حسابي 3.91 ثم البيانات الفنية والتسويقية بمتوسط حسابي 3.68 وتأكيدهم على مصادر البيانات التالية بدرجة متوسطة هي تعميمات سوق المال ومنشوراته بمتوسط حسابي 3.13 ثم نشرات دوائر الإحصاء بمتوسط حسابي 2.55 وتأكيدهم على مصادر البيانات التالية بدرجة قليلة وهي الصحف الرسمية واليومية بمتوسط حسابي 2.42 الاعتماد على معلومات من الأقرباء بمتوسط حسابي 2.04.

ت - اعتبرت فئات العينة أن مصادر البيانات التالية على درجة عالية من الأهمية التي تساعد حول المديونية هي المعلومات الصادرة عن تقرير مجلس الإدارة بمتوسط حسابي 4.39 ثم القوائم المالية بمتوسط حسابي 4.13 و الاتصال المباشر مع الإدارة بمتوسط حسابي 4.06 ثم البيانات الفنية والتسويقية بمتوسط حسابي 4.00 ثم البيانات من المحيط الخارجي بمتوسط حسابي 3.97 بمتوسط حسابي 3.87 وتأكيدهم على مصادر البيانات التالية بدرجة متوسطة هي تعميمات سوق المال ومنشوراته بمتوسط حسابي 3.27 ثم الصحف ودوائر الإحصاء بمتوسط حسابي 2.81 ثم الصحف الرسمية واليومية بمتوسط حسابي 2.58 وتأكيدهم على مصادر البيانات التالية بدرجة قليلة وهي الاعتماد على معلومات من الأقرباء بمتوسط حسابي 2.00.

وللوقوف على الأهمية النسبية لهذه المصادر حسب الهدف من التحليل فكانت كم بالجدول (4.6)

## الجدول (4.6)

### الأهمية النسبية لمصادر البيانات المستخدمة حسب الهدف من التحليل

الانحراف	المتوسط	العدد	الفقرة
0.795	4.42	427	1- الاتصال المباشر مع الإدارة
0.676	4.39	427	2-الإدارة لس الإدارة
0.825	4.36	427	3- القوائم المالية(قائمة الالمالي دفع المالي ، قائمة المركز المالي
0.837	4.21	427	4- تقرير المدقق
0.799	4.13	427	5-البيانات الفنية والسوقية والخارجية(المنافسين، الأسعار، مصادر - التمويل،...)
0.923	3.97	427	6- البيانات من المحيط الخارجي
0.927	3.71	427	7- تعميمات سوق المال ومنشوراته
1.146	3.03	427	8- نشرات دوائر الإحصاء
1.113	2.75	427	9- الصحف الرسمية واليومية
1.070	2.13	427	10- الاعتماد على معلومات من الأقرباء(الدعايات والإشاعات

فقد اعتبر أفراد العينة أن

- 1 -مصادر المعلومات السبعة الأولى مهمة عند اتخاذهم القرار ابتداء من الاتصال المباشر مع إدارة الشركة ثم بتقرير مجلس الإدارة، يليه القوائم المالية، يليه تقرير مدقق الحسابات فالبيانات الفنية والسوقية والبيانات من المحيط الخارجي وانتهاء بتعميمات سوق المال ومنشوراته.حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.42، 4.39، 4.36، 4.21، 4.13، 3.97، 3.71) .
  - 2 -مصادر المعلومات الثانية الأخرى متوسطة الأهمية عند اتخاذهم القرار وهي:نشرات دوائر الإحصاء يليها الجرائد والصحف المحلية حيث بلغ المتوسط الحسابي لها على لتوالي ( 3.03، 2.75).
  - 3 -وأخيرا اعتبار المصدر الأخير وهو لاعتماد على معلومات من الأقرباء (الدعايات والإشاعات )، اقل المصادر أهمية حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.13 وهي نسبة قليلة .
- أما درجة الموثوقية لمصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الهدف من التحليل، فقد تم استخراج الأعداد، والمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لدرجة موثوقية مصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4.7) التالي

الأعداد ، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة موثوقية مصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمنغير الهدف من التحليل

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الفئة
0.412	3.47	297	الربحية
0.286	3.50	53	السيولة
0.337	3.48	62	المديونية

وكما يظهر من هذا الجدول

1 تعتبر مصادر البيانات هامة للتحليل حول السيولة حيث أظهرت النتائج أعلى متوسط لهذا الهدف ويعزى ذلك إلى كون أفراد العينة الذين كانوا من نسبة فئة الإدارة الموجبة أعلى من باقي الفئات حيث وصلت نسبتهم 60.7 % .

2 تعتبر مصادر البيانات متوسطة الأهمية للتنبؤ بالمحاور المديونية، الربحية، بالتوالي ويعزى ذلك إلى قدرة هذه المصادر للتحليل حول هذه الأهداف بشكل جيد من وجهة نظر أفراد العينة.

وللوقوف على تفسير هذه النتيجة لا بد من الإشارة إلى بيان:

1-أهمية هدف السيولة بالمنشأة فهو اصطلاح للتعبير عن النقد الجاهز ونعني بالنقد الجاهز صافي التدفق النقدي وتعني السيولة وجود أموال سائلة (نقد وشبه نقد ) كافية لدى الشركة في الوقت المناسب لمقابلة التزاماتها في موعد استحقاقها ولتحريك دورتها التشغيلية، ويقاس هذا من خلال فحص القوائم المالية واستخراج النسب والمؤشرات المالية التي تقيس السيولة بشكل جيد وأهمها نسبة التداول وصافي راس المال العامل.

2-أهمية هدف الربحية والذي هو من الأهداف الأساسية لجميع الشركات وهو ضروري لتحقيق بقاءها واستمراريتها وكما يعتبر هدف تحقيق الربح من الأمور الأساسية التي يتطلع إليها المستثمرون ومؤشر هام للدائنين وأداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدامها لمواردها ويعتبر تقرير مجلس الإدارة والاتصال المباشر معها يليها القوائم المالية من أهم المصادر التي تساعد على إظهار وضعية الشركة وقدرتها على جني الأرباح من خلال إظهار إنجازاتها وإظهار قدرة المدير المالي على استثمار هذه الأموال بطريقة تمكن الشركة وكوحدة واحدة من تحقيق عائد لا يقل في مستواه عما يستطيع أصحاب الأسهم فيها (مالكيها) تحصيله من استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس الدرجة من المخاطرة.

3- أهمية هدف المديونية هو للتأكد من الخطر التمويلي الإضافي الذي يتحمله المساهمون والنتائج عن استعمال الديون في هيكل تمويل الشركة، ويقاس من خلال التغيير بالإرباح بالسهم والذي يظهر وضع المديونية هو القوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة حول عملياتها وأرباحها وانجازتها ومن خلال الربط بينهما. أجابت فئات العينة أن أهم المصادر التي تساعد على التنبؤ بمحور المديونية هي المعلومات الصادرة عن القوائم المالية و تقرير مجلس الإدارة وغيرها من المصادر المهمة ويفسر ذلك بما يمكنها هذه المصادر من التنبؤ وإبراز الالتزامات قصيرة وطويلة الأجل ونسبها إلى الموجودات القصيرة والطويلة الأجل أيضا مما يعطي مدلولات حول وضع الشركة ومديونيتها ومركزها المالي خصوصا أن الأساليب والإجراءات التي تستخدم للتنبؤ بهذا المحور من نسب مالية ومؤشرات وإجراءات ومقارنات راسية وأفقية وغيرها هو من مصدر القوائم المالية بأنواعها خصوصا إذا تراكمت هذه القوائم بتقرير مجلس الإدارة الذي يبرهن على صحة ما جاء بهذه القوائم.

أما درجة الموثوقية لمصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي، فقد تم استخراج الأعداد، والمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لدرجة موثوقية مصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4.8).

#### الجدول رقم (4.8)

الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لدرجة موثوقية أهم مصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دبلوم فما دون	66	3.35	0.49
بكالوريوس	283	3.50	0.35
ماجستير على الأقل	66	3.55	0.39

وكما يظهر من النتائج إن حملة درجة الماجستير على الأقل يعتمدون على مصادر البيانات بشكل أكبر في استخراج واستخدام التحليل المالي بمتوسط حسابي 3.55 يليها حاملي درجة البكالوريوس بمتوسط حسابي 3.50 أما حملة درجة الدبلوم فما دون يعتمدون على مصادر البيانات بشكل متوسط وهذا يعود إلى أن قلة التأهيل العلمي وقلة المعرفة الكبيرة في إمكانية استغلال هذه المصادر لاستخراج معلومات يؤثر في أهميتها للمستخدم.

وهذا ما أشار إليه (Max and Dolly, 2006) بان "التأهيل العلمي والعملية المطلوبين أضحي أعمق بكثير مما كان عليه سابقا وان المحلل المالي اليوم أضحي بحاجة إلى تكوين ذاتي عالي ومتنوع ومواكب لتطورات العصر".

### ثالثاً: - العوامل المؤثرة في بناء الثقة بالبيانات من قبل الفئات المختلفة

تناول الجزء الثاني من الاستبانة العوامل المؤثرة في بناء الثقة بالبيانات من قبل الفئات المختلفة والتي تختبر ما إذا كان أفراد عينة الدراسة متخذي القرار الاقتصادي ( المستثمرون والإدارة والمقرض المؤسسي ) يتأثرون بأسس بناء الثقة التالية (سمعة الوحدة الاقتصادية و ما يعرف عنها بالسوق ، رأي المدقق، نوع النشاط و القطاع الذي تعمل به الوحدة الاقتصادية ، حجم الوحدة الاقتصادية ( الشركة ) ، سمعة المدقق، تاريخ إنشاء الوحدة الاقتصادية وعمره ا السوق، مالكي الوحدة الاقتصادية، قرارات الوحدة الاقتصادية وخطتها، السياسات والطرق المحاسبية ف ي الوحدة الاقتصادية (المخزون، الاستهلاك...) والتي تؤثر بثقتهم بهذه المصادر عند قيامهم بالتحليل المالي الكمي والنوعي لاتخاذ قراراتهم الادارية.

ولقد تم تفريغ النتائج التي توصلنا إليها في هذا الجزء وللإجابة استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمستوى أسس بناء الثقة في مصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4.9).

#### جدول رقم (4.9)

الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى أسس بناء الثقة في البيانات من وجهة نظر أفراد العينة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغير
0.47	3.69	427	مستوى الأسس

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق تأكيد أفراد العينة عن مستوى أسس بناء الثقة في البيانات كانت عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة على الدرجة الكلية (3.69) وهو أعلى من 3.5. وكانت نتائج الأهمية النسبية للأسس كما بالجدول التالي رقم (4.10).

#### جدول رقم (4.10)

الأهمية النسبية لأسس بناء الثقة بالبيانات

الانحراف	المتوسط	العدد	الفقرة
0.850	4.29	427	1- سمعة الوحدة الاقتصادية و ما يعرف عنها بالسوق
0.843	4.07	427	2- رأي المدقق
0.969	4.05	427	3- نوع النشاط و القطاع الذي تعمل به الوحدة الاقتصادية
0.892	3.94	427	4- حجم الوحدة الاقتصادية ( الشركة )
0.836	3.69	427	5- سمعة المدقق
1.095	3.60	427	6- تاريخ إنشاء الوحدة الاقتصادية وعمره ا السوق
1.096	3.32	427	7- مالكي الوحدة الاقتصادية
1.192	3.28	427	8- قرارات الوحدة الاقتصادية وخطتها
1.213	2.93	427	9- السياسات والطرق المحاسبية في الوحدة الاقتصادية (المخزون، الاستهلاك...)

وكما نلاحظ من جدول الأهمية النسبية للمصادر رقم ( 4.10) وانسجاما مع ما ورد بالجدول ( 3.3) حول اعتبار المتوسط الحسابي على درجة عالية إذا كان أعلى من درجة 3.5 واعتباره على درجة متوسطة إذا كان بين درجة ( 2.5-3.5) واعتبارها قليلة إذا كان اقل من درجة ( 2.5) وهو ما يعتمد نتائجه في التحليل اما الانحراف المعياري فهو ليظهر درجة التشتت و قيمة البعد عن الوسط الحسابي المذكور وهذا ما ورد شرحه بمنهجية البحث. ( الهيئي 2004)

فقد اعتبر أفراد العينة أن

1- أسس بناء الثقة الستة الأولى على درجة عالية من الأهمية لدى اعتمادهم مصادر البيانات المختلفة عند اتخاذهم القرار في الأسس التالية (سمعة الوحدة الاقتصادية و ما يعرف عنها بالسوق، رأي المدقق، نوع النشاط و القطاع الذي تعمل به الوحدة الاقتصادية، حجم الوحدة الاقتصادية ( الشركة)، سمعة المدقق، تاريخ إنشاء الوحدة الاقتصادية وعمره ا السوق) اذ بلغ متوسطها الحسابي ( 4.26، 4.07، 4.05، 3.94، 3.69، 3.60) على التوالي اذ أن جميعها أعلى من 3.5 .

2- واعتبار أفراد العينة بالدراسة أسس بناء الثقة الأخرى متوسطة الأهمية لدى اعتمادهم مصادر البيانات المختلفة عند اتخاذهم القرار في الأسس الأخرى التالية (مالكي الوحدة الاقتصادية، قرارات الوحدة الاقتصادية وخططها، السياسات والطرق المحاسبية في الوحدة الاقتصادية (المخزون، الاستهلاك...)) اذ بلغ متوسطها الحسابي ( 3.32، 3.28، 2.93) على التوالي اذ أنها تقع بين درجة (2.5-3.5).

ولقد تم تفريغ النتائج التي توصلنا إليها في هذا الجزء فاستخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمستوى أسس بناء الثقة في مصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة، تعزى لمتغير الفئة وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4.11).

#### جدول رقم ( 4.11)

الأعداد ، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في أسس بناء الثقة في البيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الفئة

الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مستثمر	112	3.5100	0.531
الإدارة	259	3.6396	0.457
مقرض م	56	3.7401	0.436

بلغت درجة الثقة بعوامل بناء الثقة المذكورة لمجموعة البنود ككل والواردة في الجدول أعلاه (3.69) وتعتبر بأنها مهمة .

كما يتضح من الجدول أعلاه:

1- اعتبرت الفئات ( المقرض المؤسسي و الإدارة والمستثمر ) هذه الأسس على درجة عالية من الأهمية بمتوسط حسابي ( 3.74، 3.63، 3.50) على التوالي فهي أعلى من الدرجة 3.5 . ويعود هذا إلى أن:

1- سمعة الوحدة الاقتصادية وتاريخها السوقي له مدلولات عميقة للثقة بالمنشأة وبياناتها والاعتماد عليها بالتحفظات. حيث تدل على سجلها في مقابلة التزاماتها المالية و التعاقدية، واية دعاوى قضائية رفعت ضدها.

2- رأي المدقق و التقرير النشاط فعادةي التحليل المالي درجة عالية من الثقة بهذه البيانات، وخصوصا عند خلوه من التحفظات .

3- أما بالنسبة لقطاع النشاط فعادة ما تهتم الفئات المستهدفة ببحث مستقبل الصناعة التي تعمل الوحدة الاقتصادية بها. ولتقييم قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح وفرصها في استعادة أموالها، وحالتها التجارية ومناخها الاقتصادي وكبر حجمها.

وهذا ما انسجم مع دراسة معلا و ظاهر حيث برز فيها" إن قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف لا يتم اتخاذها بصورة عشوائية بل إن الإدارة في تلك المصارف تعتمد على مجموعة من المعايير التسويقية والتجارية و أهمها ( السمعة التجارية للعميل، تنوع أعمال وأنشطة العميل، حجم الوحدة وغيرها من المعايير " والإدارة باتخاذها هذه المعايير إنما تحاول توخي جانب الحيطة والحذر في تقييم أهلية العملاء للحصول على تلك التسهيلات " ( معلا و ظاهر 1999 )

و اتفق مع مسودة بان جميع العوامل المدرجة لاحقا تؤثر على موثوقية ومصداقية القوائم المالية وهذه العوامل هي ( سمعة إدارة الشركة، حجم الشركة، سمعة المدقق، السياسات والمبادئ المحاسبية ) (مسودة ، 1993)

لذا نلاحظ أهمية هذه المصادر من اجل معرفة مستقبل و استمرارية الشركة وقوتها الاقتصادية وبالتالي سيكون القرار الاقتصادي مرتكزا على الأسس السليمة بالإضافة لحجم الوحدة الاقتصادية وسمعة المدقق و تاريخ إنشاء الوحدة الاقتصادية وعمره ا السوقي أما فيما يتعلق بالسياسات المحاسبية للمنشأة للشركة موضع القرار فدللت النتائج كما تلاحظون أنها جاءت بالمرتبة الأخيرة التي يحرص الفئات بالحصول عليها ورأيهم في ذلك بأنه إذا تضمنت القوائم المالية كل المعلومات التي يحتاجونها، فإنها سترد في هذه القوائم تلقائيا.

كما تم تفرغ النتائج التي توصلنا إليها في هذا الجزء فاستخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمستوى أسس بناء الثقة في مصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة، تعزى لمتغير الهدف من إجراء التحليل وذلك كما هو واضح في الجدول رقم ( 4.12)

#### جدول رقم ( 4.12 )

الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في أسس بناء الثقة في البيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الهدف من التحليل

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الفئة
0.4889	3.7295	297	الربحية
0.4244	3.5388	53	السيولة
0.3895	3.5591	62	المديونية

كما يتضح من الجدول اعلاه :

1- اعتبرت الفئات (الإدارة والمقرض المؤسسي والمحلل المالي ) هذه الأسس على درجة كبيرة من الأهمية لعمل التحليل المالي المتعلق بالربحية و السيولة والمديونية فهي أعلى من الدرجة 3.5 .

ويعزى هذا إلى:

إن الهدف الأساسي في المنشأة هو تعظيم قيمتها أي( تعظيم ثروة المساهمين ) وبالتالي إن أي قرار تمويلي أو استثماري أو تشغيلي يجب أن يحافظ على الأقل على القيمة الحالية للشركة فكلما استطاعت المنشأة أن ترفع العائد على استثماراتها، مع ثبات الأشياء الأخرى ازدادت قيمة المنشأة. وكلما استطاعت المنشأة أن تخفض من تكلفة رأس المال مع ثبات الأشياء الأخرى ازدادت قيمة الشركة. ويعتبر هذا الاختيار مهم جدا لما له من اثر على كل من ربحية وسيولة المنشأة بالشكل الأكبر في الوحدة الاقتصادية يليها محاور الأداء والاستمرارية والمديونية.

كما إن عدد المجيبين حول محور الاهتمام كانوا 297 فردا ممن أجابوا باهتمامهم بالدرجة الأولى بمحور الربحية وهم النسبة الأكبر. وهم يعتقدون أن لسمعة المنشأة وشخصيتها وقطاعها النشاطي يوفر أدلة على قدرة المنشأة في توفير السيولة اللازمة وتسديد ديونها ويظهر مكانتها المالية في جني الأرباح والأصول المتاحة لها لتسديد الائتمانات الممنوح لها.

ولقد تم تفريغ النتائج التي توصلنا إليها في هذا الجزء فاستخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمستوى أسس بناء الثقة في مصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة، تعزى لمتغير المؤهل العلمي وذلك كما هو واضح في الجدول رقم(4.13)

#### الجدول رقم (4.13)

الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات الفتي مصادر أسس بناء الثقة في مصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الفئة
0.54	3.54	66	دبلوم فما دون
0.46	3.72	283	بكالوريوس
0.43	3.76	66	ماجستير على الأقل

يتضح من الجدول اعلاه:

1- اعتبرت الفئات (الإدارة والمقرض المؤسسي والمحلل المالي) أسس بناء الثقة على درجة عالية من الأهمية للتنبؤ عند حاملي المؤهلات العلمية جميعا بمتوسط حسابي (3.54، 3.72، 3.76) على التوالي فهي أعلى من الدرجة 3.5. وهذا يؤكد أن المدراء على اختلاف مؤهلاتهم المالي من هذه العوامل في الثقة بمصادر البيانات التي تستخدم لعمل التحليل المالي.

**رابعاً- مدى استخدام أدوات وأساليب التحليل المالي من قبل الفئات المختلفة والاختلاف والتشابه فيها**  
تناول الجزء الثاني من الاستبانة الفرضية الثالثة والتي تختبر ما إذا كان أفراد عينة الالمالي مني القرار الاقتصادي (المستثمرون والإدارة والمقرض المؤسسي) يستخدمون الوسائل والأساليب المتاحة (النسب المالية، الإجراءات التحليلية، الأساليب التنبؤية، أسلوب التحليل المحاسبي) لاتخاذ قراراتهم الإدارية، من وجهة نظر كل من أفراد العينة حسب المتغيرات المستقلة المذكورة أعلاه.  
أما الأهمية النسبية التي أظهرتها النتائج والتي تبين مدى استخدام أدوات وأساليب التحليل المالي من قبل الفئات المختلفة لاتخاذ القرارات كانت كما يلي في الجدول (4.14)

#### جدول رقم (4.14)

الأهمية النسبية لمدى استخدام أهم الأدوات والمؤشرات والأساليب التحليلية من قبل الفئات المختلفة لاتخاذ القرارات من وجهة نظر أفراد العينة مرتبة حسب الأهمية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الطرق والأساليب
0.67	4.05	النسب المالية
0.71	3.71	الإجراءات التحليلية
0.61	3.44	الأساليب التنبؤية
1.05	3.26	أسلوب التحليل المحاسبي

وكما نلاحظ من جدول الأهمية النسبية للمصادر رقم (4.21) وانسجاماً مع ما ورد بالجدول (3.3) حول اعتبار المتوسط الحسابي على درجة عالية إذا كان أعلى من درجة 3.5 واعتباره على درجة متوسطة إذا كان بين درجة (2.5-3.5) واعتبارها قليلة إذا كان أقل من درجة (2.5) وهو ما يعتمد نتائجه في التحليل أما الانحراف المعياري فهو ليظهر درجة التشتت وقيمة البعد عن الوسط الحسابي المذكور وهذا ما ورد شرحه بمنهجية البحث.الهيبي (2004)

وقد ظهر من الجدول 4.14 ما يلي :

1- ان أهم طرق وأساليب التنبؤات المتاحة من وجهة نظر أفراد العينة مرتبة حسب الأهمية، وقد جاء في مقدمتها النسب المالية بمتوسط حسابي 4.05 فالإجراءات التحليلية بمتوسط حسابي 3.71 حيث كانت درجة استخدامها عالية .

2-ان درجة استخدام الأساليب الأخرى متوسطة و بمتوسط حسابي 3.44 والتحليل المحاسبي بمتوسط حسابي 3.26 .

كما تم تفرغ النتائج التي توصلنا إليها في هذا الجزء فاستخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لدرجة الأهمية النسبية لمدى استخدام الأساليب والأدوات التنبؤية من وجهة نظر أفراد العينة، تعزى لمتغير الفئة وذلك كما هو واضح في الجدول رقم(4.15)

#### جدول رقم ( 4.15 )

الأعداد ، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في اساليب وادوات التحليل من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الفئة

الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مستثمر	112	3.69	0.63
الإدارة	259	3.66	0.49
مقرض م	56	3.84	0.40

بلغت درجة الثقة بعوامل بناء الثقة المذكورة لمجموعة البنود ككل والواردة في الجدول أعلاه (3.69) وتعتبر بأنها مهمة .  
ويتضح من الجدول ما يلي :

1-اعتبرت الفئات (المقرض المؤسسي، المستثمر ، الإدارة ) طرق واساليب التنبؤات المالية على درجة عالية من الأهمية بمتوسط حسابي (3.84، 3.69، 3.66) على التوالي.  
وهذا لأن جميع الاساليب المستخدمة في التحليل المالي مهمة على حد سواء وحسب الغرض من التحليل ولا يمكن الاسغناء عن أي منها .

وهذا ما اتفق مع الطراونة ومعاينة اذ اشاروا الى ان النسب المالية من اهم ادوات التحليل المالي واكثرها شيوعا وتبع اهميتها من كونها اكثر قدرة من القيم المطلقة في التعبير عن حقيقة اوضاع المنشأة والاسهام الفعال في ترشيد القرارات " ( الطراونة ومعاينة، 1997 )

اما معلا وظاهر فقالا "ان النسب المالية ليست هدفا بذاتها بقدر ما هي مؤشرات كمية يسترشد بها المحلل المالي في تحقيق اهدافه ". ( معلا وظاهر 1999 )

واضاف اليهم Braithwaite and Mashits موضحا "ان النسب المالية والمحاسبية تساعد في الوصول الى حالة توازن بين العوامل المالية والانتاجية المختلفة اذ من الصعب الموازنة بين سائر العوامل دون استخدام النسب " ( Braithwaite and Mashits,1996 )

واشار الحسني " انه لا يؤيد ما ذهب اليه بعض الباحثين من ان خبرة المحلل المالي هي المحدد الوحيد لاختيار اية نسبة مالية ذلك ان هناك عدة محددات لاختيار نسبة معينة دون غيرها " ( الحسني، 1995 )

كما اتفقت مع قريطم حول "ان اسلوب المقارنات الراسي يهتم بمقارنة الجزئيات بعضها ببعض وبمقارنة كل مجموعة جزئية بالكل حيث تعتبر القائمة المالية ذاتها يمكن من التوصل الىالنتائج التي ترشد

المتبنيء المالي وتساعده في تكوين رأيه الخاص اذا ما قورنت المنشأة بمنشأة مماثلة تعمل بنفس النشاط وبنفس التاريخ او اذا ما قورنت الشركة بنفسها في سنين اخرى " (قريطم ،2000)

واكد ظاهر قائلا " ان اهم الاساليب التنبئية هو التحليل الراسي حيث ان اهميته ازدادت في العصر الحاضر بعد ان اصبح وسيلة لقياس خسارة المعلومات المترتبة على دمج مفردات التقارير المالية المنشورة " ( ظاهر، 1999 )

كما تم تفريغ النتائج التي توصلنا اليها في هذ الجزء فاستخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لدرجة الاهمية النسبية مدى استخدام الاساليب والادوات التنبئية من وجهة نظر أفراد العينة، تعزى لمتغير الهدف وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4.16)

#### جدول رقم ( 4.16 )

الأعداد ، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في طرق وأساليب التنبؤات المتاحة من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الهدف

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الفئة
0.58	3.66	297	الربحية
031	3.78	53	السيولة
037	3.67	62	المديونية

-اعتبرت الفئات ( الادارة والمقرض المؤسسي والمستثمر ) طرق واساليب التحليل المالي على درجة عالية من الاهمية عند التحليل لغرض الربحية والسيولة والمديونية . وهذا بسبب زيادة الاهتمام بالتحليل المالي باعتباره اداة لخدمة الادارة وبناء عليه ان الاساليب المستخدمة وطرق التحليل المالي تشكل منظومة متكاملة من العلاقات البنينة التي لا يمكن الفصل بينهما عند اجراء دراسة شاملة الابعاد متعددة الاغراض كما تم تفريغ النتائج التي توصلنا اليها في هذ الجزء فاستخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لدرجة الاهمية النسبية مدى استخدام الاساليب والادوات التنبئية من وجهة نظر أفراد العينة، تعزى لمتغير المؤهل العلمي وذلك كما هو واضح في الجدول رقم(4.17)

#### الجدول رقم (4.17)

الأعداد ، والمتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية في طرق وأساليب التحليل المتاحة من وجهة نظرا فراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الفئة
0.60	3.50	66	دبلوم فما دون
0.51	3.72	283	بكالوريوس
0.47	3.81	66	ماجستير على الأقل

-اعتبرت الفئات ( المستثمر ، الادارة والمقرض المؤسسي ) طرق واساليب التنبؤات المالية على درجة عالية من الاهمية عند التحليل لدى حملة المؤهلات العلمية ابتداء من حملة درجة الماجستير فاعلى ، ثم حملة درجة البكالوريوس ثم حملة درجة الدبلوم فما دون حسابي ( 3.50 ، 3.72 ، 3.81 ) على التوالي وهذا لان متخذي القرار على اختلاف مؤهلاتهم يدركون مدى اهمية استخدام هذه الاساليب والادوات والمعايير والمؤشرات عند اجراء التحليل لاتخاذ القرار .

## خامسا: - مدى درجة الانتظام بتطبيق الأساليب عند القيام بالتنبؤات المالية لاتخاذ القرارات

تناول الجزء الثاني من الاستبانة الفرضية الرابعة: والتي تختبر ما اذا كان أفراد عينة الدراسة متخذي القرار الاداري ( المستثمرون والادارة والمقرض المؤسسي ) ينتظمون باستخدام الاساليب عند القيام بالتحليل المالي لاتخاذ قراراتهم الادارية .

وللإجابة عن السؤال السابق استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لدرجة الانتظام بتطبيق الأساليب عند القيام بالتحليل من وجهة نظر أفراد العينة وذلك كما هو واضح في الجدول رقم(4.18).

### جدول رقم (4.18)

الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة الانتظام بتطبيق الأساليب عند القيام بالتحليل المالي لاتخاذ القرارات من وجهة نظر أفراد العينة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغير
0.47	2.58	427	درجة الانتظام

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق إن درجة الانتظام بتطبيق الأساليب عند القيام بالتنبؤات كانت متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة على الدرجة الكلية (2.58).

وكما نلاحظ من جدول الأهمية النسبية للمصادر اللاحق رقم ( 4.28 ) وانسجاما مع ما ورد بالجدول ( 3.3 ) حول اعتبار المتوسط الحسابي على درجة عالية اذا كان اعلى من درجة 3.5 واعتباره على درجة متوسطة اذا كان بين درجة ( 2.5-3.5 ) واعتبارها قليلة اذا كان اقل من درجة ( 2.5 ) وهو ما يعتمد نتائجه في التحليل الاحصائي اما الانحراف المعياري فهو ليظهر درجة التشتت و قيمة البعد عن الوسط الحسابي المذكور وهذا ما سبق شرحه بمنهجية البحث. (الهيبي، 2004)

### جدول رقم ( 4.19 )

الأهمية النسبية لدرجة الانتظام بتطبيق الأساليب عند القيام بالتحليل المالي لاتخاذ القرارات

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الانتظام بأسلوب
1.299	3.31	427	قرارات بعد عمل جدوى دراسية للمشروع
1.033	3.10	427	الاستعانة بالمعلومات من مختص يعمل داخل الوحدة الاقتصادية
1.126	3.10	427	مقارنة المؤشرات المالية عبر السنوات
1.003	3.06	427	الحصول على معلومات هامة من إدارة الشركة لاتخاذ قراري
0.999	2.41	427	إهمال نسب و مؤشرات نسب الأداء والنشاط
1.024	2.38	427	قرارات مالية بدون دراسة نتيجة أعمال الشركة
1.076	2.35	427	إهمال نسب و مؤشرات المديونية
1.119	2.34	427	قرارات استثمارية بدون تحليلات مالية
1.081	2.33	427	إهمال نسب و مؤشرات السيولة
0.999	2.26	427	تجاهل مصادر التمويل للشركة لنشاطاتها فيما إذا كان ذاتيا أو خارجيا
0.984	2.18	427	إهمال البيانات العامة التي استخرجها من المحيط الخارجي
1.003	2.17	427	إهمال نسب و مؤشرات الربحية

فقد ظهر ان

1-1 الانتظام بتطبيق الاساليب التالية (قرارات بعد عمل دراسة جدوى للمشروع ، الاستعانة بالمعلومات من مختص يعمل داخل الوحدة ، مقارنة المؤشرات المالية عبر السنوات ، والحصول على معلومات هامة من ادارة الشركة )على درجة متوسطة اذ بلغ متوسطها الحسابي ( 3.06 ، 3.10 ، 3.10 ، 3.31 )على التوالي .

2- الانتظام بتطبيق الاساليب كانت قليلة للاساليب التالية (إهمال نسب و مؤشرات نسب الأداء والنشاط ، قرارات مالية بدون دراسة نتيجة أعمال الشركة، إهمال نسب و مؤشرات المديونية ، قرارات استثمارية بدون تحليلات مالية ، إهمال نسب ومؤشرات السيولة ، تجاهل مصادر التمويل للشركة لنشاطاتها فيما إذا كان ذاتيا أو خارجيا ، إهمال البيانات العامة التي استخرجها من المحيط الخارجي ، إهمال نسب و مؤشرات الربحية)اذ بلغ متوسطها الحسابي ( 2.17 ، 2.18 ) على التوالي

كما تم تفرغ النتائج التي توصلنا اليها في هذا الجزء فاستخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمستوى اسس بناء الثقة في مصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة، تعزى لمتغير الفئة وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4.20).

#### (جدول رقم 4.20)

الأعداد ، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفروق في درجة الانتظام بتطبيق الأساليب عند القيام بالتحليل المالي من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الفئة

الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مستثمر	112	2.700	0.61
الادارة	259	2.55	0.37
مقرض مؤسسي	56	2.46	0.52

وهذا يدل على ان القرار الاداري لا يمكن ان يكون ارتجاليا بل تعنى عملية القرار بالحصول على الاموال بالشكل الامثل واستثمار هذه الاموال بكفاءة بما يكفل تعظيم القيمة السوقية للشركة او تعظيم ثروة المساهمين وبالتالي المساهمة في تحقيق الهدف الاسمي وهو البقاء والنمو والاستمرار وهذا لاينجح بدون الاستعانة والانتظام باستخدام الاساليب التحليلية الملائمة للغرض وعدم الاهمال باستخدام أي منها .

كما تم تفرغ النتائج التي توصلنا اليها في هذا الجزء فاستخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لدرجة الانتظام بتطبيق الأساليب عند القيام بالتنبؤات من وجهة نظر أفراد العينة، تعزى لمتغير الهدف من التحليل وذلك كما هو واضح في الجدول رقم(4.20)

#### جدول رقم (4.20)

الأعداد ، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في درجة الانتظام بتطبيق الأساليب عند القيام بالنتبؤات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الهدف من التحليل

الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الربحية	297	2.61	0.51
السيولة	53	2.48	0.42
المديونية	62	2.53	0.31

-انتظمت الفئات ( الإدارة والمقرض المؤسسي والمحلل المالي ) بتطبيق الاساليب عند القيام بالتحليل المالي بدرجة متوسطة عند التنبؤ بالاهداف التالية ( الربحية ، السيولة ، المديونية ) اذ بلغ المتوسط الحسابي ( 2.61 ، 2.53 ، 2.48 ). وهذا يؤكد ان الانتظام باسخدام اساليب التحليل المالي وعدم الاهمال فيها يساعد بشكل كبير في اتخاذ القرار حول الهدف المنوي التأكد منه سواء ربحية او سيولة او مديونية المنشأة .

#### سادسا :- المعوقات التي تحد من الاستفادة من التنبؤات المالية في اتخاذ القرار والاعتماد عليها

تناول الجزء الثاني من الاستبانة الفرضية الخامسة والتي تختبر ما اذا كان أفراد عينة الدراسة متخذي القرار الاقتصادي ( المستثمرون والإدارة والمقرض المؤسسي ) يعتقدون بوجود بعض المعوقات التي تمنعهم من استخدام التحليل المالي عند اتخاذ قراراتهم الإدارية .  
وللإجابة عليه استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لدرجة المعوقات التي تحد من استخدام اساليب التحليل المالي من وجهة نظر أفراد العينة وذلك كما هو واضح في الجدول رقم ( 4.21 ) .

#### جدول رقم (4.21)

الاعداد ، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة المعوقات التي تحد من استخدام اساليب التحليل المالي من وجهة نظر افراد العينة

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المعوقات	427	3.34	0.605

تشير المعطيات الواردة في الجدول السابق ان درجة المعوقات التي تحد من استخدام التنبؤات المالية كانت متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المعوقات على الدرجة الكلية (3.34) . وكانت الأهمية النسبية التي أظهرتها النتائج والتي تبين درجة الأهمية لكل معيق من المعوقات في الجدول (4.22) كما يلي:

#### جدول رقم (4.22)

الأهمية النسبية للمعوقات التي تحد من الاستفادة من اساليب التحليل المالي في اتخاذ القرار والاعتماد عليها

الانحراف	المتوسط	العدد	الفقرة	
0.926	4.24	427	عدم الإفصاح الكافي للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار	1
1.274	3.63	427	عدم بناء التحليل المالي على معلومات حقيقية	2
1.086	3.51	427	لا يوجد أساس واضح يعتمد عليه في البيئة الفلسطينية لعمل دراسات التحليل المالي	3
1.096	3.46	427	لا تنشر التقارير بالوقت المناسب	4
1.206	3.17	427	كلفة إعداد البيانات المالية	5
1.296	2.76	427	مخالفة الواقع لنتائج التحليل المالي	6
1.329	2.62	427	المصادر الأخرى المعتمد عليها في اتخاذ القرار لا علاقة لها بالتحليل المالي	7

وكما يظهر من الجدول فان :

1 - اعتبرت الفئات ( الإدارة والمقرض المؤسسي والمحلل المالي ) المعوقات التي تحد من الاستفادة من اساليب التحليل المالي بدرجة عالية هي ( عدم الإفصاح الكافي للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار، لا تبنى التحليلات المالية على معلومات حقيقية، لا يوجد أساس واضح يعتمد عليه في البيئة الفلسطينية لعمل دراسات للتحليل المالي ) (اذ بلغ المتوسط الحسابي (4.24، 3.63، 3.51) على التوالي .

2 - اعتبرت الفئات ( الإدارة والمقرض المؤسسي والمحلل المالي ) المعوقات التي تحد من الاستفادة من التنبؤات المالية بدرجة متوسطة عند القيام بالتحليل هي ( لا تنشر التقارير بالوقت المناسب ، كلفة إعداد البيانات المالية، مخالفة الواقع للتحليل المالي ، المصادر الأخرى التي اعتمد عليها لا علاقة لها بالتحليلات المالية) (اذ بلغ المتوسط الحسابي (3.46، 3.17، 2.76، 2.62) .

كما تم تفرغ النتائج التي توصلنا اليها في هذا الجزء فاستخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للمعوقات التي تحد من الاستفادة من اساليب التحليل المالي في اتخاذ القرار والاعتماد عليها من وجهة نظر أفراد العينة، تعزى لمتغير الفئة وذلك كما هو واضح في الجدول

رقم (4.23)

#### جدول رقم (4.23)

الأعداد ، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفروق في المعوقات التي تحد من الاستفادة من التحليل المالي

في اتخاذ القرار والاعتماد عليهما من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الفئة

الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مستثمر	112	3.34	0.69
الإدارة	259	3.36	0.57
مقرض م	56	3.21	0.51

وكما يظهر من الجدول فان :

1- اكدت فئات (المستثمر والادارة و المقرض المؤسسي ) ان هناك معيقات تحد من الاستفادة من التنبؤات المالية بدرجة متوسطة اذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفئات (3.21، 3.34، 3.36) على التوالي

كما تم تفرغ النتائج التي توصلنا اليها في هذ الجزء فاستخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للمعوقات التي تحد من الاستفادة من اساليب التحليل المالي المالي في اتخاذ القرار والاعتماد عليها من وجهة نظر أفراد العينة، تعزى لمتغير الهدف من التحليل وذلك كما هو واضح في الجدول رقم(4.24)

#### جدول رقم (4.24)

الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في المعوقات التي تحد من استخدام اساليب التحليل المالي من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الهدف من التحليل

الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الربحية	297	3.42	0.64
السيولة	53	3.07	0.45
المديونية	62	3.20	0.38

1- اكدت فئات (المستثمر، الادارة و المقرض المؤسسي ) ان هناك معيقات تحد من الاستفادة من اساليب التحليل المالي ، بدرجة متوسطة عند التنبؤ ب( الربحية ، المديونية واخيرا السيولة ) حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه المحاور ( 3.07، 3.20، 3.42) على التوالي .

كما تم تفرغ النتائج التي توصلنا اليها في هذ الجزء فاستخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للمعوقات التي تحد من الاستفادة من اساليب التحليل المالي في اتخاذ القرار والاعتماد عليها من وجهة نظر أفراد العينة، تعزى لمتغير المؤهل العلمي وذلك كما هو واضح في الجدول رقم(4.25)

#### الجدول رقم (4.25)

الأعداد ، والمتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية في طرق وأساليب التحليل المالي من وجهة نظرا فراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دبلوم فما دون	66	3.19	0.45
بكالوريوس	283	3.39	0.61
ماجستير على الاقل	66	3.33	0.67

اكدت فئات (المستثمر، الادارة و المقرض المؤسسي ) ان هناك معيقات تحد من الاستفادة من التنبؤات المالية بدرجة متوسطة عند حاملي المؤهلات العلمية اذ بلغ المتوسط الحسابي ( 3.19، 3.33، 3.39)

وفيما يلي تفسيراً لهذه النتيجة :

1-حاز بند عدم الإفصاح الكافي للمعلومات المحاسبية على الدرجة الاولى كعميق للاستفادة من التحليل المالي حيث فكما ظهر ان أفراد عينة الدراسة يدركون أهمية التحليل المالي في ترشيد قراراتهم لكنهم متأكدون ان معظم البيانات المالية الظاهرة لهم في القوائم المالية لا تكفي ولا يتم إظهارها بالشكل الكامل ويمكن ان يكون لعدة أسباب مثل وضع الوحدات الاقتصادية الضريبي وأسواق المنافسة المحيطة، وغيرها من أسباب.

وهذا ما اتفق مع Thomas and Jonson" اذ اشار الى ان وجهت للقوائم المالية العديد من الانتقادات واغلبها تتعلق بمشاكل القياس المحاسبي ومشاكل الإفصاح المحاسبي التي ينعكس اثرها الفعال على التحليل المالي " (Thomas and Jonson, 1991)

واكد على ذلك Scott اذ بين انه يجب توخي الإفصاح الكامل في عرض المعلومات في القوائم المالية وعدم الدمج الا في حدود مبدأ الهمة النسبية للعنصر ، اذ لا بد ان يراعي عند الدمج الاسترشاد بالمبادئ والقواعد العلمية لعملية الدمج باعتبارها مرحلة هامة من مراحل عملية القياس" (Scott,2003)

اما يوسف فقال" المطلوب عند الإفصاح المالي عرض كل الحقائق وتوضيحها بكل دقة وموضوعية مهما ترتب عليها ، تحقيقاً للتوصل السليم والملائم والوافي " (يوسف،1993)

2-حاز بند عدم بناء التحليل المالي على معلومات حقيقية على الدرجة الثانية كمسبب لعدم الاستفادة من استخدام اساليب التحليل المالي فكما ظهر ان أفراد عينة الدراسة يدركون أهمية التحليل المالي في ترشيد قراراتهم لكنهم يعتقدون ان معظم البيانات المالية الظاهرة لهم في القوائم المالية يتم إعدادها بطريقة معينة ولا تعكس الصورة الصحيحة عن وضع المنشأة والهدف المتنبأ به ولذلك هم لا يقومون بالاعتماد عليها دائماً.

وهذا ما اتفق مع مطر اذ قال ان هذه القوائم المالية لا تظهر بعض الحقائق مثل الاصول المعنوية للوحدة الا استثناءاً رغم أهمية هذه الموارد ، كما لا تظهر بهذه القوائم الاعباء الاجتماعية والمنافع الاجتماعية وبالتالي لا تظهر دور وانجازاتها في خدمة المجتمع او الاضرار به . ( مطر،2001)

و اشار, Penn الى " ان الميزانية تعكس حالة المنشأة في لحظة سكون افتراضية ولا تأخذ في الحسبان العمليات السابقة واللاحقة لهذه اللحظة. ( Penn,1999 )

3-حاز بند عدم وجود أساس واضح يعتمد عليه في البيئة الفلسطينية لعمل دراسات للتنبؤات، على درجة من الأهمية أيضاً وهذا نظراً لعدم وجود دولة فلسطينية او هيئة محاسبية رسمية تقوم على وضع المعايير المحاسبية التي تتلاءم وواقع البيئة الفلسطينية وتقوم بمراقبة هذه المنشآت كما يجب وبالشكل المطبق عالمياً.

وهذا ما اتفق مع مصيص بان التقارير السنوية بصفتها الحالية لا توفر احتياج المستثمر المؤسسي من المعلومات ويمكن تفسير تدني الافصاح بسبب قصور المتطلبات القانونية " (مصيص، 1994)

4-إن عدم نشر التقارير بالوقت المناسب كان من المعوقات المتوسطة الأهمية ان متخذ القرار يحتاج للمعلومات التي يريدها وترد في القوائم المالية في الوقت الملائم والمناسب والذي حدده القانون بتقديم حسابات ختامية مدققة سنويا خلال الثلاثة شهور الأولى من السنة اللاحقة للسنة المالية المنتهية. وهذا ما اتفق مع دراسة العيسى من ان غالبية المشاركين متفقون على عدم نشر المعلومات التي تحتويها التقارير المحاسبية والتي تعمل على تلبية احتياجاتهم عند الحاجة لها ، فان هذه المعلومات يشوبها الغموض احيانا الامر الذي لا يمكن القاريء من تقييم اداء الشركة او اجراء المقارنات التي تمكنه من ترشيد قراراته . (العيسى، 1991)

5-ان كلفة إعداد البيانات المالية كان من المعوقات متوسطة الأهمية حيث اجمع بعض أفراد العينة إن ارتفاع كلفة اعد التحليل المالي للاستفادة منها أعلى من كلفة اتخاذ بعض القرارات المنوي اتخاذها وهذا ما يدفعهم لعدم استخدامها كونهم لا يستطيعون استخراجها بأنفسهم ولا بد لهم من الاستعانة بأحد المختصين لذلك، وهذا مكلف.

6-إن مخالفة الواقع لنتائج التحليل المالي كانت من المعوقات التي كانت بالمرتبة قبل الأخيرة والتي يعتقد أفراد العينة أن إعداد التحليل المالي يعطي نتائج قريبة من النتائج الحقيقية اذا ما تم ت بالشكل الصحيح لترشيد القرار وإذا بنيت على بيانات صحيحة.

وهذا يدل على ان المعوقات يمكنها توجيه متخذ القرار إلى قرار يختلف عما هو مطلوب و ويمكنها ان تغير من نتائج التحليل المالي السليم حول العديد من الاهداف مثل ( التأكد من الربحية، أو المديونية، أو وضع السيولة للوحدة الاقتصادية ) .

## سابعا : اختبار الفرضيات

### الاساليب الاحصائية للتحليل الاحصائي واختبار الفرضيات

تم اختبار تأثير ثلاثة متغيرات مستقلة على درجة دور التحليل المالي في اتخاذ القرار الاداري في وحدة الاعمال الفلسطيني منذ عام 1995-2005 ، والمتغيرات المستقلة هي :

اولا: الفئة المستهدفة: وتشمل فئة المستثمر ، الادارة ، المقرض المؤسسي .

ثانيا : الهدف من التحليل تشمل ثلاث اهداف وهي الربحية والسيولة والمديونية .

ثالثا : المؤهل العلمي وتم تقسيم هذا المتغير الى ثلاثة مستويات وهي :

\* المستوى الاول: حملة الدبلوم فما دون

\* المستوى الثاني: حملة درجة البكالوريوس

\* المستوى الثالث: حملة درجة الماجستير فاكثر

وقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الاحادي من اجل مقارنة المتوسطات حول درجة الموثوقية في مصادر البيانات المستخدمة في التحليل المالي وعوامل بناء الثقة فيها بالاضافة الى الاساليب المتبعة والطرق المستخدمة في ذلك والوقوف على درجة الانتظام بتطبيق تلك الاساليب واخيرا البحث عن المعينات التي تحد من استخدام اساليب التحليل المالي في اتخاذ القرار الاداري .

وقد تم فحص فرضيات الدراسة عند مستوى دالة احصائية (  $p \leq 0.05$  ) فاذا كانت المتوسطات متساوية فهذا يدل على عدم وجود اختلافات حول درجة الفرضية موضع الدراسة وفي هذه الحالة تكون قيمة الدالة الاحصائية اكبر من 0.05 ، اما اذا كانت المتوسطات غير متساوية فان ذلك يعني وجود اختلافات حول درجة الفرضية موضع الدراسة وفي هذه الحالة تكون قيمة الدالة الاحصائية اقل من 0.05 .

### اختبار فرضيات الدراسة

**1-الفرضية الاولى** لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند المستوى  $\alpha = 0.05$  حول درجة الموثوقية في مصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغيرالفئة ، هدف التحليل ،التأهيل العلمي وبالتالي ينبثق عنها ثلاث فرضيات هي

(1) لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند المستوى  $\alpha = 0.05$  حول درجة الموثوقية في مصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغيرالفئة ،

(one way analysis of variance) و للتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في درجة موثوقية أهم مصادر للبيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الفئة وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.26) .

## جدول رقم ( 4.26 )

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في درجة موثوقية مصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الفئة

الرقم	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
1	بين المجموعات	2	0877	.438	2.936	0.56
	داخل المجموعات	424	63.315	0.149		
	المجموع	426	64.192			

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حيث كانت الدلالة الإحصائية أكبر من

0.05 في درجة الموثوقية في مصادر للبيانات من وجهة نظر أفراد هذه العينة تعزى لمتغير الفئة.

وهذا يدل على أهمية هذه المصادر عند هذه الفئات لاستخدامها في إجراء التحليل المالي من خلال تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية والبيانات المحاسبية إلى معلومات تفيد في اتخاذ القرارات عند تنفيذ عملية التحليل والدراسة .

2 ( لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $\alpha = 0.05$  في درجة موثوقية أهم مصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الهدف من استخدام التحليل .

وللتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار تحليل التباين (one way analysis of variance)

الأحادي للفروق في درجة موثوقية أهم مصادر للبيانات من وجهة نظر أفراد العينة، تعزى لمتغير الهدف من استخدام التحليل، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.27).

جدول رقم (4.27)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في درجة موثوقية مصادر البيانات من one way analysis of variance وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الهدف من استخدام التحليل

الرقم	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
1	بين المجموعات	2	0.053	0.026	0.174	0.840
	داخل المجموعات	409	61.596	0.151		
	المجموع	411	61.649			

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى  $\alpha = 0.05$  في درجة

الموثوقية في مصادر للبيانات حيث كانت الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 من وجهة نظر أفراد هذه العينة

. وهذا يدل على أن مخرجات ونتائج المحاسبة المالية والبيانات المتنوعة الأخرى مفتوحة لقدر كبير من

التفسيرات وخاصة إذا سعى المحلل لفهم الأداء الاقتصادي لمنشأة ما وقيمتها الاقتصادية.

3) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $\alpha = 0.05$ ، في درجة موثوقية أهم مصادر البيانات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

وللتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في درجة موثوقية أهم مصادر للبيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.28).

#### جدول رقم (4.28)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في درجة موثوقية مصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

الرقم	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدالة الإحصائية
1	بين المجموعات	2	1.496	0.748	5.005	0.007
	داخل المجموعات	412	61.554	0.149		
	المجموع	414	63.09			

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى  $= 0.05$  في درجة الموثوقية في مصادر البيانات حيث كانت الدالة الإحصائية أقل من 0.05 من وجهة نظر أفراد هذه العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي. ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في درجة مصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4.29).

#### جدول رقم (4.29)

نتائج استخدام اختبار توكي لفروق في درجة موثوقية مصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المقارنات	دبلوم فما دون	بكالوريوس	ماجستير على الأقل
دبلوم فما دون		0.1459*	0.1985*
بكالوريوس			0.0526-
ماجستير على الأقل			

تشير المقارنات الثنائية البعدية في الجدول السابق أن الفروق في درجة موثوقية مصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي، كانت بين أفراد العينة من حملة درجة الدبلوم والبكالوريوس، لصالح حاملي درجة البكالوريوس، وبين حملة درجتي الدبلوم فمادون والماجستير على الأقل الذين كانت درجة الموثوقية عندهم في مصادر البيانات هي الأعلى، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (4.30).

#### الجدول رقم (4.30)

الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لدرجة موثوقية أهم مصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دبلوم فما دون	66	3.35	0.49
بكالوريوس	283	3.50	0.35
ماجستير على الأقل	66	3.55	0.39

وكما يظهر من النتائج إن حملة درجة الماجستير على الأقل يعتمدون على مصادر البيانات بشكل أكبر في استخراج واستخدام أساليب التحليل المالي المنبثقة منها ويلبها حاملي درجة البكالوريوس وأخيرا حملة درجة الدبلوم فما دون .

**1-الفرضية الثانية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى  $\alpha = 0.05$  في أسس بناء الثقة في البيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغيرالفئة، الهدف من استخدام التحليل،التأهيل العلمي .

و ينبثق عنها الفرضيات الثلاث التالية:

**1)** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $\alpha = 0.05$  في أسس بناء الثقة في البيانات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، تعزى لمتغير الفئة.

وللتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار تحليل التباين one way analysis of variance الأحادي للفروق في درجة مستوى أسس بناء الثقة بالبيانات من وجهة نظر أفراد العينة وذلك كما هو موضح في الجدول رقم ( 4.31 ).

#### جدول رقم (4.31)

(one way analysis of variance) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في مستوى أسس بناء الثقة بالبيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الفئة

الرقم	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
1	بين المجموعات	2	1.382	0.438	3.056	0.058
	داخل المجموعات	424	95.892	0.149		
	المجموع	426	97.274			

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى ألفا  $= 0.05$  في أسس بناء الثقة في البيانات حيث كانت الدالة الاحصائية أكبر من 0.05 من وجهة نظر أفراد هذه العينة . ويدل هذا على ان الفئات المهمة تدرك اهمية هذه العوامل والاسس كبيانات خارجية تساعد المحلل ليس في التحليل مباشرة بل في عملية التقييم والتفسير لنتائج التحليل مثل البيانات عن حالة المنشأة وسمعتها في الاوساط التجارية ، وغيرها من الاسس .

**2)** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $\alpha = 0.05$  في أسس بناء الثقة في البيانات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، تعزى لمتغير الهدف من استخدام التحليل.

وللتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في أسس بناء الثقة من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المحور وذلك كما هو موضح في الجدول رقم ( 4.32 ).

جدول رقم ( 4.32 )

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في مستوى أسس بناء الثقة بالبيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى

لمتغير الهدف من استخدام التحليل

الرقم	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
1	بين المجموعات	2	2.691	1.345	6.156	0.002
	داخل المجموعات	409	89.379	0.219		
	المجموع	411	92.070			

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى  $\alpha = 0.05$  في أسس بناء الثقة حيث كانت الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 في البيانات من وجهة نظر أفراد هذه العينة وعلى اختلاف فئاتهم ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في درجة مصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الهدف من استخدام التحليل، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4.33).

جدول رقم ( 4.33 )

نتائج استخدام اختبار توكي للفروق في أسس بناء الثقة في البيانات Tukey test من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الهدف من استخدام التحليل

المقارنات	الربحية	السيولة	المديونية
الربحية		0.19073*	*0.17038
السيولة			-0.02036
المديونية			

تشير المقارنات الثنائية البعدية في الجدول السابق أن الفروق في أسس بناء الثقة في البيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الفئة، كانت بين محور الربحية السيولة لصالح الربحية وبين الربحية والمديونية لصالح الربحية، الذين كانت أسس بناء الثقة عندهم في مصادر البيانات هي الأعلى، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (4.34).

جدول رقم ( 4.34 )

الأعداد، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في أسس بناء الثقة في البيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الهدف من استخدام التحليل

الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الربحية	297	3.7295	0.48891
السيولة	53	3.5388	0.42444
المديونية	62	3.5591	0.38959

ويشير هذا إلى أهمية هذه العوامل لبناء الثقة بالبيانات وقدرتها في المساعدة في تقييم المنشآت الاقتصادية واعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة إلا أنه يعترض هذه المعلومات بعض السلبيات وأوجه قصور تجعل امكانية الاعتماد على نتائج التحليل يشوبها شيء من الحذر عند استخدام التحليل في بعض الأهداف .

3) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $\alpha = 0.05$  في أسس بناء الثقة في البيانات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

وللتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في درجة موثوقية أهم مصادر للبيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي وذلك كما هو موضح في الجدول رقم ( 4.35).

#### جدول رقم ( 4.35 )

one way analysis of variance) اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في أسس بناء الثقة في مصادر

البيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

الرقم	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
1	بين المجموعات	2	1.749	0.875	3.850	0.022
	داخل المجموعات	412	93.593	0.227		
	المجموع	414	95.342			

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى  $\alpha = 0.05$  في أسس بناء الثقة في مصادر البيانات حيث كانت الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 من وجهة نظر أفراد هذه العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي ، ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم (Tukey test) اختبار توكي للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في أسس بناء الثقة في مصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4.36).

#### جدول رقم (4.36)

نتائج استخدام اختبار توكي (Tukey test) للفروق في درجة موثوقية مصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المقارنات	دبلوم فما دون	بكالوريوس	ماجستير على الأقل
دبلوم فما دون		*0.1793	-0.1229
بكالوريوس			0.0564
ماجستير على الأقل			

تشير المقارنات الثنائية البعدية في الجدول السابق أن الفروق في أسس بناء الثقة في مصادر البيانات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي، كانت بين أفراد العينة من حملة درجة الدبلوم ودرجة البكالوريوس، لصالح درجة البكالوريوس، الذين كانت درجة الموثوقية عندهم في مصادر البيانات هي الأعلى، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (4.37)

#### الجدول رقم (4.37)

الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لدرجة موثوقية أهم مصادر البيانات من وجهة نظر

نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دبلوم فما دون	66	3.54	0.54
بكالوريوس	283	3.72	0.46
ماجستير على الأقل	66	3.76	0.43

### الفرضية الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $\alpha = 0.05$  في طرق وأساليب التحليل المالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة وفقا للمتغيرات ( الفئة، الهدف من استخدام التحليل، المؤهل العلمي، ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الثلاث الآتية:

1) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $\alpha = 0.05$  في طرق وأساليب التحليل المالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، تعزى لمتغير الفئة.

وللتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في طرق وأساليب اساليب التحليل المالي من وجهة نظر أفراد العينة وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.38).

### جدول رقم ( 4.38 )

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في طرق وأساليب التحليل المالي من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الفئة

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	2	1.602	0.801	2.913	0.53
داخل المجموعات	424	116.593	0.275		
المجموع	426	118.195			

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى  $\alpha = 0.05$  في طرق وأساليب التنبؤات المتاحة حيث كانت الدالة الاحصائية اكبر من 0.05 من وجهة نظر أفراد هذه العينة وعلى اختلاف فئاتهم .

وهذا يعتبر مؤشرا قويا على ان قوة اداء أي نشاط اقتصادي ونجاحه ترتبط بقرارات الادارة ، هذه القرارات تتطلب اساسا سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل وهذه الاختيارات تستند اساسا على اساليب وطرق استخدام التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمنشأة وحركة الموارد المالية فيها مما يساعد على نجاح تلك القرارات .

2) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $\alpha = 0.05$  للفروق في طرق وأساليب التحليل المالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، تعزى لمتغير الهدف من استخدام التحليل.

وللتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في طرق وأساليب التحليل المالي من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الهدف من استخدام التحليل وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.39).

#### جدول رقم (4.39)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في طرق وأساليب التنبؤات

المتاحة من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الهدف من استخدام التحليل

الرقم	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
1	بين المجموعات	2	0.646	0.323	1.164	0.313
	داخل المجموعات	409	113.375	0.277		
	المجموع	411	114.021			

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى  $\alpha = 0.05$  في طرق وأساليب التنبؤات المتاحة حيث كانت الدالة الإحصائية أكبر من 0.05 من وجهة نظر أفراد هذه العينة وعلى اختلاف فئاتهم.

وهذا يبرهن أهمية استخدام هذه الأساليب في صلب القرار الإداري لخلق قيمة اقتصادية للمالكين والذي يتمثل في

- 1) اختيار وتنظيم مصادر التمويل بطريقة واعية وحريصة (الهيكل التمويلي، المديونية).
- 2) تشغيل الموارد المالية بطريقة تنافسية تحقق وفرا كبيرا من الأرباح (الربحية).
- 3) اختيار وإجراءات واستخدامات سليمة للموارد المالية (السيولة).

3) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $\alpha = 0.05$  في طرق وأساليب التحليل المالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

وللتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في طرق وأساليب التنبؤات المتاحة من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.40).

#### جدول رقم (4.40)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في طرق وأساليب التنبؤات المتاحة من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

الرقم	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
1	بين المجموعات	2	3.542	1.771	6.517	0.002
	داخل المجموعات	412	111.948	0.272		
	المجموع	414	115.490			

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى  $\alpha = 0.05$  في طرق وأساليب التنبؤات المتاحة حيث كانت الدالة الاحصائية اقل من 0.05 من وجهة نظر أفراد هذه العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي. ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية في طرق وأساليب التنبؤات المتاحة من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4.41)

#### جدول رقم ( 4.41 )

نتائج استخدام اختبار توكي ( Tukey test ) للفروق في طرق وأساليب التنبؤات المتاحة من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المقارنات	دبلوم فما دون	بكالوريوس	ماجستير على الأقل
دبلوم فما دون		-*0.2211	*-0.3084
بكالوريوس			-0.0872
ماجستير على الأقل			

تشير المقارنات الثنائية البعدية في الجدول السابق أن الفروق في طرق وأساليب التنبؤات المتاحة من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي، كانت بين مؤهلي الدبلوم فما دون وكل من درجتي البكالوريوس والماجستير فأعلى لصالح مؤهلي البكالوريوس والماجستير فأعلى على التوالي حيث كانت استخدامهما عندهم هي الأعلى، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (4.42).

#### الجدول رقم (4.42)

الأعداد ، والمتوسطات الحسابية ، والاتحرافات المعيارية في طرق وأساليب التنبؤات المتاحة من وجهة نظرا فرد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دبلوم فما دون	66	3.50	0.60
بكالوريوس	283	3.72	0.51
ماجستير على الأقل	66	3.81	0.47

#### الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى  $\alpha = 0.05$  في درجة الانتظام بتطبيق الأساليب عند القيام بالتحليل المالي من وجهة نظر أفراد العينة وفقا لمتغيرات: الفئة، الهدف من استخدام التحليل، والمؤهل العلمي. ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الثلاث الآتية:

1) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى  $\alpha = 0.05$  في درجة الانتظام بتطبيق الأساليب عند القيام بالتحليل المالي من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الفئة .

وللتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في درجة الانتظام بتطبيق الأساليب عند القيام بالتحليل من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الفئة وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4.43).

#### الجدول رقم ( 4.43 )

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق درجة الانتظام بتطبيق الأساليب عند القيام بالتحليل المالي من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الفئة

الدلالة الإحصائية	قيمة ف المحسوبة	متوسط المربعات	مجموع المربعات	درجات الحرية	مصدر التباين
0.003	5.872	1.298	2.596	2	بين المجموعات
		0.221	93.707	424	داخل المجموعات
			96.302	426	المجموع

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى  $\alpha = 0.05$  في طرق وأساليب التحليل المالي حيث كانت الدلالة الإحصائية اقل من 0.05 من وجهة نظر أفراد هذه العينة وعلى اختلاف فئاتهم ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم اختبار توكي ( Tukey test ) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في درجة الانتظام بتطبيق الأساليب عند القيام بالتحليل المالي من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الفئة ، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4.44) .

#### جدول رقم (4.44)

نتائج استخدام اختبار توكي ( Tukey test ) للفروق في درجة الانتظام بتطبيق أساليب التحليل المالي من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الفئة

المقارنات	مستثمر	الإدارة	مقرض
مستثمر		*0.14652	*0.23958
الإدارة			0.09307
مقرض م			

تشير المقارنات الثنائية البعدية في الجدول السابق أن الفرق في درجة الانتظام بعدم تطبيق الأساليب عند القيام بالتنبؤات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الفئة، كانت بين فئة المستثمرين، وكل من الإدارة والمقرض لصالح المستثمر. الذين كانت درجة الانتظام بعدم تطبيق الأساليب عند القيام بالتنبؤات هي الأعلى، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (4.45).

#### (جدول رقم 4.45)

الأعداد ، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفروق في درجة الانتظام بتطبيق الأساليب عند القيام بالتحليل المالي من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الفئة

الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مستثمر	112	2.70	0.615
الإدارة	259	2.55	0.377
مقرض م	56	2.46	0.520

وهذا يدل على أن درجة الانتظام والممارسة للقيام باستخدام أساليب التحليل المالي يقع على الجهة التي تقوم بإجراءه وكما يظهر هنا فإن المستثمر في بعض الأحيان يلجأ أكثر من غيره من الفئات لاتخاذ القرار السريع حول استثماره دونما اللجوء لإجراء الأسلوب التحليلي اللازم للقرار .

(2) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى  $\alpha = 0.05$  في درجة الانتظام بتطبيق الأساليب عند القيام بالتحليل المالي من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الهدف من استخدام التحليل .  
وللتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ( one way analysis of variance ) للفروق في درجة الانتظام بتطبيق الأساليب من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الهدف من استخدام التحليل وذلك كما هو موضح في الجدول رقم ( 4.46 ) .

#### جدول رقم ( 4.46 )

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في درجة الانتظام بتطبيق

الأساليب عند القيام بالتحليل المالي من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الهدف من استخدام التحليل

الرقم	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
1	بين المجموعات	2	0.949	0475	2.096	0.124
	داخل المجموعات	409	92.609	0226		
	المجموع	411	93.559			

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى  $\alpha = 0.05$  في درجة الانتظام بتطبيق الأساليب عند القيام بالتحليل المالي حيث كانت الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05 من وجهة نظر أفراد هذه العينة وعلى اختلاف فئاتهم فهي صحيحة وتقبل الفرضية، وهذا يدل على أن درجة الانتظام أو عدمه لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بالهدف المنوي إجراء التحليل حوله سواء كان الربحية أو المديونية أو السيولة ، بل ترتبط بالجهة القائمة على إجراء التحليل .

(4) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $\alpha = 0.05$  في درجة الانتظام بتطبيق الأساليب عند القيام بالتحليل المالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

وللتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ( one way analysis of variance ) للفروق في درجة الانتظام بتطبيق الأساليب عند القيام بالتحليل المالي من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.47) .

#### جدول رقم ( 4.47 )

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في درجة الانتظام بتطبيق

الأساليب عند القيام بالتحليل المالي من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

الرقم	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
1	بين المجموعات	2	0.362	0.181	0.787	0.456
	داخل المجموعات	412	94.662	0.230		
	المجموع	414	95.023			

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى  $\alpha = 0.05$  في درجة الانتظام بتطبيق الأساليب عند القيام بالتنبؤات حيث كانت الدالة الإحصائية أكبر من 0.05 وقد كان هناك تقارب من وجهة نظر أفراد هذه العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي، فهي صحيحة وتقبل الفرضية وذلك ما هو واضح في الجدول رقم (4.48).

#### جدول رقم (4.48)

الأعداد ، والمتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية في درجة الانتظام بتطبيق الأساليب عند القيام بالتنبؤات من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دبلوم فما دون	66	2.51	0.37
بكالوريوس	283	2.59	0.51
ماجستير على الأقل	66	2.58	0.40

#### الفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى  $\alpha = 0.05$  في درجة المعينات التي تحد من استخدام التحليل المالي من وجهة نظر أفراد العينة وفقا لمتغيرات: الفئة، الهدف من استخدام التحليل ، والمؤهل العلمي. ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الثلاث الآتية:

1) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى  $\alpha = 0.05$  في لدرجة المعينات التي تحد من استخدام التحليل المالي من وجهة نظر أفراد العينة وذلك كما تعزى لمتغير الفئة.

وللتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي one way analysis of (variance) للفروق في المعينات التي تحد من استخدام التحليل المالي من وجهة نظر أفراد العينة وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.49) .

#### جدول رقم (4.49)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في المعينات التي تحد من استخدام التحليل المالي من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الفئة

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	2	1.038	0.519	1.420	0.243
داخل المجموعات	424	155.05	0.366		
المجموع	426	156.088			

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى  $\alpha = 0.05$  في المعينات التي تحد من استخدام التنبؤات المالية حيث كانت الدالة الاحصائية اكبر من 0.05 من وجهة نظر أفراد هذه العينة . وهذا يدل على الاتفاق في وجهات النظر بين الفئات حول المعينات التي تحد من استخدام اساليب التحليل المالي .

(2) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $\alpha = 0.05$  للفروق في درجة المعينات التي تحد من استخدام التحليل المالي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، تعزى لمتغير الهدف من استخدام التحليل.

وللتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) لفروق في درجة المعينات التي تحد من استخدام التحليل المالي من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الهدف من استخدام التحليل وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.50) .

#### جدول رقم (4.50)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في المعينات التي تحد من استخدام

التحليل المالي من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الهدف من استخدام التحليل

الرقم	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدالة الإحصائية
1	بين المجموعات	2	6.838	3.419	9.886	0.000
	داخل المجموعات	409	141.451	0.346		
	المجموع	411	148.290			

يتضح من الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى  $\alpha = 0.05$  في المعينات التي تحد من استخدام التحليل المالي حيث كانت الدالة الاحصائية اقل من 0.05 من وجهة نظر أفراد هذه العينة وعلى اختلاف فئاتهم ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم اختبار توكي (Tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية في المعينات التي تحد من استخدام التنبؤات المالية وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المحور ، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4.51) .

#### جدول رقم (4.51)

نتائج استخدام اختبار توكي (Tukey test) للفروق في المعينات التي تحد من استخدام التنبؤات المالية من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المحور

المقارنات	الربحية	السيولة	المديونية
الربحية		0.34954*	0.21264*
السيولة			0.13690-
المديونية			

تشير المقارنات الثنائية البعدية في الجدول السابق أن الفروق في المعينات التي تحد من استخدام التنبؤات المالية من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير الهدف من استخدام التحليل، كانت بين الربحية وكل من السيولة لصالح الربحية ، كما كانت بين الربحية و السيولة لصالح الربحية الذين كانت المعينات التي تحد

من استخدام التنبؤات المالية عندهم هي الأعلى، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (4.52). أي ان هذه المعينات مثل ( عدم الإفصاح الكامل للمعلومات، و .....غيرها ) يمكنها الحد من الاستفادة من استخدام اساليب التحليل المالي حول الربحية بالدرجة الاولى. مما يؤكد ان اهتمام الفئات عادة ما ينصب على الإيرادات والارباح التي سيتم تحصيلها من الاستثمار .

(3) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى  $\alpha = 0.05$  في المعينات التي تحد من استخدام التحليل المالي على التنبؤات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

وللتحقق من صحة الفرضية السابقة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في المعينات التي تحد من استخدام التحليل المالي من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4.52)

#### جدول رقم (4.52)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في المعينات التي تحد من استخدام التحليل المالي من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

الرقم	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدالة الإحصائية
1	بين المجموعات	2	2.102	1.051	2.869	0.058
	داخل المجموعات	412	150.895	0.366		
	المجموع	414	152.997			

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى  $\alpha = 0.05$  في درجة المعينات التي تحد حيث كانت الدالة الإحصائية أكبر من 0.05 من استخدام التحليل المالي من وجهة نظر أفراد هذه العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي. فقد كان هناك تقارب في وجهة نظر أفراد العينة وعلى اختلاف مؤهلاتهم العلمية حول درجة المعينات التي تحد من استخدام التحليل المالي فهي صحيحة وتقبل الفرضية، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4.53)

#### الجدول رقم (4.53)

الأعداد ، والمتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية في المعينات التي تحد من استخدام التحليل المالي من وجهة نظر أفراد العينة تعزى لمتغير المؤهل العلمي

الفئة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دبلوم فما دون	66	3.19	0.45
بكالوريوس	283	3.39	0.61
ماجستير على الأقل	66	3.33	0.67

## الفصل الخامس

النتائج

التوصيات

## نتائج الدراسة و التوصيات :

### مقدمة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آراء متخذي القرار في دور التحليل المالي وقدرته في المساعدة على اتخاذ القرار وعلاقتها ببعض المتغيرات مثل ( الفئة ، الهدف من التحليل ،و المؤهل العلمي ، في شركات المساهمة الفلسطينية.

حيث قامت هذه الدراسة بعمل مقارنة ميدانية بين اهم الفئات التي تتخذ القرار وتشمل ( المستثمر ، الادارة ، المقرض المؤسسي ) على اعتبار ان هذه الفئات هي التي تتخذ القرارات بشكل كبير "ويمكن الافتراض بان المعلومات التي تلائم هذه الفئات قد تلائم جميع الفئات الاخرى". (مسودة، 1992)

ولقد بحثت هذه الدراسة في مصادر المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ومن هذه المصادر القوائم المالية المدققة وتقرير المدقق ، البيانات من المحيط الخارجي ، تقرير مجلس الادارة ، تعميمات سوق المال ومنشوراته ، الاتصال المباشر مع الادارة، نشرات دوائر الاحصاء ، الصحف الرسمية واليومية ، الاعتماد على معلومات من الاقرباء ، البيانات الفنية والسوقية. وكذلك بحثت العوامل التي تزيد من موثوقية ومصداقية هذه المصادر، وبحثت ايضا في الاساليب والادوات والاجراءات التي يمكن لهذه الفئات استخدامها للاستفادة من التحليل المالي .

بالاضافة الى تطرقها لدرجة الانتظام عند هذه الفئات في استخدام الاساليب وأخيرا وليس اخرا ، بحثت في العوامل التي قد تحد من الاعتماد على مصادر البيانات في اتخاذ القرار من وجهة نظر هذه الفئات والتي تعزى للمتغيرات التالية ( الفئة ،الهدف من التحليل ، المؤهل العلمي ).

### اولا: النتائج

بعد تحليل ومناقشة تساؤلات وفرضيات الدراسة في الفصل السابق سيتم عرض النتائج، والتي انسجمت مع الإطار النظري في هذه الدراسة، والتي ظهرت من خلال تحليل الاستبيانات ويمكن إيرادها على النحو التالي:

1-اتفقت الفئات المختلفة على اهمية المصادر والمستفاة منها التحليلات المالية اللازمة لاتخاذ القرار بكافة انواعها بدرجة عالية من الثقة وعلى اختلاف اهدافها من هذا التحليل .

2-اتفقت فئات المستثمر و الادارة و المقرض المؤسسي على الأهمية الكبيرة للقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في فلسطين لما توفره من بيانات مهمة في عمل التحليل المالي . ثم الاتصال المباشر مع الادارة و تقرير مجلس الادارة .

3-اتفقت الفئات على اهمية المصادر التالية (القوائم المالية ثم الاتصال المباشر مع الإدارة ثم تقرير مجلس الإدارة عند اجراء التحليل حول هدف السيولة).

4-اتفقت الفئات على اهمية المصادر التالية (تقرير مجلس الإدارة ثم القوائم المالية ثم الاتصال المباشر مع الإدارة عند اجراء التحليل حول هدفي الربحية والمديونية .

5- تأكيد الفئات المختلفة على اهمية هذه المصادر المعلومات بدرجة عالية عند حاملي المؤهلات العلمية جميعا .

6-اتفقت الفئات المختلفة على اعتبار أسس بناء الثقة مهمة لدى اعتمادهم مصادر البيانات المختلفة عندعمل التحليل المالي المطلوب لاتخاذهم القرار . وهي حسب الترتيب ( سمعة الوحدة الاقتصادية رأي المدقق، نوع النشاط و لقطاع ، حجم الوحدة الاقتصادية، سمعة المدقق ، تاريخ انشاء الوحدة الاقتصادية ، مالكي الوحدة الاقتصادية، قرارات الوحدة الاقتصادية وخطتها، السياسات والطرق المحاسبية في الوحدة الاقتصادية (المخزون، الاستهلاك...)

7-اتفقت الفئات المستثمر والادارة والمقرض المؤسسي على اعتبار أسس بناء الثقة مهمة جميعها بناء على هدف التحليل المطلوب عند التأكد من وضعية الربحية او السيولة او المديونية لان النتائج أظهرت ان هذه العوامل لها القدرة علىزيادة الثقة بمصادر البيانات عند التحليل حول الربحية ، ثم السيولة ، ثم المديونية واهمها سمعة ادارة الشركة .

8-اتفقت المستثمر والادارة والمقرض المؤسسي على اعتبار أسس بناء الثقة مهمة لدى اعتمادهم مصادر البيانات المختلفة لعمل التحليل المالي اللازم عند اتخاذهم القرار عند حملة جميع المؤهلات العلمية .

9-اتفقت الفئات المستثمر والادارة والمقرض المؤسسي علىاستخدام طرق واساليب التحليل المالي بانواعها بدرجة عالية بحيث

أ- اعتمد المستثمر بالدرجة الاولى على استخدام النسب المالية الخاصة بالربحية واهتم بأساليب دراسة سياسة توزيع الإرباح بالشركة مثل صافي الربح إلى مجموع الأصول و العائد إلى حقوق المساهمين.

ب- اعتمدت فئة الإدارة النسب المالية والأساليب التحليلية الأخرى الدالة على الوضع الإداري والنشاط بالمنشأة ووضعها العام من المديونية ومستوى السيولة والربحية كنسبة (أصول المتداولة إلى الخصوم و المبيعات إلى إجمالي الأصول ، واستخدام التحليل المحاسبي ايضا )

ج-اعتمد المقرض المؤسسي على استخدام جميع النسب المالية و تحليل مؤشرات سياسة توزيع الأرباح للشركة. اما درجة ممارسة الأساليب التنبؤية فكانت أعلاها لنسب ومؤشرات السيولة يليها الربحية يليها مؤشرات المديونية.و اكثر هذه النسب استخداما كانت لنسب السيولة واهمها نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة كونها في غاية الاهمية لانها تعتبر مؤشرات رئيسية على الوضع السوقي للمنشأة بالاضافة الى مكانتها التنافسية كما انها تقيس مدى قدرة الادارة على تسيير شؤونها بما يضمن بقائها ويدعم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

10\_ اتفقت الفئات المستثمر والادارة والمقرض المؤسسي على استخدام طرق واساليب التحليل المالي بدرجة عالية حول الاهتمام ب ( السيولة والمديونية و الربحية ) وقدرتها على الافادة حول هذه الاهداف

11 - اتفقت الفئات المستثمر والادارة والمقرض المؤسسي على استخدام طرق واساليب التنبؤات المالية المتاحة بدرجة عالية للتحليل حول ( السيولة والمديونية والربحية ) لحملة جميع المؤهلات العلمية .

12- تفاوت الاتفاق حول درجة الانتظام والاهمال في بعض تطبيق الاساليب و الممارسات التحليلية لدى المستثمر والادارة والمقرض المؤسسي بدرجة متوسطة مثل ( قرارات بعد عمل دراسة جدوى ، الاستعانة بالمعلومات من مختص يعمل داخل الوحدة ، مقارنة المؤشرات المالية عبر السنوات ، الحصول على معلومات هامة من ادارة الشركة لاتخاذ قراري، اهمال نسب ومؤشرات المديونية او السيولة او الربحية او ، والقرارات المالية التي بدون دراسة نتيجة الاعمال ، والقرارات الاستثمارية التي بدون التحليلات المالية ، تجاهل مصادر التمويل للشركة ، اهمال البيانات العامة المستخرجة من المحيط الخارجي ) . وهذا يدل على استخدام هذه الفئات لاساليب التنبؤات المالية والانتظام عليها. وهذا يعود للأسباب التالية

أ-ان القرارات المتخذة بعد عمل دراسة جدوى مالية حازت على أعلى متوسط حسابي وهذا لاعتماد معظم الفئات بالعينة على عمل دراسة جدوى مالية قبل القرار البدء بأي مشروع.ولكن بدرجة عالية المقرض المؤسسي ثم الإدارة وبدرجة متوسطة لفئة المستثمر . و يفسر هذا بسبب تخصصية العمل و لان المقرض المؤسسي لا يقوم بمنح الائتمان قبل دراسة جميع جوانبه وأحالاته للمختصين المتعاقدين معهم للاستفادة من رأيهم وتوصياتهم .

ب-ان القرارات المتخذة بعد الاستعانة بمعلومات من مختص حازت على المرتبة الثانية وهذا لاعتماد جميع الفئات بالعينة على استشارة موظفين ذوي الخبرة لديهم بالوحدة الاقتصادية قبل اتخاذ القرار السليم. وأخص بالذكر فئتي المقرض المؤسسي والإدارة.

ج-أجمعت معظم الفئات على الاستعانة بقراراتهم بالحصول على معلومات من إدارة الشركة المنوي الاستثمار فيها أو المنوي تمويلها وهذا بدرجة متوسطة للجميع.

د-كان لفئة المستثمر النصيب الأكبر بإهمال الممارسات التحليلية المختلفة ويعزى ذلك إلى أن فئة المستثمرين في فلسطين ليست بمستوى عال من الخبرة فقد شهدت فلسطين سوق ماليا نشطا فقط خلال السنوات القليلة الماضية كما أن المستثمرين ليسوا على علم ودراية بطرق التنبؤ المالي الحكيم وأساليبه قبل اتخاذ قبل الاستثمار ولا يتقنون بالقوائم والبيانات المالية المنشورة بالدرجة اللازمة.

هـ-ان إهمال نسب ومؤشرات السيولة كان اقل ما يمكن لفئة المقرض المؤسسي يليها فئة الإدارة ويعزى ذلك إلى ان المقرض المؤسسي يهتم بإعادة أمواله وضمان استردادها بعد منح القرض والتمويل من خلال دفعات نقدية دورية مستقبلا ولضمان السداد يكون مهتما بجانب التدفق انقدي ووضع الوحدة الاقتصادية من السيولة وقدرتها على السداد بالمدى القريب. أما الإدارة فهم على دراية لأهمية توفر السيولة النقدية بالمشاريع ومدى تأثير ذلك على أعمالها التشغيلية و أثناء الدور التشغيلية وقدرتها على الوفاء بالتزاماته السريعة والطارئة لتسيير العمل .

و-ان فئة الإدارة لا تهمل أي من الجوانب التحليلية إلا بدرجة قليلة حيث كانت تهتم بالانتظام باستخدام الأساليب لجميع المحاور الإدارية الضرورية لنجاحها و استمراريتها.

13- اتفقت الفئات المستثمر والادارة والمقرض المؤسسي حول درجة الانتظام بتطبيق الأساليب بدرجة متوسطة للتحليل حول مستوى ( الربحية ، السيولة ، المديونية ).

14- اتفقت الفئات المستثمر والادارة والمقرض المؤسسي حول درجة الانتظام بتطبيق الأساليب للأساليب المستخدمة على اختلاف مؤهلاتهم العلمية .

15- اتفقت الفئات المستثمر والادارة والمقرض المؤسسي حول المعايير التي تحد من استخدام اساليب التحليل المالي من وجهة نظرهم بدرجة عالية للمعايير التالية ( عدم الإفصاح الكافي للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار ، يليه لا يبني التحليل المالي على معلومات حقيقية يليه لا يوجد أساس واضح يعتمد عليه في البيئة الفلسطينية لعمل دراسات للتحليل) اما بقية المعايير فكانت متوسطة الأهمية وهي (لا تنشر التقارير بالوقت المناسب ، يليها كلفة إعداد البيانات المالية يليه مخالفة الواقع للتحليل المالي وأخيرا المصادر الأخرى التي اعتمد عليها لا علاقة لها بالتحليل المالي) .

16- اتفقت الفئات المستثمر والادارة والمقرض المؤسسي حول وجود المعايير التي تحد من استخدام التحليل المالي بدرجة متوسطة حول (الربحية ، المديونية ، السيولة) .

17- اتفقت الفئات المستثمر والادارة والمقرض المؤسسي حول وجود المعايير التي تحد من استخدام اساليب التحليل المالي على اختلاف مؤهلاتهم العلمية حيث أجابوا بنفس الوزن النسبي لبند المعايير وكانت أعلاها لبند عدم الإفصاح الكامل للمعلومات في الوحدات الاقتصادية.

## التوصيات

يستخلص من النتائج السابقة انه يجب الأخذ بالتوصيات التالية والتي تسهم في ترشيد القرار الاقتصادي وتبرز الدور الفعال لاستخدام التحليل المالي ويمكن من خلاله أن يثق فئات المجتمع الاقتصادي بقدرته على المساعدة في الوصول للقرار الإداري السليم .

1- ضرورة الاهتمام بمصادر المعلومات المختلفة و سعي من يشرف عليها بجميع أطرافها من إدارة منشآت ومدققين ووزارة التجارة والاقتصاد وغرف التجارة وسوق المال والحكومة بتوفير كل ما لديها من معلومات لتصل إلى كل الفئات المهمة والمستهدفة بالمجتمع الاقتصادي على حد سواء دون تمييز لتشجيعهم على اتخاذ القرار الاقتصادية السليمة وزيادة الثقة بها لما توفره هذه المعلومات من قدرة على التنبؤ و التحليل المالي ، وأيضاً من خلال الاهتمام بتطوير وتنظيم القانون الذي يحكم هذه المنشآت والمؤسسات بأنواعها بما فيها مهنة المحاسبة والتدقيق المالي بما يتوافق بالمعايير وأخلاق المهنة عالمياً.

2- يجب ان يكون الإفصاح كاملاً شاملاً لكل المعلومات التوضيحية والتفسيرية اللازمة للقوائم المالية والأحداث التي توضح أي تفاصيل بوضع المنشأة ومركزها المالي حسب ما نصت عليه المعايير العالمية لمتطلبات الإفصاح وعدم التضليل وإخفاء أي معلومة يمكنها ان تضلل من صنع القرار.

3- يجب أن تقوم الجهات المختصة بالمنشآت المساهمة وغيرها بنشر القوائم المالية والتوضيحات اللازمة المرافقة لها بالوقت المناسب وللشركات المساهمة في بداية العام المالي خلال الثلاثة شهور الأولى، حسب قانونها.

4-تنظيم دور إدارة الشركة في نشر المعلومات والحد من انتقال المعلومات مباشرة لفئات المختلفة بطرق غير رسمية، وذلك عن طريق تطوير نصوص قانون الشركات بحيث يحتوي على نصوص تمنع التعامل بناء على معلومات داخلية مما يحقق تطبيق قاعدة أساسية هامة في بناء السوق الثانوي السليم وهو تحقيق العدالة في التعامل للجميع بتوفير المعلومات للجميع بنفس المستوى والنوعي وبنفس التوقيت مما يحد من إمكانية استغلال طرف معين دون طرف آخر لمعلومات هامة وصلت إليه بحكم منصبه او علاقاته مما تحقق له ربحاً او تجنبه خسارة دون الآخرين بل وعلى حسابهم. ويعتبر تطوير القوائم المالية بما يلائم أغراض الفئات المختلفة ونشرها في الوقت المناسب من العوامل التي تحد من انتقال المعلومات داخليا وبطرق غير رسمية وبما يحقق العدالة للجميع.

5-تشجيع التعليم المهني والعمل على زيادة المستويات المؤهلة مهنيًا من خلال البعثات الخارجية ومساعدة الموظفين للقيام بذلك لزيادة الكفاءات القادرة على استخدام التحليل المالي الإجراءات التحليلية للتعمق في استئصال النتائج المجدية لاتخاذ القرار الرشيد. وخصوصًا استخدام تحليل السياسات المحاسبية، التحليل الانحداري والتحليل الرياضي والإحصائي. ويمكن ذلك من خلال قيام نقابات المحاسبين بتخصيص جوائز قيمة تدفع لهم لتحسين قابلياتهم .

6-العمل على تطوير وتعزيز دور المحاسبة من أداة تجميع وخرن وعرض بيانات الى خدمة عملية التحليل المالي والمحاسبي من خلال استخدام الطاقات الهائلة للحاسبات الالكترونية في تدعيم الفكر المحاسبي بالكثير من الأساليب الكمية والرياضية وتعزيز دور المحاسبة.

7-ان لا تقتصر عملية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء فقط من القوائم المالية بل ان تعامل القوائم المالية كنظام معلومات أساسي لترشيد اتخاذ القرارات وتظهر فعالية القوائم المالية عندما يكون هناك بنك للمعلومات يتم تخزين كافة القوائم المالية للشركات الزميلة عبر السنوات .

8-التأكيد على استخدام مجموعة متعددة ومتنوعة من الوسائل العلمية للتحليل المالي ومن الخطورة بمكان الاقتصار على وسيلة واحدة منها.

9-ان استخدام النسب المالية المحاسبية قد أصبح من الأمور النهائية المألوفة والضرورية و الواسعة الانتشار إلى يمكن القول معها بأنه لا يتصور ان يتم تحليل بيانات و معلومات أية منشأة بدون استخدام النسب. ويجب عند انتقاء عدد محدود النسب ان تتميز النسب بخاصيتين

1) قدرة النسبة على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوافر في العديد من النسب المحاسبية الأخرى بحيث يمكن الاستعاضة بنسبة معينة عند تقييم مجال معين للأداء بدلا من استخدام عدة نسب.

2) القدرة التنبئية للنسبة بحيث يمكن استخدام القيمة التنبئية كمؤشر مسبق على احتمال تعرض المنشأة مستقبلا لأحداث وعقبات تستوجب اتخاذ إجراءات وقائية للحيلولة دون وقوع المشكلة او الحدث.

10-ان يقوم جميع العاملين بالمنشآت والفئات المهمة دائما بدراسة المفاضلة بين الفرص المتاحة فمثلا باستخدام الأموال بالاستثمارات المجدية يمكنهم تحقيق الأرباح العالية وتوفير السيولة وبنفس الوقت التقليل من الديون لاقتراض الأموال من البنوك وغيرها من المؤسسات الاقراضية .وهذا من خلال استخدام اساليب التحليل المالي المختلفة للحكم على ذلك واختيار الأفضل.

11- يجب الاهتمام بالمعلومات الأخرى المالية والغير مالية الداخلية والخارجية وضرورة الاهتمام بمصادر هذه المعلومات وتحقيق أقصى كفاءة ممكنة لعملية الاتصالات من المستخدمين واليههم. (ومن ضمنهم المحلل المالي) و ليس الاقتصار فقط على القوائم المالية.

12- تعديل المحتوى العلمي للمناهج المحاسبية وتطويرها بالشكل الذي يجعلها منسجمة مع الاتجاهات المعاصرة في مجالات المعرفة المختلفة وإبراز أهمية التحليل المالي والاهتمام بانتشار البرامج الجاهزة مثل "كانون يكال" وغيره والاهتمام بالتطبيقات العملية للعلوم الرياضية والإحصائية في المجالات المحاسبية.

13- تأسيس مكاتب خاصة وإجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بدراسة الجدوى الاقتصادية لشركات المسجلة في سوق المال وغيرها من الدراسات المختلفة لأخذ القرار بحيث تهدف الى مساعدة المستثمرين في توجيه مدخراتهم نحو القرار الاقتصادي السليم من حيث الاستثمار المناسب والقرار التمويلي الأسلم.

## References :

- 1-Alistair Byrne , (2004) Investment Decision making in Defined Contribution Pension Plans , ,University of strathclyde., UK,
- 2-Bernard Healy Paul, Pahepu Krishna( 2004), Business Analysis &Valuation , Using Financial Statements .Third Edition ,text and cases,Thomson
- 3-Christian Gollier and Richard Zeckhauser.(2003) Collective Investment decision making with heterogeneous time reference , Cambridgema .
- 4- Dowd.j.Thomas and Candace Jonson ( 1991) PortCapital Investment Decision-making :a process. University of Washington.
- 5- Evis , Kellez and Manfred Cilli , (2000) Extreme value theory for risk measures , university of Geneva , Switzerland .
- 6- Freedman, R. Stazin . G,(1991) Methodology for tuning Analytical Models , POLYTECHNIC UNVERSITY .
- 7- James T. Walters,(1998) Determining the Financial Feasibility of a Wood Products .Polytechnic University and State University, Master Thesis
- 8- K.Loudermilk and R .L.Seinberger, Improve the Capital Investment Decision-Making Process, Plant Design and Retrofitting , APRIL,2002, PGS 47-50.
- 9- Lawrence J. GITMAN, ADDISON WESLEY, PRINCIPLES OF MANAGERIAL FINANCE,(1997) .EIGHTH EDITION
- 10- Mario, Forni, and Maric Hilin, Marco Lippi, Lucrezia Rechlin (2002), Do Financial variables Predict inflation , Italy, and CEPR , Bruxells.
- 12-Myners, (2004) , Principles For Institutional Investment Decision Making, Crown Copy Right . E-mail licensing @cabinet-office.x.gsi.gov.uk
- 13- Paul Braithwaite and Isaac Mashitz (1996) – A frame work for forecasting property Financial Results.

14- Ruth Pagell, Scott Armstrong (2003) Reaping Benefits from management Research , lessons from the forecasting principles project , with reply to commentators Armstrong Emory University, 5,2003,p 1-21.

15- Ross Westerfield (1999)Corporate Finance . FIFTH EDITION Jaffe, McGraw-HILL International Editions

16- Scott Armstrong . J . (2000) : Long range forecasting , University of Pennsylvania , Second edition , John wily and sons , New York , chi Chester, Brisbane , Toronto.

17- Scott Armstrong J , (2003) , Principles and practices of forecasting , University of Pennsylvania , Kluwer Academic Puplishers from 2001- 2003

18- Thomas J.Dowd and Candace Jonson, (1991) Port Capital Investment Decision –Making Washington .

19- Verlysen . M, de Bodt .E. Alendasse ,(1999) Forecasting Financial time series through intrinsic dimension estimation ,Springer . Verlysen @dice. ucl. Ac. Be.

20-, Wallace Toma and Michael h. Kremzar ERP 2001, Making It Happen, New york: john, Wily and sons.

21-William. J.Bernstein and David Wilkinson (1997) , Diversification, Rebalancing, And The Geometric Mean Fronter . [wbern@mail.coos.or.us](mailto:wbern@mail.coos.or.us)

## Periodicals:

- 1- Carol, Royal, Farhad, Danes, Hager, (2003) , Facilitating Organizational Sustainability through Expert Investment Systems University of new south Wales . Sydney. Macquarie University, AUSTRALIA Voll 1.issue 2 December 2003
  
- 2 Gilchrist Simon (1995), Capital Market Imperfections and Investment, The Journal of business vol 68 No.4
  
- 3- Jonathan L. Rogers , ( 2005), Credibility of management Forecasts University of Chicago and Phillip C. Stocken , Dartmouth College , , The Accounting Review , vol 80, no 4 2005 , p 1233-1260
  
- 4- Laurent, C, R, (1989) Improving the efficiency and effectiveness of financial Ratio Analysis. The Journal of Business Finance and Accounting International Quarterly, P401-413
  
- 5- .Loudermilk. K and. Seinberger R, (2002) Improve the Capital Investment Decision-Making Process, Plant Design and Retrofitting, APRIL, PGS 47-50 hydrocarbon processing Gulf publishing company.
  
- 6- Max H Bazerman and Dolly Chug (2006). Decisions without Blinders Journal, Harvard Business Review, January, p 88-97
  
- 7- Robert Penn (1999), A Glimpse Of The Future , The Art of Forecasting Journal of accountancy , July 1999 Accounting Journal .VOL77 , Adapted from the AICPA from page 35-40.
  
- 8- Yury khoroshilov 1998 Financial Industrial Groups Cost of Monitoring And Why Bank Owns Firms, Master Thesis, MOCKBA, RUSSIA .

Internet sites:

1-ChristianW.jennes,(2003) Efficient Portfolio Management,  
www.eurexchange.com.

2- Forsythe. S, kim.J, Petre . T, <http://www /NTC/index.htm> center, November  
2001. National Textile, auburn. edu /~forsysa

3-<http://ww.ms.ic.ac.uk/iif/index.htm>.or [http://forecastingprinciples .com/index.html](http://forecastingprinciples.com/index.html)  
(2003) The International Institute of Forecasters Announces SAS Grants to  
Support Research Principles of Forecasting

4-[http://www.forecastingprinciples .com-/html](http://www.forecastingprinciples.com/html) ,( 2000)

5-<http://www.tlt.net/vb/showthread>,(2001)

6 – <http://www.justice.gov.ma>( 2005 ) \_\_\_\_\_ الباب الاول صفحة 1

7-<http://portal.arabfinance.com/Arabic/news>. 2006 عبدالله سالم الطريفي

## المراجع العربية:

- 1- التهامي احمد عبد المنعم، 1987، التنبؤ والتخطيط المالي -قرارات طويلة الأجل، جامعة حلوان. الناشر مكتبة عين شمس.
- 2- الحيايي وليد ناجي والبطمة محمد عثمان، (1996) ، التحليل المالي، الإطار النظري وتطبيقاته العملية ، عمان، دار حنين، جامعتي العلوم التطبيقية، وعمان الأهلية ص 19 .
- 3-المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، ( 2003)، تمويل الاعمال والادارة المالية ، عمان ، المكتبة الوطنية ، ط2 ، المطابع المركزية .
- 4- الهنيني، إيمان احمد (1994)، المعلومات المحاسبية المؤثرة على قرارات المستثمرين في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- 5 - بشاري، محمد شوقي، 1987 ، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية جامعة القاهرة ، دار الفكر العربي.
- 6- جواد الحمد، (2001)، فرص الاستثمار وآفاقه في الأردن، مركز الدراسات الشرق الأوسط، الأردن.
- 7- جودة محمد عفيفي (1980)، تحليل القرارات والنتائج المالية، منهج اتخاذ القرارات.
- 8- رمضان، زياد ( 1982) أساسيات التحليل المالي في المنشآت التجارية والصناعية قسم إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية.
- 9- عبد الهادي قريطم و آخرون ( 2000)، اتخاذ القرارات الاستثمارية مع التطبيق على خطط التنمية الوطنية بالمملكة، مركز النشر العالمي، المملكة العربية السعودية.
- 10- مسودة، سناء ( 1993)، مدى اعتماد الشركات المالية على القوائم المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان ، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.

11- موسى، خالد يونس صالح ، تحليل العلاقة ما بين القرار الاستثماري والمعلومات المنشورة في التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة ، رسالة ماجستير جامعة القدس 5-2001، فلسطين .

12- طه صبحي، 1987، جدوى المشاريع أسس هندسية، استثمارات مالية، تخطيط وتنفيذ الأعمال ، دمشق، مطبعة الصباح.

13- نور، عبد الناصر و اسماعيل، اسماعيل، محمد، منير شاكر ( 2005 ) ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان .

14- يونس محمود، 1986، محاضرات في التخطيط الاقتصادي ، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية وبيروت العربية، الدار الجامعية.

## الدوريات العربية:

1- اسحق احمد يوسف، ( 1993 )، التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك والشركات المالية الأردنية و ملاءمتها لقرارات المستثمر المؤسسي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.

2- الأمين، محمد بدر الدين (مايو 1997)، الدور الفعال للمعلومات المحاسبية في سوق رأس المال بالتطبيق على سوق مسقط للأوراق المالية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد الأول، العدد الأول، صفحة 35 حتى 68.

3- الحسني، صادق محمد حسين ( 1995 )، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي ، مؤتمراً للبحوث والدراسات ، المجلد العاشر ، العدد السادس ، صفحة 208-240.

4- الجوهري، عبد الهادي وأبو الغار ، ابراهيم، (2003) صنع القرار دراسة في سيكولوجيا الادارة ، دار المعرفة الجامعية مركز التميز للمنظمات الغير حكومية .

4- الخلايلة محمود، (1999) العلاقة بين الأرباح و عوائد الأسهم في الأجل الطويل ، مجلة دراسات ، العلوم الإدارية ، المجلد 26، العدد 2، 1999، من ص 358 إلى 366 .

5- العيسى، ياسين احمد ( 1991 )، أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توفرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان المالية ، مجلة مؤنه للبحوث والدراسات ، المجلد السادس، العدد الثاني صفحة 385 حتى 415.

6- المحاسنة، محمد عبد الرحيم، ( 2005 ) اثر كفاءة نظم المعلومات في فاعلية عملية اتخاذ القرارات، دراسة ميدانية في دائرة الجمارك الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 1، 2005

7- الضمور، هاني حامد ( 1997 ) تصنيف المعلومات على أساس مدى فائدتها لأغراض التصدير، دراسة تحليلية في الصناعات الغذائية المصدرة، مجلة دراسات، المجلد 25، العدد 1، صفحة 28-41.

8- الطراونة تحسين، معاينة سليمان (1997)، قدرة متخذي القرارات على الاستفادة من البيانات المالية: دراسة ميدانية في محافظة الكرك، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع 1997، جامعة مؤنه.

9- بختي ابراهيم، (1993) ، نمذجة التنبؤ بالمبيعات ، دراسات ، المجلد الثاني ، العدد الرابع ، 1-17

10- عساف، جميلة (1995)، أهمية مقاييس التدفق النقدي في تفسير مخاطر السوق المالي بالتطبيق على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية مجلة الجزء الاول رسائل ماجستير، الجامعة الاردنية .

11- رمو، وحيد محمود، ( 1998 ) أهمية المعلومات المحاسبية ومقومات تطوير المحاسبة لخدمة التنمية الاقتصادية في الدول النامية، دراسات، العلوم الإدارية المجلد 26 العدد 2 1999، صفحة 171-188

12- عبد العزيز، علي القرار الاقتصادي.. منهجية إسلامية، مجلة إسلام أون لاين، حقوق النشر محفوظة 2005

13- سري الدين ، هاني 2006 ، طفرة كبيرة للاستثمارات الاجنبية بالبورصة المصرية ، مجلة شاشة البورصة اللحظية ، أرب فاينانس ، نوفمبر 2006.

14- مصيص، اسكندر روجي ( 1994 ) شباط، التقارير المالية والقرار الاستثماري، مجلة المحاسب القانوني، عدد 12.

15-مطر، محمد (1988) الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض ، مجلة دراسات ، المجلد الخامس عشر ، العدد الثاني .

16-مطر، محمد، (2001) طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات -دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين، مجلة البصائر الصادرة عن عمارة البحث العلمي، جامعة البتراء المجلد 5، العدد1، آذار 2001. صفحة 1-61.

17-معلا ناجي، و ظاهر احمد ( 1999) العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية (دراسة ميدانية) ، مجلة دراسات ،العلوم الإدارية ، المجلد 26العدد 2 .صفحة 238-259.

18- لطفي نضال احمد، (1995)،استخدام الأسلوب الإحصائي "كانونيكال" في التحليل المالي: لاختبار مدى المواءمة بين جانبي ميزانيات الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ، مجلد الجزء الأول - رسائل الماجستير -الجامعة الأردنية ص 189-203

19- نور، عبد الناصر وزملاءه( 2000)، المعلومات المحاسبية ودورها في صياغة وتوجيه سياسة التسعير في الشركات الصناعية -دراسة ميدانية في عينة من شركات صناعة النسيج والخياط ة، بحث منشور في مجلة البصائر الأردنية، جامعة البتراء-المجلد رقم 4، العدد 2، أيلول 2000م.

# الملحق رقم 1

## المقابلات المهيكلة حول مشكلة الدراسة

أولا : مع فئة الإدارة لشركة مساهمة عامة ممثلة ب ( شركة سجائر القدس -العيزرية )<sup>1</sup>

1- ما هي الأصناف التي يقدمونها ؟

سجائر من الأصناف التالية: امبريال، وسام، فريد، عالية، ويلكم، جمال

2- ما الخطوات المتخذة عند الحاجة لاتخاذ أ-- أي قرار استثماري باسمهم ؟

-طبعا كوننا نحن شركة مساهمة، نحدد أولا نوع الاستثمار فمثلا اذا أردنا الاستثمار في شراء أسهم معينة، ونتوجه لمجلس الإدارة فيقومون بتشكيل لجنة داخلية مصغرة لدراسة الاقتراح وهذه اللجنة مكونة من إداريين أعلى من المدير المالي هم نائب المدير والمدير التنفيذي وهم حاصلون على شهادات عليا. فإذا تمت الموافقة يتم الاستثمار.

ب\_ ( قرار توسع، خط جديد، منطقة جغرافية جديدة)؟

- نحن عمليا لا يوجد لدينا أي وكلاء ومندوبين بل جميع العاملين في الشركة داخليا وخارجيا هم موظفين معتمدين فيها لذلك إذا علمنا عن منطقة جديدة لا يصلها هذه الأنواع من السجائر نحن نقوم بإرسال طاقم بواسطة سيارة ليتفحص المنطقة ويأخذ معلومات عن المحيط الخارجي فيها مثل عدد السكان وإمكانية استهلاك السجائر فيها وعدد المحلات الموجودة ونوعية السجائر المباعة لديهم ويتم تزويد هذه السيارة والطاقم بكميات من السجائر لتوزيعها مجانا عليهم لفترة معينة وهذا بعد تقديم الأمر إلى الإدارة إذا كان الأمر مجديا وبعد اخذ الموافقة عليه.

3- هل يوجد قسم استشاري بالشركة او قسم لجمع المعلومات للتحسين او التطوير بالشركة ؟

قسم استشاري لتقديم تحليلات مالية لا يوجد، أما ما يوجد لدينا هو قسم خاص بالمبيعات والتسويق قسم لجمع المعلومات حول المنتجات والسلع الموجودة بالسوق، فنحن نطلب من كل موظف يخرج للموقع بأن يعبئ تقرير وإبلاغنا بما حصل معه في زيارته الميدانية ونهتم بهذه المعلومات.

4-كيف يتم الحكم على نجاح خط إنتاج معين ؟

-من المبيعات ومن نتائج قسم التسويق لأننا لا يوجد لدينا وسطاء ونحن لدينا مستودعات بكل منطقة من رفح حتى جنين وتتبع لنا هي والموظفين فيها.

5-كيف يتم اتخاذ قرارا باستبدال خطوط الإنتاج من الآلات والمعدات اللازمة ؟

سأقول لك شيئا، في المرحلة الحالية نحن بصدد استثمار مالي ضخم يقدر ب مبلغ 2 مليون شيقل ثمن خط إنتاج كامل مكون من الماكينات والآلات اللازمة، فعندما تم اتخاذ القرار كان من قبل لجنة أنا كنت عضوا

<sup>1</sup> شركة سجائر القدس ،ابو ديس ، المدير المالي هاتف ، 2005/3/22، الساعة الحادية عشر صباحا

فيها قدمنا اقتراحا عن نوع سجانر جديد لمجلس الإدارة وذكر بالاقترح أسباب الشراء وحاجة الشركة لهذه الأجهزة، وتقرير بالموفورات الضريبية التي ستنتج من استحداث و استخدام هذه الآلات الجديدة، طبعا مع التأكد من وجود قابلية جديدة بذلك في السوق.وبناء عليه تم قبول الاقتراح.

6- هل يعني هذا أنكم لم تستخدمون أي أسلوب من أساليب التنبؤ المالي مثل التنبؤ بالمبيعات أو أساليب الانحدار أو صافي القيمة الحالية أو تقدير قائمة التدفق النقدي لهذا الخط الإنتاجي الجديد قبل اتخاذ القرار بخصوص هذا الخط الجديد ؟  
لا، لم نقم بذلك

7- هل كانت دائما التوقعات المستقبلية تطابق النتائج الفعلية في القرارات التي يتم اتخاذها ؟  
طالما نحن بالموقع وتتابع جميع أخبار السوق، فلا يوجد لدينا مشكلة في اتخاذ قرارات حول المنتجات فنحن لدينا تغذية راجعة من جميع الموظفين حول السجانر المهربة سواء من اليمن أو مصر أو أي معلومات أخرى.ونحن عمليا نقوم بعملية حسابات مالية أو ما يشبه إعداد تنبؤات مالية وليس بالشكل الكامل كما تتوقعين بل بأضيق من ذلك وبتدخل خبرات جميع العاملين.

ثالثا: مع فئة المستثمرين الحاليين و المتوقعين ممثلة ب ( الشركة المتحدة للوساطة والاستثمار ):<sup>2</sup>

1- هل أستطيع أن أكون مستثمرا وما هي الشروط المطلوبة لذلك ؟

-نعم بالطبع ومن أهم الشروط أن يكون المستثمر قد أتم 18 عاما ومعه مبلغ من المال النقدي من دينار وأكثر فنقوم بأخذ جميع البيانات الخاصة منه كما لو انه سيقوم بفتح حسابا بالبنك مثل رقم الهوية، ومكان السكن والهاتف.....الخ.

2-كم يبلغ عدد المستثمرين لديكم ؟

- 5000 مستثمر

3-كيف يتم التداول ؟

- يكون التداول بشكل يومي من الأحد حتى الخميس من الساعة 10-12 ظهرا ويكون ذلك في صالة ويستطيع المستثمر الحضور إليها والتداول مباشرة أو إجراء اتصال لنا ونحن نقوم بحركتي الشراء والبيع له.

4- كيف يقوم المستثمر باتخاذ قرار البيع والشراء وعلى ماذا ينظر ؟

- إن المستثمر يقرر ذلك بناء على اتجاهي العرض والطلب لأسهم معينة ويراقبها فيقول لنا اشترى لي كذا وأرجو بيع كذا.

الشركة المتحدة للاستثمار، السيد عمر رجب، رام الله، هاتف (97022403090) فاكس (97022403430)الموقع الالكتروني [united@palnet.com](mailto:united@palnet.com) الأربعاء 2005/7/27، الثالثة بعد الظهر.

5- من الذي يستطيع أن يطلب منكم أن تبيعوا؟

- صاحب الحساب فقط.

6- ألا يتم النظر إلى قوائم الشركات المالية وأرباحها ومدى قدرة القوائم المالية في مساعدته والتنبؤ له بأرباح هذه الأسهم والاستثمارات؟

- لا إطلاقاً، بل هم يعتمدون على معلومات داخلية يتم توصيلها إليهم بطرقهم الخاصة تفيد إن أسهم الشركة الفلانية سيزداد الطلب على أسهمها فيقومون مثلاً بالشراء وقبل انخفاض الطلب يقوم بالبيع ويحققون بذلك أرباحاً جيدة.

7- هل يستخدمون أي مؤشرات مالية معينة ويحتسبون أي نسب ممكن أن تساعدهم في اتخاذ قرار استثماري مربح أكثر؟  
- لا.

8- هل تقومون بتقديم المساعدة لهم وكيف ذلك؟

- نحن نقدم النصائح لهم لمن يرغب لكن لا نتدخل نهائي بقرارهم ولا نقول لأحد بيع أو لا تبيع أو اشترى أو لا تشتري.

9- كم يدفعون لكم أتعاب أو رسوم أو عمولة؟

- نحن نقبض ما قيمته 1% من إجمالي قيمة الصفقة

10- هل هناك أي تبعات قانونية عليكم في حالة خسارة المستثمر؟

- طبعاً لا، فنحن لا نتدخل بقراره.<sup>3</sup>

**رابعاً: مع فئة المقرضين ممثلة بمؤسسة خاصة (شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري):**

1- ما المشاريع أو الأمور التي تقومون بمنح القروض بشأنها؟

- شراء بيت، تشطيب عظم، بناء بيت، إضافة طابق أو حتى إعادة جدولة ديونك.

2- على ماذا تعتمدون بمنح القروض؟

إذا كان القرض يتعلق بالبناء والتشطيب، فنحن نعتمد على ورقة الطابو المشتراط أن تكون فيه هذه الورقة مفروزة باسم أصحاب البيت أو الأرض. أما إذا كانت لحاجة أخرى فنحن نطلب إثباتات تحقيق الدخل لمستلم القرض ويكون هذه بقسيمة الراتب إذا كان موظفاً، أو كشف حساب بنكي معتمد

لأن أعمالنا تتم ضمن اتفاقيات بالتعاون مع جميع البنوك الموجودة بالضفة الغربية وقطاع غزة.

3- هل هذا ما تعتمدون عليه فقط؟ ألا تطلبون أي قوائم مالية إذا كان تاجراً أو صاحب مشروع أو

تقومون بمراجعة حساباته للخروج ببعض التنبؤات المالية والمؤشرات المالية التي تؤهله لمنح أية قروض أو ائتمانات؟

الشركة المتحدة للاستثمار، السيد عمر رجب، رام الله، هاتف (97022403090) فاكس (97022403430) الموقع الإلكتروني [united@palnet.com](mailto:united@palnet.com) الأربعاء 2005/7/27، الثالثة بعد الظهر.

- لا. فنحن عادة ما نقوم بتحويل أوراق المقترض للجنة المختصة التي تقوم بدراسة وضع المقترض وإذا ثبت لها وجود دخل ثابت لا شكوك فيه، يمنح القرض، أما القوائم المالية فنحن لا نعتمد عليها لأنه يمكن ترتيبها بطريقة منمقة تظهر وجود دخل ويكون هذا غير صحيح. أما المؤشرات المالية فلا نستخدمها.

- ما الطريقة التي تتأكدون فيها من مستوى السيولة وقدرة المقترض على سداد التزامه ؟  
- كما قلت لك نحن نأخذ الأصل المرهون ونعرضه للبيع، في حالة عدم السداد وبعد منحه المدة اللازمة لذلك.

4 - ما نسبة الفائدة المحتسبة على هذه القروض ؟

- هي نسبة 8.5% تحسب بشكل متناقص على المبلغ المتبقي.<sup>4</sup>

---

<sup>4</sup>شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري، هاتف 022402620 رام الله السيدة سمر القاروط، الساعة الواحدة ظهرا الثلاثاء 2005 /7/26



**القسم الأول: معلومات عامة**  
حضرة المجيبة الكريمة يرجى وضع دائرة حول الإجابة المناسبة:

**1- الفئة المستهدفة التي تنتمي إليها من متخذي القرار**

1. مستثمر (عادي، ممارس، وسيط)
2. الإدارة
3. مقرض (مؤسسي)

**2- محور إجراء التنبؤات:**

1. الربحية
2. السيولة
3. المديونية

**4- مستوى التأهيل العلمي**

1. شهادة الدبلوم المتوسط فما دون
2. الشهادة الجامعية الأولى (بكالوريوس)
3. ماجستير على الأقل

**القسم الثاني: أسئلة الدراسة**

1 يرجى ذكر مدى (درجة) أهمية الاعتبارات الواردة في (أ، ب،) عند احتساب واستخراج التحليل لمالي لدى اتخاذ القرار (✓):

البيان	مهم جدا	مهم	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	غير مهم
<b>أ- موثوقية مصادر البيانات</b>					
1- القوائم المالية (قائمة الدخل، الميزانية، قائمة المركز المالي)					
2- تقرير المدقق					
3- البيانات من المحيط الخارجي					
4- تقرير مجلس الإدارة					
5- تعميمات سوق المال ومنشوراته					
6- الاتصال المباشر مع الإدارة					
7- نشرات دوائر الإحصاء					
8- الصحف الرسمية واليومية					
9- الاعتماد على معلومات من الأقرباء (الدعايات والإشاعات)					
10- البيانات الفنية والسوقية والخارجية (المنافسين، الأسعار، مصادر التمويل، .....					

غير مهم	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	مهم	مهم جدا	ب- عوامل مؤثرة في بناء الثقة بالبيانات
					1- حجم الوحدة الاقتصادية ( الشركة )
					2- رأي المدقق
					3- سمعة المدقق
					4- نوع النشاط و القطاع الذي تعمل به الوحدة الاقتصادية
					5-قرارات الوحدة الاقتصادية وخطتها
					6-السياسات والطرق المحاسبية في الوحدة الاقتصادية (المخزون، الاستهلاك...)
					7-مالكي الوحدة الاقتصادية
					8-تاريخ إنشاء الوحدة الاقتصادية وعمره ا السوق
					9-سمعة الوحدة الاقتصادية و ما يعرف عنها بالسوق

### القسم الثالث: أدوات وأساليب التحليل المالي :

يرجى أبدأ موافقتك على ما تراه مناسباً لكل فقرة من خلال وضع إشارة/حول الإجراءات المتخذة للتحليل حول اتخاذ القرار:

الرقم	البيان	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
أ-	مدى استخدام التحليل المحاسبي					
1	تقييم التقديرات المحاسبية المختلفة					
2	تقييم السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد حسابات الشركة					
3	تقدير اثر التغير في الطرق المحاسبية على الأرقام المحاسبية					
ب-	مدى استخدام النسب المالية التالية					
1	المبيعات إلى إجمالي الأصول					
2	المبيعات إلى متوسط رأس مال العامل					
3	صافي الربح إلى مجموع الأصول					
4	صافي الربح إلى المبيعات					
5	نسبة الديون إلى حقوق الملكية					
6	صافي التدفق النقدي إلى إجمالي الأصول					
	البيان	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً

					العائد إلى حقوق المساهمين	7
					إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول	8
					الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة	9
					<b>درجة ممارسة الإجراءات التحليلية التالية من أجل اتخاذ القرار</b>	<b>ج-</b>
					جمع بيانات تساعد على التنبؤ بمقدار العائد المتوقع للسهم	1
					مقارنة عائد السهم من عام لآخر	2
					مقارنة العائد الاستثماري للشركة مع متوسط العوائد المناظرة في الشركات المماثلة	3
					استخدم النسب المالية في التنبؤ بمستقبل الشركة موضع اتخاذ القرار لتقييم الربحية	4
					استخدم النسب المالية في التنبؤ بمستقبل الشركة موضع اتخاذ القرار لتقييم المديونية	5
					استخدم النسب المالية في التنبؤ بمستقبل الشركة موضع اتخاذ القرار لتقييم السيولة	6
					استخدم النسب المالية في التنبؤ بمستقبل الشركة موضع اتخاذ القرار لتقييم النشاط والأداء الإداري	7
					مقارنة النسب المالية للشركة عبر السنوات	8
					استخدام النسب المالية المشتقة من القوائم المالية	9

ابدا	نادرا	احيانا	غالبا	دائما	البيان	د
					<b>ممارسة الأساليب التنبؤية الأخرى التالية</b>	
					أساليب التنبؤ بالمبيعات	1
					الموازنة النقدية والقوائم المالية التخطيطية الأخرى	2
					التحليل الانحداري	3
					تحليل التعادل	4
					رافعة التشغيل	5
					الاستقراء التصوري بالاعتماد جزئيا على المعطيات الرياضية والإحصائية	6
					المسح الميداني	7
					خريطة الانتشار (المستقبل امتداد للماضي)	8
					أسلوب المقارنات الاتجاهات (الرأسية)	9
					أسلوب المقارنات الأفقية (أرقام قياسية، سلاسل زمنية)	10
					الاساليب الاحصائية والرياضية (الاحداثيات، البرامج الخطية، البرامج المتغيرة، المصفوفات)	11

القسم الرابع : درجة الانتظام بتطبيق الاساليب عند القيام بالتحليل :

أ	درجة الانتظام بالممارسات التالية	دائما	غالبا	احيانا	نادرا	ابدا
1	قرارات استثمارية بدون تحليلات مالية					
2	قرارات مالية بدون دراسة نتيجة أعمال الشركة					
3	إهمال نسب ومؤشرات السيولة					
4	إهمال نسب و مؤشرات الربحية					
5	إهمال نسب و مؤشرات نسب الأداء والنشاط					
6	إهمال نسب و مؤشرات المديونية					
7	مقارنة المؤشرات المالية عبر السنوات					
8	تجاهل مصادر التمويل للشركة لنشاطاتها فيما إذا كان ذاتيا أو خارجيا					
9	الحصول على معلومات هامة من إدارة الشركة لاتخاذ قراري					
10	إهمال البيانات العامة التي استخرجها من المحيط الخارجي					
11	الاستعانة بالمعلومات من مختص يعمل داخل الوحدة الاقتصادية					
12	قرارات بعد عمل جدوى دراسية للمشروع					

القسم الخامس:

فيما يلي اعتبارات ومعوقات تحد من فائدة استخدام التحليل المالي في اتخاذ القرار والاعتماد عليها، يرجى الإجابة عليها بوضع إشارة (√):

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
1	عدم الإفصاح الكافي للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار					
2	لا تنتشر التقارير بالوقت المناسب					
3	المصادر الأخرى التي اعتمد عليها لا علاقة لها باساليب التحليل المالي					
4	عدم بناء التحليل المالي على معلومات حقيقية					
5	لا يوجد أساس واضح يعتمد عليه في البيئية الفلسطينية لعمل دراسة التحليل المالي					
6	كلفة إعداد التحليل المالي					
7	مخالفة الواقع لنتائج التحليل المالي					

وأخيرا وليس آخرا اشكر لكم تعاونكم، وإعطائي جزأ من وقتكم.